إبراهيم بن مراد
و حسن حمزة

# تقديم

تشتمل الصفحات التالية على وقائع الندوة العلمية التي نظمها المشروع التونسي الفرنسي المشترك «حركة المصطلحات العلمية والفنية في المصادر العربية القديمة» يومي 16 و17 أكتوبر 2003 في كلية اللغات بجامعة ليون2 حول «تكوّن المصطلحات العلمية والفنية في المصادر العربية القديمة» ؛ وقد أسهم في تنظيمه مركز البحث في المصطلحية والترجمة (CRTT) ومركز ابيستمولوجيا العربية ولسانياتها وسيميائيتها (ELISA) ومدرسة دكتوراه الإنسانيات ( **Ecole Doctorale des Humanités**) من كلية اللغات بجامعة ليون2، ووحدة البحث مفردات العربية بين المعجم والقاموس من كلية الآداب بمنوبة.

وقد تناولت الندوة بالدرس قضايا تكوّن المصطلح العلمي والفني في المصادر المكونة لمدونة البحث في المشروع المشترك وهي «كتاب العين» للخليل بن أحمد (ت 175هـ / 791 م) و«الكتاب» لسيبويه (ت 180هـ/ 796 م) و«كتاب في تقويم الخطإ والمشكلات التي لأوقليدس في كتابه الموسوم بالمناظر» لأبي يوسف يعقوب الكندي (ت حوالي 256هـ/ 870 م) و«العشر مقالات في العين» لحنين بن إسحاق (ت 260هـ/873 م ) و«الكتاب المنصوري» لأبي بكر الرازي (ت 313هـ/925 م) في مقالته الثالثة في الأدوية والأغذية. ويلاحظ من العناوين الخمسة أن مصادر البحث تغطي خمسة علوم هى المعجمية والنحو والطب والصيدلة والفيزياء، وأنها مؤلفة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري(الثامن الميلادي) وفي القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، أي أثناء حركة الإنشاء

العلمي العربي. وإذن فإن البحث في حركة المصطلحات العلمية والفنية في المصادر المعتمدة هو بحث في نشأة المصطلحية العلمية والفنية العربية وفي أنظمة المفاهيم المتعلقة بها. وقد رأى فريقا البحث في المشروع أن يخصّا هذا المبحث بالدرس في هذه الندوة.

قُـدمَ في الندوة أحد عشر بحثا: خمسة بالعربية وستة بالفرنسية؛ وهي صنفان: صنف قد أعْطِيَ فيه «التكَوّن» (formation) مفهوما عامّا وجّه البحث نحو الأصل والنشأة التاريخية والتطور والبنية؛ وصنفَ قد أعطي فيه التكون مفهوما خاصّا هو «التولّد» بحسب ما عرف في الدرس اللساني من قواعد التوليد المعجمي. وتنتمي إلى الصنف الأول سبعة بحوث هي التي قدمها عبد الرزاق بنور وحسن حمزة وسلام بزي حمزة وتوفيق قريرة وأمجد طلافحة وعبد الحميد التاغوتي ومحمد بدوي.

فقد اهتمّ عبد الرزاق بنور بالحقول الدلالية التي يتنزّل فيها المصطلح النحوي العربي، راجعا به إلى أصول نشأته. وقد اقترح ثلاثة حقول أساسية: الأول - وهو المغلّب - هو «الفضاء الديناميكي» (l'espace dynamique) الذي تتنزّل فيه مصطلحات مثل «الحَـرْف» ومعناه العامّ الطرَف والجانب، و«النفْي» ومعناه الإبعاد، و«الحركة» ومعناها العام انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر، ويقابلها «السكون»؛ والحقل الثاني هو «التقويم الاجتماعي» (valorisation sociale) وتمثله مصطلحات مثل «التصغير» و«التفضيل» و«التعريف» و«التنكير»؛ والحقل الثالث هو «أعضاء الجسم» (les parties du corps)، وتنتمي إليه مصطلحات مثل «المصدر» -من الصدْر- و«الوجْه» من وجوه القول أو الاستعمال.

واهتمّ حسن حمزة بتطور المصطلح النحوي العربي بعد «الكتاب» لسيبويه. وقد بيّن انطلاقا من أمثلة محدّدة أن البحث في تطوّر المصطلح النحوي العربي ينبغي أن يُـعْـتَـمَـدَ فيه على «الكتاب» مُـنطلَـقا، وأن كلّ إنتاج لمصطلح جديد عملية ديناميكية تؤثّر في البناء كله، وأنها ليست عملية تتوقّف عند حدود المصطلح الواحد بل تتعدّاه

لتنظر في التغيير الذي يصيب البناء حين يولد مصطلح جديد وحين يموت أو حين يتطور مصطلح قديم.

أما البحوث الخمسة الأخرى من هذا الصنف الأول فقد خُـصّ بها المصطلح النحوي في كتاب سيبويه. فقد درست سلام بزي حمزة تَشَـكُّـل المصطلح البسيط في الكتاب مركزة على الانتقال من اللفظ اللغوي العام إلى المصطلح، والمجالات التي اعتمد عليها سيبويه في اختيار مصطلحاته، وعملية الانتقال من المصطلح المركب إلى المصطلح البسيط، وتأرجح اللفظ الواحد بين العموم والخصوص للدلالة على مصطلحين مختلفين.

وعَـنَـتْ بنية المصطلح النحوي عند سيبويه توفيق قريرة أيضا فتحدّث عن الوحدات المصطلحية المركبة تركيبا معقدا في الكتاب، لكنه ربط الحديث في تعقيد المصطلح في الكتاب بوظيفة المصطلح إذا كان معقدا، فميز بين وظيفتين له في الكتاب أولاهما هي تعيين المفاهيم النحوية - وهي وظيفة مُـغَـلّـبَة - والثانية هي التعبير عن تلك المفاهيم باعتبارها قضايا.

وقد تناول أمجد طلافحة مظهرا آخر من مظاهر المصطلح النحوي في الكتابهو «المشترَك»؛ وقد نظر إليه من جهتين: من حيث دلالته على «الترادف» (synonymie) لما رآه صاحب البحث في الكتاب من مصطلحات كثيرة تربط بينها علاقة ترادف، ثم «الاشتراك الدلالي» (polysémie) لما لاحظه من مصطلحات دالة على مفهومين أو أكثر.

وقد نظر عبد الحميد التاغوتي في «الكتاب» أيضا لكنه تحدث في المصطلح النحوي فيه انطلاقا من عناوينه، و تطرق إلى ثلاث من المسائل المتصلة به، هي الوصف و الانتقال إلى الكتب النحوية اللاحقة و التنميط، وقارن بينه وبين المصطلح النحوي عند المتأخرين.

وقد عَـنَـتْ مسألة تطور المصطلح النحوي محمد بدوي أيضا فقارن بين المصطلحات النحوية التي استعملها سيبويه - وهو بصري - في الكتاب و المصطلحات التي استعملها الفراء (ت 207 هـ/822م) - وهو كوفي - في كتابه معاني القرآن.

وقد بينت المقارنة الاختلاف بين مصطلحات الرجلين، لكن ذلك الاختلاف لا يمنع أن تكون مصطلحاتهما مستمدة من رصيد مصطلحي نحوي واحد سابق لهما تظهر معالمه في كتاب العين للخليل بن أحمد.

قد شغل «المصطلح الفني» (**terme technique**) إذن – ممثلا في المصطلح النحوي وخاصة عند سيبويه في «الكتاب» – القسم الأول من البحوث المقدمة في الندوة، وقد تنوعت وجهات التناول للقضايا المتعلقة بتَكَـوّنِـه. وأمّا بحوث القسم الآخر فقد أُعْـطِـيَ فيها «التكوّن» – كما ذكرنا سابقا – مفهوما آخر هو «التولّد» بحسب ما عرف في الدرس اللساني من قواعد التوليد المعجمي (**néologie lexicale**). وعدد هذه البحوث أربعة هي التي قدمها إبراهيم بن مراد وإزكاويه لولوبر (**Xavier Lelubre**) و زكية السائح دحماني والحبيب النصراوي.

وقد اهتم إبراهيم بن مراد بـ«دور الاقتراض الدلالي في تكون المصطلحات والمفاهيم الجديدة»، والاقتراض الدلالي – وهو قاعدة في التوليد دلالية لكنه منتمٍ إلى«الاقتراض المعجمي» - قائم على «النَّسْـخ»(**calque**) أو«الترجمة الحرفية». وقد انطلق الباحث في تحليل الظاهرة من نماذج من المصطلح الطبي مأخوذة من كتاب «العشر مقالات في العين» لحنين بن إسحاق، وبيّن أن تكوّن المصطلح الجديد بالترجمة الحرفية ناتج عن عدم وجود العالم - عندما يصف الظواهر الجديدة في الثقافة العربية – المقابل العربي للمصطلح الأعجمي اليوناني، إما لأنه يجهله إذا كان موجودا وإما لخلو المعجم العربي منه، فيلجأ إلى نقل المفهوم المرتبط بالمصطلح الأعجمي نقلا حرفيا كثيرا ما يكون بعبارة. ويرتبط بتكون المصطلح تكوُّن مفهومه في العربية لأن «المصطلح العِـبَـارِيّ»(**terme périphrastique**) يفقد خاصية التعقيد بالتدريج حتى يستقر مصطلحا بسيطا أو مركبا حاملا لمفهومه الدقيق.

وقد عُـنِـيَ بتكوّن المصطلح العلمي وتكون مفهومه أيضا إزكاويه لولوبر

ودرسها من خلال نماذج من مصطلحات علم الضوء مستمدة من نصوص أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي - وخاصة من كتابه في تقويم الخطإ والمشكلات التي لأوقليدس في كتاب المناظر - وقسطا بن لوقا وحنين بن إسحاق. وقد أخذ الباحث في الاعتبار - وهو يدرس أنماط تكوّن المصطلح- نوعين من السمات: سمات مرجعية (نمط المفهوم والمجال الفرعي الذي ينتمي إليه) وسمات صرفية اشتقاقية (جذر المصطلح وصيغته أو وزنه). وقد مكن هذا الربط بين الصنفين من السمات من ملاحظة تلاؤم بين طريقة تشكّل المصطلح ونمط المفهوم الذي يسميه.

وقد تناولت زكية السائح دحماني بالدرس تولد المصطلح العلمي، الطبي والصيدلي، بالتركيب (**composition**)، وهو قاعدة من قواعد التوليد الصرفي. وقد انطلقت في دراستها من مدونة مصطلحية مستخرجة من المقالتين الأولى (في طبيعة العين وتركيبها) والثامنة (في أدوية العين وأجناسها وفنون استعمالها) من كتاب العشر مقالات في العين لحنين بن إسحاق. وقد اشتملت المدونة على المصطلحات المركبة، أي المتكونة من عنصرين معجميين، والمصطلحات المعقدة، وهي المتكونة من ثلاثة عناصر معجمية فأكثر. و نظرت الباحثة في أنواع البنية في المصطلحات المركبة والمصطلحات المعقدة، وأسباب التركيب والتعقيد في تكون المصطلح - وأهمها راجع إلى الاقتراض الدلالي - وإنتاجية «التركيب» في التوليد المصطلحي.

أما الحبيب النصراوي فقد بحث في تولد المصطلح الطبي بالاقتراض، منطلقا من المصطلحات الأعجمية المقترَضة في المقالة الثالثة من الكتاب المنصوري لأبي بكر الرازي، وهي في الأدوية والأغذية. ولم يُعْنَ الباحث بكل المقترضات الواردة في المقالة المدروسة بل عني بما اقْتُرِضَ من اللغتين الفارسية واليونانية باعتبار الأولى «لغة إسلامية» كانت تُوَظَّفُ مع العربية لـ«تعريب» المصطلحات الأعجمية الأخرى، واعتبار اليونانية اللغة العلمية المرجعية. وقد اهتم صاحب البحث في دراسة

المقترضات بدرجة عجمتها ووسائل إدماجها في المعجم العربي المختصّ.

ويمكن بعد هذا أن نخرج من البحوث المقدمة بالنتائج التالية:

(1) أن المصطلح الفني في العربية - وقد درس منه المصطلح اللغوي، وخاصة النحوي - مصطلح عربي خاص سواء من حيث النشأة التأصيلية (**étymologique**) أو من حيث النشأة التاريخية. وهذا طبيعي لأن علوم اللغة - مثلها مثل الفقه وعلم الكلام - تنتمي إلى «العلوم الإسلامية» لأن ظهورها كان وثيق الصلة بالكتاب والسنة، ثم لأنها منتمية إلى «الثقافة» العربية التي تمتد جذورها في «الواقع» الحضاري العربي؛ ولذلك فإن اللغة المستعملة في وصف هذا الواقع الحضاري والتعبير عن خصائص تلك الثقافة لم تعجز عن تسمية ما ظهر في الواقع الذي تصفه والثقافة التي تعبر عنها من المفاهيم الجديدة.

(2) أن الاختلاف بين مصطلحات النحاة القدامى مثل سيبويه البصري و الفراء الكوفي ليس بذي أهمية لأنه معبر في الغالب عن وجوه من الاستعمال مختلفة لرصيد مصطلحي و حد سابق لهما. وذلك الاختلاف لا يدل إذن على وجود مدرستين نحويتين مختلفتين.

(3) أن المصطلح النحوي العربي، رغم ما غلب على التفكير النحوي من استقرار، قد تطور. لكن ينبغي ألاّ تنحصر دراسة تطوره في تتبع المصطلحات التي ولّدت أو المصطلحات التي سقطت من الاستعمال. بل ينبغي أن يراعى فيها تطور المفاهيم رغم ما تتسم به المصطلحات من استقرار.

(4) أن نشأة المصطلح العلمي في العربية تختلف عن نشأة المصطلح الفني. فالمصطلح العلمي - وقد درس منه المصطلح الطبي والصيدلي والفيزيائي - قد دخل العربية أثناء حركة الإنشاء بواسطة الاقتراض الثقافي. فهو إذن منتم إلى علوم كانت تسمى «علوم العجم» لأنها ظهرت وتطورت حتى اكتملت خارج «الواقع الحضاري» العربي، ممثلة لثقافة أجنبية هي الثقافة اليونانية خاصة. وقد طلب العرب تلك العلوم فنقلت إليهم بالترجمة؛ وكان جل الذين ترجموها من العجم، تستوي العربية واليونانية عندهم في العجمة.

(5) على أن المصطلح العلمي صنفان: صنف له ما يقابله في العربية - وهذا يسير نقله والاصطلاح عليه بالعربية إذا كان المترجم يعرف المقابل - وصنف ليس له مقابل لأنه بتجربة الجماعة اللغوية الأعجمية ألصق وبواقعها الحضاري أعلق. وهذا الصنف نفسه نوعان: نوع تحمله مسميات مجردة ذات مفاهيم قابلة للترجمة الحرفية، فيُسْتَعاض في نقلها بالاقتراض الدلالي عن الاقتراض المعجمي التام، وهذا النوع كثير في علوم كثيرة مثل الطب والفيزياء والرياضيات؛ ونوع تحمله مسمّيات هي أشياء تنتمي إلى المواليد (**les règnes de la nature**) خاصة - وهي النبات والحيوان والمعادن، وهي المكونات الأساسية لعلم العقاقير، وهو من أسس علم الصيدلة - ويصعب تجريد مفاهيمها ما لم يكن المصطلح مركبا أو معقدا. فإذا كان بسيطا - مثل جل أسماء النبات والحيوان - اضْطُرّ المترجم إن لم يجد له مقابلا في اللغة العربية إلى اقتراضه. وهذا كله دالّ على أن المصطلح العلمي قد ظهر في العربية مرتبطا بمرجعيّاته الأعجمية فكان الاقتراض الدلالي أو المعجمي التام غالبا على نشأته وتكونه.

(6) أن تكون المصطلح الفني من حيث بنيته كان شبيها بتكون المصطلح العلمي. فلقد غلبت في الصنفين البنية المركبة والبنية المعقدة، وقد كان لخاصيتي التركيب والتعقيد في المصطلحين صلة بجدة المفاهيم وعدم تدقيقها.

(7) أن المصطلح الفني - ممثلا في المصطلح النحوي - قد تطور بعد مرحلة الإنشاء ومرّ بمراحل في التطور انتهت به إلى التوحّد وإلى الاستقرار بنية ومفهوما، وقد تطور المصطلح العلمي أيضا فتوحّد واستقر مفهومه في المؤلفات العلمية المبتكرة بداية من القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) في مختلف العلوم التي أصبحت «علوما عربية» بعد أن كانت تُنْسَبُ إلى العجم.

إبراهيم بن مراد و حسن حمزة

**سلام بزي حمزة**
جامعة ليون 2
مركز البحث في اللسانيات العربية
مركز البحث في المصطلح والترجمة

# تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي

**أ- مقدمة :**

المصطلح نوعان: بسيط ومركب. أما البسيط فألفاظ مفردة يبتدعها نظام التسمية الخاص بكل لغة من اللغات، وقد بنت العربية أكثر وحدات التسمية فيها على جذور ثلاثية صامتة؛ ذلك أن النظام المقطعي فيها فرض فصلا بين صوائتها وصوامتها، فجعل لكل صنف من هذين الصنفين وظائف ليست للصنف الآخر. وقد جعل هذا النظامُ التسميةَ للحروف الصوامت، لأنها أكثر عددا، فهي وحدها القادرة على إنتاج عدد كبير من وحدات التسمية يلبي حاجة الجماعة اللغوية[1]، وجعل للحروف الصوائت وظائف أخرى، فهي في داخل الجذر تحدد المعنى العام الذي تؤديه الحروف الصوامت، وهي في خارج الجذر حركات الإعراب التي تحدد العلاقات بين وحدات التسمية في الجملة. أما ما كان على أقل من ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك فإنه يُرد غالبا إلى الثلاثي بزيادة حرف أو بحذف حرف، وما كان على أكثر من أربعة أحرف فخارج على النظام اللغوي العام للعربية.

أما المصطلح المركب فيعتمد على نظام الخطاب، وغالبا ما يكون اللجوء إليه حين يعجز نظام التسمية عن إيجاد ألفاظ مفردة بسيطة للتعبير عن المفاهيم الجديدة، فيُؤتى بعبارة مركبة من الألفاظ المفردة البسيطة لتقوم مقامها، أو حين يراد شرح المفهوم وتقريبه إلى الأذهان، وأكثر ما يكون ذلك في مرحلة التأسيس المصطلحي. وقد تطول هذه التراكيب أو تقصر حسب الحاجة، غير أنه لا بد فيها من لفظين مفردين على الأقل تجمع بينهما علاقة من العلاقات التي يفرضها نظام الخطاب في ربط المفردات بعضها ببعض، كعلاقة المضاف بالمضاف إليه، وعلاقة النعت بالمنعوت. أما علاقة الاسنادفلا تكون في المصطلحات لأنها تُنشىء جملا، فإن قامت مقام المصطلح المفرد فإنما يكون ذلك على سبيل الحكاية.

وسأحاول في ما يلي من هذا العرض أن أتتبع المصطلح البسيط في كتاب سيبويه للنظر في تشكّله، وفي العلاقة التي تربطه بألفاظ اللغة العامة.

**ب - الموروث والجديد في مصطلحات الكتاب:**

في كتاب سيبويه مئات من المصطلحات البسيطة يمكن استخراجها من الثبت الذي أعده جيرار تروبو لمفردات الكتاب، أو من الثبت الذي أنجزه أمجد طلافحة لمصطلحات سيبويه، ما كان منها بسيط، وما كان مركبا، وما كان أقرب إلى الشرح والتفسير منه إلى المصطلح[2].

لا ريب في أن سيبويه لم يبتدع هذا العدد الكبير من المصطلحات، فلقد شهد القرن الثاني للهجرة قبل سيبويه نشاطا نحويا كبيرا لا تشهد له كتب التراجم والأخبار فحسب، بل يشهد له الكتاب نفسه في نقله عن شيوخه وعن شيوخ شيوخه، وفي تحليله الذي وصل إلى مستوى من النضج لا يمكن أن يكون في أول العلم، فلا بد من أن يكون هذا العلم قد قطع شوطا بعيدا قبل سيبويه، ولا بد من أن يكون هذا العلم قد بدأ بتأسيس مصطلحه.

أما ما ورثه عن سابقيه فيمكن العودة فيه إلى ما في كتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد من مصطلحات نحوية مبعثرة في ثناياه، وإلى تمحيص ما نسبه علماء العربية إلى النحويين قبل سيبويه. ولا ريب في أن الباحث لا يمكن أن يطمئن إلى إعداد ثبت كامل ونهائي بهذه المصطلحات الموروثة، فدون هذا الثبت مصاعب لا يمكن تخطيها، غير أنه يمكن الاطمئنان إلى أن عددا كبيرا من مصطلحات الكتاب البسيطة كمصطلحات (النحو) و(الصرف) و(الاسم) و(الفعل) و(الحرف) وغيرها موروث لا شك فيه، لوجوده في كتاب العين، أو لتواتر الروايات في نقله عن السابقين. إلا أن البحث في كتاب العين لا ينبغي له أن يكتفي بالنظر في المداخل، فقد يرد اللفظ بمعناه المعجمي في مدخله، وبمعناه الاصطلاحي في مدخل آخر، ولذلك فلا بد من تتبع المصطلح النحوي عنده في المداخل وفي ما تحويه المداخل.

ويبدو من المنطقي أن نفترض إلى جانب هذا الموروث عددا من المصطلحات البسيطة التي ابتدعها سيبويه[3]، وهي مصطلحات يمكن تصنيفها في بابين اثنين:

- **أولها:** مصطلحات ربما يكون ابتدعها أو ابتدع بعضا منها لأنها لم ترد في النقول عن السابقين، ويمكن أن تُنسب إليه لأنها وردت أول ما وردت في كتابه، إلا إذا قام الدليل على أنها كانت قديمة متوارثة.
- **وثانيها:** مصطلحات قديمة وردت في النقول عن السابقين، وأخذها سيبويه عنهم، ولكنه أعطاها مفهوما جديدا لم يكن عندهم؛ فاللفظ فيها قديم موروث، والمفهوم فيها جديد مبتدَع كمصطلحات (الفتح) و(النصب) و(الضم) و(الرفع) و(الكسر) و(الجر)، وغيرها، فلقد كانت هذه المصطلحات معروفة كثيرة التواتر في كتاب العين، على سبيل المثال، غير أنها لم تكن، فيما يبدو، تحمل نفس المفاهيم التي ظهرت في الكتاب لأنها لم تكن تميّز ألقاب الإعراب من ألقاب البناء، فجعل سيبويه قسما منها للبناء لا يتعداه، وهي (الفتح) و(الضم) و(الكسر)،

وجعل قسما منها للإعراب لا يحيد عنه، وهي (النصب) و(الرفع) و(الجر). ولا يكون هذا القسم الثاني إلا بتأثير عامل من العوامل. ويمكن أن تُعد هذه المصطلحات جديدة إذن، لا لأن لفظها جديد، بل لأن المرجع الذي تحيل إليه قد تغير[9].

## ج - الانتقال إلى المصطلح :

### 1 - المعنى المعجمي ووهم المصطلح :

في المقابل، قد يجد الباحث في كتاب سيبويه مصطلحات مستقرة في التراث ترِد في الكتاب بالمعنى المعجمي العام، لا بالمعنى الاصطلاحي المتعارَف عليه، وسوف أمثّل لهذه المسألة بمصطلح (الخبر) الذي يُطلق في التراث النحوي عموما على الوظيفة النحوية التي يشغلها الجزء الثاني من الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر. وقد حد النحويون (الخبر) بأنه «ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ» (ابن هشام: شرح شذور الذهب، 183). وغالبا ما يرد هذا المصطلح في عناوين أبواب كتب النحو، كباب (المبتدأ والخبر)، أو «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار» الذي يراد به باب «كان وأخواتها»، و«باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر»، يراد به باب «إنّ وأخواتها» (الزجاجي : الجمل، 41، 51). وقد سمّيت هذه الوظيفة النحوية (خبرا) لأن الخبر الحقيقي الذي يحمل الفائدة غالبا ما يكون في موقع المبني على المبتدأ، وذلك من باب تسمية المجموعة بأكثر العناصر تمثيلا لها.

حين يرِد (الخبر) في كتاب سيبويه، قد يلتبس الأمر على القارئ الذي تعوّد على قراءة أبواب (خبر المبتدأ)، و(خبر إنّ)، و(خبر كان)، وغير ذلك، فيأخذ المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ، فيحمله على الوظيفة النحوية. وقد يدفعه إلى هذا اللبس أنّ مصطلح (الخبر) قد يَرِدُ في كتاب سيبويه في سياق يُشتمُّ منه أنّ المقصود به وظيفته النحوية، كالموضع الذي يشرح فيه سيبويه جملة (إنّه هو المسكينُ أحمقُ)، فيجعل عبارةَ (هو المسكينُ) «فصْلا بين الاسم والخبر» (2/ 76)، يريد بالاسم الضميرَ الغائبَ : (الهاء) وبالخبر : لفظَ (الأحمق) المرفوعَ الذي يُعربُه المُعرِبون خبرا، فيقولون عن جملة (إنه أحمقُ) إنها جملة اسمية يكون ضمير الغيبة فيها في محل نصب اسم (إنّ) ويكون (الأحمقُ) خبرا لها. لكن سيبويه حين يقول عن (الأحمق) إنه (خبر) فإنه لا يعني بالضرورة الوظيفة النحوية، لأنه يسمي هذه الوظيفة باسم آخر هو (المبني على المبتدأ) أو (المسند إليه)، أي المستند إلى المسند الذي هو (المبتدأ). أما (الخبر) فيظل في الكتاب مشدودا إلى المعنى المعجمي للفظ حتى حين يكون هذا اللفظ مبنيا على المبتدأ، كما هو الحال في الجملة التي رأيناها. ويأتي اللبس هنا من كون لفظ (الأحمق) هنا يجمع معنيين في وقت واحد، فهو خبر حقيقي لأنه يحمل الفائدة،

وهو (خبر) نحوي في الوقت نفسه، لأنه مبني على الضمير. فإذا ما انفصل المعنيان أمكن تمييز المفهوم الذي يعبر عنه لفظ (الخبر) في الكتاب. ويبدو هذا الأمر واضحا حين يستخدم سيبويه لفظ (الخبر) دون أن يكون للفظ دالا على الوظيفة النحوية التي سماها النحويون (خبرا) مثال هذا لفظُ : (المنطلق) في جملة : (هذا عبد الله منطلقا). يقول سيبويه إن (عبد الله) مبني على الاسم المبهم (هذا)، فالاسم المبهم (هذا) مبتدأ، والاسم المعروف (عبد الله) مبني عليه، فهما مسند ومسند إليه (2/ 73). أما الخبر الحقيقي فليس (عبد الله) «لأنك لا تريد أن تعرِّفه عبد الله»، وإنما هو (المطلق). غير أنه انتصب كما ينتصب (الراكب) في قولك : (جاء عبد الله راكبا) ويعلل سيبويه انتصاب (المنطلق) في مثل هذه الجمل بأنه «خبرٌ للمعروف المبني على ما [هو] قبله من الأسماء المُبهَمة» (2/ 77).

هذا المثال وغيره مما يدعو إلى ضرورة الاحتراز في الحكم على مصطلحات سيبويه اعتمادا على ما استقر في التراث النحوي المتأخر، لأن كثيرا منها يظل متأرجحا بين المعنى المعجمي الأول للفظ، والمدلول الاصطلاحي المكتسب.

**2- طرق الانتقال إلى المصطلح :**

يجري الانتقال من المعنى المعجمي للفظ إلى المعنى الاصطلاحي في الكتاب عبر طريقين أساسيين:

**الطريق الأول :** تخصيص اللفظ وتضييقُ مجاله بالانتقال به من معنى لغوي عام إلى معنى اصطلاحي خاص في مجال النحو، وهذا طريق معروف مألوف في التراث، فقد تحدَّث علماء العربية قديما عما سمَّوه بـ«الالفاظ الاسلامية» مثل الكافر والدين والصوم وغير ذلك من الألفاظ التي كانت معروفة في الجاهلية، فأعاد الاسلام استخدامها بتخصيص مجالها، كالصوم الذي كان يعني، كما يقول الزجاجي، الامساك عن فعلٍ ما، فخصصه الاسلام بالامساك عن الطعام والشراب نهارا (الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، 283). ويمكن أن يمثَّل لهذا التخصيص بمصطلح (الجزم) الذي يعني في اللغة : القطع، ويعني في الكتاب : قطع آخر الفعل المضارع بتأثير عامل من عوامل الجزم. وبمصطلح (الفاعل) الذي يعني في اللغة القائم بالفعل، ويعني غالبا في الكتاب : الاسمَ المرفوع الذي يأتي بعد فعل، ويُسنَد ذلك الفعل إليه، لأن هذا الاسم غالبا ما يكون قائما بالفعل. وهذا من باب تسمية المقولة بالعنصر النموذجي الأكثر تمثيلا لها.

**أما الطريق الثاني** فهو طريق المجاز، لعلاقة مشتركة بين المفهوم النحوي الجديد والمعنى اللغوي للفظ، وأكثر ما تكون هذه العلاقة علاقةَ مشابهة يستعار فيها اللفظ العام للتعبير عن مفهوم خاص، كاستخدام (المجاري) في حديث سيبويه عن مجاري أواخر الكلم (الكتاب، 1/ 13)، وكاستعمال (الأبنية) في حديثه عن الأفعال التي تبنى لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن

م يقطع (الكتاب، 1/ 12)، وكاستعمال (التكسير) في حديثه عن تكسير الاسم الواحد لجمع بسبب تغيير بنيته، كما يكسّر الإناء، فتؤخذ أجزاؤه ثم تُعجن ليُصنع منها إناء جديد.

اللافت في مصطلحات الكتاب، ما ورثه سيبويه منه وما ابتدعه، أن حضور مصطلحات العلوم الأخرى، غير علم النحو، ليس حضورا قويا مميزا، فلا يكاد الباحث يلمح إلا عددا قليلا من مصطلحات التي تبدو قريبة من مصطلحات علم الفقه كالحسن والقبيح والمستقيم والجزاء والجواز. وقد ألح ميخائيل كارتر على العلاقة الوثيقة في كتاب سيبويه بين النحو والفقه في طريقة التحليل وفي المصطلح[6] أما المصطلحات المجردة كمصطلحي (الجوهر) و(العرض) اللذين يُذكّران بمصطلحات الفلاسفة، فقليلة في الكتاب، ولا يرد هذان المصطلحان إلا مرة واحدة فيه.

يقول سيبويه عن (الطين) إنه «اسمٌ وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه» (الكتاب، 2/ 117) أما مصطلح (العرَض) فيرد في عنوان أحد الأبواب. «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض» (الكتاب، 1/ 24)، فيشرح السيرافي هذا الباب قائلا. «(من الأعراض) يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه» (شرح الكتاب، 2/ 75)، فيبدو المصطلح أقرب إلى الشرح منه إلى الاصطلاح وكذلك حال مصطلحات (الحس) و(الصف) التي لا تتواتر كثيرا في الكتاب لأن سيبويه يفضل عليها مصطلحات منتزعة من العلاقات الاجتماعية ولا سيما تلك المتعلقة بالأسرة كـ(الأمّة) و(القبيل) و(الأم) و(الأخت) و(البنت)[7]. أما السواد الأعظم من مصطلحات الكتاب فمُنتزَع من ألفاظ ما يسمونه باللغة العامة المشتركة، كمصطلحات (الجوف) و(الحلق) و(الخيشوم) و(الثنيّة) وغيرها من مصطلحات الأصوات وربما تعزز هذه الملاحظات المتعلقة بتكوّن المصطلح في كتاب سيبويه رأيَ القائلين بأن النحو عربيٌّ النشأة، مرتبط بالعلوم العربية الأصيلة، فلا تظهر مصطلحات العلوم الدخيلة فيه

يلاحظ جيرار تروبو في مقدمة الفهرس الذي صنعه لمفردات كتاب سيبويه، غياب المصدر الصناعي فيها، وغياب أسماء النسبة المبنية على اسم الجنس ليس في الكتاب من هذا القبيل إلا مصطلح واحد هو مصطلح (نحوي) أما مصطلحات (الثلاثي) و(الرباعي) و(الخماسي) فعبر عنها سيبويه بـ(بنات الثلاثة) و(بنات الأربعة) و(بنات الخمسة)، ويجعل تروبو هذا الأمر دليلا على قدم المصطلح عنده (14-15)[8]

يكشف اختيار مفردات الأسرة مصطلحاتٍ نحويةً عن علاقات النسب التي تشبه علاقات النسب في الأسرة ويبدو لافتا أن يغيب مصطلح (الأب) في نظام أبوي، فلا يرد لفظ (الأب) إلا بمعناه اللغوي العام، ولا يرد لفظ (الابن) على الإطلاق، فيما يرد مصطلح (الأخ) ثلاث مرات بمعنى (النظير). أما مصطلحات (الأم) و(الأخت) و(البنت) فكثيرة الدوران في الكتاب، وربما

كذلك لأن سيبويه يتحدث عن غير العاقل الذي كثيرا ما تستخدم العربية صيغة التأنيث للتعبير عنه؛ فهناك (بنات الحرفين)، و(بنات الثلاثة)، و(بنات الأربعة)، و(بنات الخمسة)، إلى جانب (بنات الواو) و(بنات الياء) و(بنات الهاء) و(بنات العين) و(بنات المضموم). غير أنه لم يكتب العيش طويلا لمصطلح البنات، خلافا لمصطلح (الأخوات) الذي استقر في التراث النحوي العربي للتعبير عن العناصر التي تشترك في مجموعة واحدة، وتربطها علاقة المشابهة بواحد من عناصر المجموعة يكون أكثرَها تصرفا، فهو العنصر النموذجي الأبرز الذي يمثل خصائص المجموعة خير تمثيل، فيكون (أمّ الباب). وقد ورد مصطلح (الأم) سبع مرات في الكتاب بهذا المعنى، وظل النحويون يتداولون هذا المصطلح بعد سيبويه، فيقولون عن (إنْ مثلا إنها (أم حروف الجزاء). أما مصطلح الأخوات فقد ورد أربعا وتسعين مرة في الكتاب[9]، ولا يزال حيا يرزق حتى في الكتاب المدرسي، فيقال : (كان وأخواتها) و(إنَّ وأخواتها) ربما لأنه لم يُبتدع للتعبير عن الباب مصطلحٌ بسيط، فليس باب (الأحرف المشبهة بالأفعال) أكثر بساطة واختصارا من باب (إنَّ وأخواتها).

ثمة ميدان آخر بالغ الأهمية لجأ إليه سيبويه لوصف العلاقات النحوية، وهو ميدان البناء؛ فقد استخدم البناء ومشتقاته في مصطلحات الصرف ومصطلحات النحو للتعبير عن صيغة الكلمة وشكلها، أو للتعبير عن علاقتها بغيرها من الكلمات في داخل الجملة. فيبنى الفعل على الاسم، ويبنى الاسم على الفعل، كما يبنى الاسم على الاسم[10] فيما يعرف بالجملة الاسمية، ليكون كلاما. يقول سيبويه عن (هذا) في قولهم : «هذا عبدُ اللهِ منطلقا» : «(هذا) اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو (عبد الله). ولم يكن ليكون (هذا) كلاما حتى يُبنى عليه، أو يبنى[11] على ما قبلَه؛ فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه» (الكتاب، 2/ 78).

إن لجوء سيبويه إلى ميدان البناء لاستعارة مفرداته، وحديثَه عن المبتدأ والمبني عليه، وإسناد كلٍّ واحد منهما إلى الآخر، يجعل الجملة هيكلا وبناء، فيُذكّر بالقول المنسوب إلى الخليل الذي جعل اللغة بناءً حين سُئل عن العلل التي يَعتلّ بها في النحو فقال إنَّ مثلَه في ذلك مثَل رجل حكيم «دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها»، فجعل يعتل لكل شيء فيها، «فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فَعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فَعله لغير تلك العلة» (الزجاجي : الإيضاح، 65 66). وليست هذه الصورة ببعيدة عن صورة اللغة في اللسانيات الحديثة.

**د- من العبارة المركبة إلى المصطلح البسيط:**

في الثقافة العربية وفي غيرها أنّ البسيط قبل المركب، لأنّ المركب يتشكل من عناصره البسيطة، ويكون بتركيب لفظين أو أكثر في علاقة من العلاقات التي تفرضها أنظمة اللغة، كعلاقة الإضافة أو علاقة النعت بالمنعوت، أو غيرها حسب قوانين التّركيب في نظام الخطاب

الخاص بكل لغة من اللغات. وفي كتاب سيبويه فيض من هذه المصطلحات التي لم تحظَ بالعناية اللازمة. وقد استقر كثير من هذه التراكيب مصطلحاً ثابتا منذ زمن طويل، وتوارثه النحويون خلَفاً عن سلَف كمصطلحات (المفعول به)، و(المفعول فيه) و(المضاف إليه)، وبقي غيره أقرب إلى الشرح منه إلى المصطلح، كـ«الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخَر» (الكتاب، 1/ 39) –وهو ما سُمّي فيما بعد بأفعال الظن- أو كـ«الفاعلَين والمفعولين اللذين كلُّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفعلُ به» ( لكتاب، 1/ 73) - وهو ما سُمّي فيما بعد بباب التنازع.

قد يخطر بالبال اعتمادا على ما سبق، أن المصطلح البسيط دائما أولٌ، وأن المركَّب تالٍ له، لأن الأول يعتمد على نظام التسمية، والآخَرَ على نظام الخطاب الذي يسمح بجمع العناصر البسيطة وتركيبها حسب قوانينه. غير أن المسألة لا تجري دائما على هذه الصورة، فقد يسبق المركّبُ المصطلحَ البسيطَ فيكونُ أصلا له، وذلك بأن يتشكل المركب من وحدات التسمية البسيطة في مرحلة أولى فيما يشبه شرحَ المفهوم أو حدَّه، ثم يُختَزَلُ هذا المركب حين يكثُرُ استخدامه، لأن طولَه يجعله عسير المتناوَل، فيتحول إلى مصطلح بسيط. وبهذا تجري عملية تشكل المصطلح في اتجاهين متعاكسين . من اللفظ البسيط إلى اللفظ المركب في مرحلة أولى، ومن المركب إلى البسيط في مرحلة ثانية.

ثمة ملاحظة مهمة ثانية لا بد منها تتعلق بمعاني الألفاظ في وصف هاتين العمليتين؛ فالمعنى الاصطلاحي للفظ لا يكون واضحا وحاسما إلا في آخر المرحلة الثانية حين يُختصر المركّب فيصبح مصطلحا بسيطا يتداوله أصحاب الاختصاص، أما في ما عدا ذلك فهو أقرب إلى المعنى المعجمي منه إلى المعنى الاصطلاحي، لأن المركّب غالبا ما يكون شرحا للمفهوم، يتوسل بألفاظ اللغة العامة، ثم يُختصر فيصبح مصطلحا دالا على المفهوم الذي كان يدل عليه المركَب.

يمكن أن يمثَّلَ لهذا الاتجاه المزدوِج في كتاب سيبويه بمصطلح (المضارع) الذي يظهر في الكتاب أولَ ما يظهر، عبارةً مركّبة حين يتحدث سيبويه عن «الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلِين التي في أوائلها الزوائدُ الأربعُ : الهمزة والتاء والياء والنون» (1/ 13)، ثم تُختصر هذه العبارة بعد ذلك فتصبح «الأفعالَ المضارعة» (1/ 14) بعد سقوط العناصر التي تُجعَل هذه الأفعالُ مضارعةً لها. ومثال ذلك أيضا مصطلح (الحروف) الذي يراد به حروف المعاني دون غيرها، فقد ورد أول ما ورد في الكتاب عبارةً مركبة هي «حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (1/ 12) –ربما لتمييزه من حروف المعجم ثم أعيدَ توزيعُ العناصر المكونة لهذا المصطلح، فعُبِّرَ عنه بعبارات أخرى مشابهة

له مثل «الحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى» (1/ 15)، و«الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال» (1/ 17)، ثم بدأت بعض العناصر بالسقوط فقيل : «ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل» (1/ 12)، أو «ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى» (1/ 15) قبل أن يصبح مصطلحا بسيطا هو (الحرف).

**هـ - تأرجح المعنى الاصطلاحي بين العموم والخصوص:**

في الثبت الذي أعده جيرار تروبو لمفردات الكتاب تصنيفٌ لهذه المفردات حين تُستخدم بمعناها المعجمي أو بمعناها الاصطلاحي في مجال النحو عموما وفي قضايا المنهج أو في مجالات الأصوات والصرف والتركيب بشكل خاص. ويُعتبَر هذا الثبت أداة عملية جيدة في التمييز بين مصطلحات علم النحو ومفردات اللغة العامة، وتسمح طريقته في التصنيف بملاحظة عدد كبير من المفردات التي تَرِدُ مرة بمعناها المعجمي، ومرة بمعنى اصطلاحي، وهو أمر بالغ الأهمية في دراسة المصطلح.

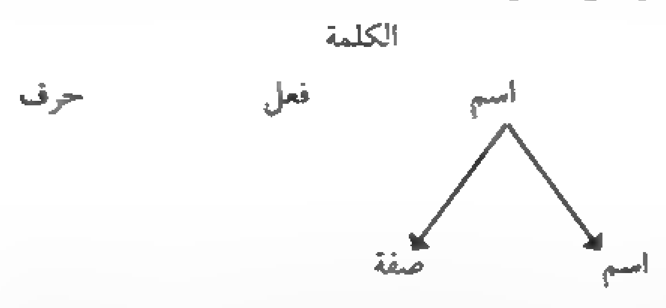
غير أن في المسألة ما هو أخفى مما لا يقدم الثبت له ما يسمح بمحاصرة المعنى فيه ولا سيما حين يتراوح المعنى الاصطلاحي بين العموم والخصوص، وسأمثل لهذه القضية بمصطلح واحد هو مصطلح الاسم :

يرد هذا المصطلح في أول باب من أبواب الكتاب في القسمة المشهورة لأقسام الكلام إلى «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (الكتاب، 1/ 12)، فـ(الاسم) هنا، كما هو واضح، يقع في مقابلة (الفعل) و(الحرف). وهذا يعني أن (الصفة) و(المصدر) و(اسم الفاعل) و(اسم المفعول) وغيرها داخلة في باب الاسم، فكل صفة اسم، وكل مصدر اسم، إلخ، وليس العكس صحيحا

غير أن في الكتاب ما قد يغري بغير هذا، فيُخيَّل لغير المتمرِّس أن صاحب الكتاب يتناقض في تقسيمه، فهو يعقد بابا لما «بنَتْه العرب من الأسماء والصفات والأفعال» (4/ 242) يأتي فيه (الاسم) في مقابل (الصفة)، فما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه قد يأتي على وزن (فَعْل) ويكون-والقول لسيبويه- «في الأسماء والصفات»، و«يكون (فِعْلا) في الاسم والصفة». و«يكون (فُعْلا) في الأسماء والصفة»، و«يكون (فَعَلا) في الاسم والصفة» (الكتاب، 4/ 243-242)، إلخ. يريد بالاسم هنا الأسماءَ الجامدة، أي الأسماء الأُول التي تعرف في التراث بأسماء الأعيان. مثال هذه المقابلة بين الأسماء والصفات (كلب) و(صعب)، فكلاهما على (فعْل)، غير أن الأول اسم، أي أنه اسم عين، والثاني صفة، وكلاهما داخل في باب الاسم اعتمادا على تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام فقط: (الاسم) و(الفعل) و(الحرف). ويقول سيبويه في (مُفاعِل) إنه يكون في الصفة نحو

(مقاتِل ومسافر ومجاهد)، «ولا نَعلمُه جاء اسماً»، وقد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، و«الاسمَ دون الصفة» (الكتاب، 4/ 250) أي أنه لا يعلم اسما من أسماء الأعيان جاء على وزن (مُفاعِل).

هذه الأقوال لسيبويه تجعل (الصفة) في مقابل (الاسم). أما في القسمة الثلاثية للكلام، فالصفة اسم، لأن الكلمة إن لم تكن فعلا ولا حرفا فهي اسم. هذا يعني أن الاسم يأتي مرة بالمعنى الواسع فيعني كلَّ ما ليس بفعل ولا حرف، أي قسما من أقسام الكلام الثلاثة، ويأتي مرة بالمعنى الخاص فيعني قسما من أقسام الاسم نفسه، فهو ليس بفعلٍ ولا حرف، وهو أيضا ليس بصفة. وعليه ينقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ثم ينقسم الاسم نفسه إلى اسم وصفة، ولا يمكن بداهة أن يكون مدلول الاسم في الحالتين واحدا لأن الاسم في الحالة الأولى جزء من الاسم في الحالة الثانية، فهما واقعان إذن على مستويين متدرجين من مستويات التصنيف أحدهما جزء من الآخر :




يبدو واضحا من خلال هذا الرسم أن مصطلح (الاسم) لا يمكن أن يغطي المفهوم نفسه في المستويين، وما قد يبدو تناقضا في تصنيف سيبويه ليس في حقيقة الأمر إلا نتيجة لغياب مصطلح خاص بالاسم في المستوى الأدنى للتصنيف، فكأن الاسم ينقسم في الحقيقة إلى قسمين اثنين : اسم هو صفة، واسم هو غير صفة، ثم تُختصَر التسمية فيصبح (الاسمُ الصفةُ) (صفةً)، ويصبح (الاسمُ غيرُ الصفةِ) (اسما)، فيختلط بالاسم الذي في المستوى الأعلى، والذي هو قسيم الفعل والحرف:




**سلام بزي حمزة**

**توفيق قريرة**
كليّة الآداب والفنون والانسانيّات منوبة، تونس.

# الوحدات الاصطلاحيّة المركّبة تركيبا معقدا في كتاب سيبويه

**مــقدّمــة:**

كتاب سيبويه (ت 180هـ) هو الكتاب النحويّ الذي وصلنا كاملا ،وبدا فيه التفكير النّحويّ على صورة متطوّرة لن تخالفها الآثار اللاّحقة كثيرا. إلاّ أنّ أهمّ ما يميّز هذا الكتاب عن لاحقيه ليس المحتوى النّظريّ بل اللّغة التي عُرض بها وبالأخصّ الجهاز الاصطلاحيّ الذي بدا في مواضع كثيرة منه على درجة ظاهرة من البدائيّة. فالعبارات الاصطلاحيّة قد تجاوزت في كثير من الأحيان الدرجة المقبولة من التركيب إلى درجة منه معقّدة.ولم يكن التعقيد بالضرورة مرتبطا بحرص على الإبانة عن المفاهيم من عناوينها بل كان ركاما من العبارات قد يستحيل فهم محمولها فهما يسيرا.

غير أنّ ما نحمله اليوم على الغموض أو العسر في الأداء الاصطلاحيّ كان في عصر الكتاب- وربّما قبله وبالتّأكيد بعده- اختيارا في الصناعة الاصطلاحيّة لا اضطرارا ورؤية في كيفيّة تعيين النّحويّ لمسمّياته قد يخالفها غيره ولكنّه لابدّ أن يراعيها. لذلك سنهتمّ في هذا البحث بما سمّيه بالمصطلحات المركّبة تركيبا معقّدا نصنّفها بحسب أنواع تركيبها وننظر في القوّة التعيينيّة التي لها بالمقارنة مع غيرها من المصطلحات المفردة أو المركبة تركيبا غير معقّد ، عسانا نقف على رؤية في الصناعة الاصطلاحيّة ليست خاصّة بالكتاب بل بمصنّفات تالية سارت سيرته في طريقة التلقيب منها «المقتضب» للمبرّد (ت285 هـ ) و« الأصول لابن السّراج (ت316 هـ ).

**1 - الوحدات الاصطلاحيّة المركّبة في الكتاب : تصنيف عامّ:**

حين استخرج تروبو G.Troupeau جرده من كتاب سيبويه صرف نظره عن المركّبات لاصطلاحيّة، وكان ذلك منه اختيارا يعبّر عن رؤية ترى المصطلح من منظار معجميّ من ناحية وترى أصله الإفراديّ من أخرى. والمنظار الأوّل كما لا يخفى يقود إلى الثاني.

ونحن لن نعود في هذا البحث إلى مناقشة هذه الرؤية إلى صناعة الاصطلاح فلقد فصلنا فيها القول في أطروحتنا حول المصطلح النّحوي[2] ، ولكنّنا نكتفي بأن ننبّه ههنا إلى أنّ التعامل مع المصطلح في خطابه – وهو مهده الشرعيّ– يحتّم على الدّارس الإقلاع عن التصنيفات الجاهزة والتّأصيل الذي لا يفيد دارس الخطاب كثيرا هل الأصل في الاصطلاح المفردات أم المركّبات؟ وهل الأصل فيها الاسم أم الفعل؟ وغير ذلك من القضايا التي شغلت علماء الاصطلاح زمنا من غير أن تقود في رأينا إلى نتائج عمليّة في غير التصنيف المعجميّ للمادّة الاصطلاحيّة.

إنّ المركّبات الاصطلاحيّة هي من الجهة النّحويّة ألفاظ متكوّنة بواسطة «العقد والتركيب» من أكثر من عبارة تشدّها علاقة إعرابيّة معيّنة(إسناديّة أو إضافيّة أو نعتيّة ) لا تكون بالضّرورة اعتباطيّة في علاقة الاسم الاصطلاحيّ بمتصوّره لأنّ المصطلح يختار العلاقة النّحويّة الأكثر تلاؤما مع جوهر التسمية. ومن هذا المنطلق فإنّه يجد في الفعل الاصطلاحيّ ما يجده في الأسماء الاصطلاحيّة من فائدة في بناء خطابه الاصطلاحيّ.

وبذا فإنّ المركّبات الاصطلاحيّة ضربان من جهة الدّور الموكول لها في الخطاب أحدهما ذو وظيفة تعيينيّة Désignative بأن يقع على المتصوّر العلميّ يسمّيه ويلقّبه، وقد يسمّيه كما هو الحال في كثير من عبارات الكتاب. أمّا الضرب الثاني فدوره تعبيريّ Expressif من دونه لا يمكن لأيّ محتوى علميّ أن يبلغ ولأيّ خطاب علميّ أن ينشأ.

وفي ضوء هذا التقسيم الثنائيّ يلعب الفعل دورا أساسيّا في الخطاب لأنّ دوره تعبيريّ ، بينما يلعب الاسم دورا أساسيّا في التسمية والتلقيب لأنّ دوره تعيينيّ.ولا يعني ذلك أنّ الاسم محرّم عليه أن يقوم بدور تعبيريّ ولا أنّ الفعل مقصى من دائرة التعيين بل التوزيع هنا بحسب أصليّة الدّور الذي يحمّله الخطاب الاصطلاحيّ لهذا المكوّن اللغوي أو ذاك. إنّ من شأن القسمة المذكورة أن تفرز، لو نظرنا منها إلى كتاب سيبويه، النمطين التاليين من المركّبات المعقّدة.

النمط الأوّل: هو المركّبات الاسميّة المعقّدة وهي وحدة التعيين والتسمية في الخطاب.

– والنمط الثاني: هو ما يُصطلح عليه بالجملة الورلسانيّة Métalinguistique[3] وهو الجملة التي موضوعها اللّغة أو التي تصف اللّغة باللّغة. والجملة الورلسانيّة هي وحدة الخطاب الاصطلاحي اللّغوي سواء أكان نحويّا أم غيره.

ولتوضيح النّمطين نقدّم المثالين التّاليين من الكتاب:

(أ) مصادر بنات الأربعة[4].

(ب)– «وأمّا ما لحقته الزّيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال(اسْتَفْعَلْتُ) وما لحق من بنات

الأربعة فإنّ مصدره يجيء على مثال(اسْتَفْعَلْتُ) وذلك (اِحْرَنْجَمْتُ ، اِحْرِنْجَامًا)..»(السابق).

المثالان (أ) و(ب) كلاهما من المركّبات الاصطلاحيّة غير أنّ الفرق بينهما في درجة التّعقيد من ناحية وفي الوظيفة الموكولة لكلّ واحد منهما. فالمركّب الاصطلاحيّ (أ) وظيفته تعيين متصوّر المصدر حسب سمة مميّزة هي عدد الحروف الأصول ولا يقدّم للمتصوّر النّحويّ إلاّ ما به يوسم. بخلاف المركّب (ب) الذي يتحدّد نحويّا بوحدة الجملة وهي وحدة الخطاب- فإنّه يقدّم عن المتصوّر نفسه تدقيقا وتفصيلا يدخل في جوهر التحديد العلمي للمتصوّر.

غير أنّ الفصل بين النّمطين في الكتاب تعترضه صعوبات منها:

أوّلا: أنّ الترابط بين النمطين يكون وثيقا كما في المصطلحات المذكورة في عناوين الأبواب ،فهي عادة ما ترتبط بالمتون ربطا يعسر معه رسم حدود فاصلة بين الدور التعييني للمصطلح والدّور التعبيريّ له من هذا الضرب نذكر على سبيل المثال:

(ج) : «**هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف** فأمّا المرفوع والمضموم فإنّه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام وبغير الإشمام ..وبأن تروم التّحريك وبالتّضعيف»[5].

لقد ميّزنا عمدا بين ما نعتبره مركّب معقّدا دوره التعيين (بالخطّ العريض) ومركّب معقّدا هدفه التعبير وهو تمييز يصعب الانتباه إليه لشدّة الارتباط بين العنوان والمتن ولأنّ النحويّ لم يجد في العنوان ما قد يكفيه لإتمام ما يعدّه سمات كميلة بتعيين الاسم فاسترسل في ذكرها وتفصيلها في المتن.فالاسترسال سببه الشكّ في قدرة الاسم على كشف ما يريد له النّحويّ أن يكشف من سمات مفيدة أو مختصرة.

ثانيا: أنّ المصطلح المركّب قد يطول بشكل مفرط في التعقيد فلا يكون من الخطاب التفسيري الصّرف ولا من الاسم الذي دوره التعيين بل هو مزيج من هذا وذاك وخير دليل على ما نقول باب الفاعل الذي صاغه صاحب الكتاب صياغة معقّدة نكتفي منها بجزء:

(د) « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر .»[6]

إنّ تنويع النّظر إلى الحقيقة الواحدة من جهات عدّة أو تجميع المتصوّرات المختلفة تحت تسمية واحدة من الأسباب التي جعلت المصطلحات في الكتاب مفرطة التعقيد خارجة من دور تعييني إلى دورتعبيريّ. غير أنّنا ولأسباب منهجيّة، سننظر في المركّبات الاصطلاحيّة وفق علاقة تلك المركّبات بالوظيفتين التعيينيّة والتعبيريّة صارفين النّظر عن مثل هذا التّداخل بينهما.

## 2- المركّبات الاصطلاحيّة والتعيين:

الأسماء الاصطلاحيّة المركّبة في الكتاب أنواع بحسب درجة تركّبها من البسيط إلى المعقّد وبحسب أنواع العلاقة التركيبيّة الجامعة بين عناصرها. فمن جهة درجة التركّب نجد فئتين من الاصطلاحات فئة درجة تركّبها بسيطة تتكوّن من عنصرين اصطلاحيين متعالقين، وفئة أخرى درجة تركّبها معقّدة يكون أحد طرفي المركّب فيها مركّبا بدوره. ومن جهة نوع التركيب فإنّ الغالب هو المركّبات التالية: المركّب الموصوليّ، النعتي، الإضافيّ وشبه الإسنادي

### 1-2 : درجة التركيب الاصطلاحيّ وعلاقتها بالتعيين:

### 1-1-2 : المركّبات الاصطلاحيّة البسيطة وأدوارها التعيينيّة:

المركّبات الاصطلاحيّ البسيطة لها في الكتاب كما في غيره من المدوّنات النحويّة الأدوار الأساسيّة التالية:

1) تعيين الباب الفرعي: وقد يكثر في هذا النمط التركيب الذي يتكوّن طرفاه معا من اصطلاحين، فيكون التركيب الاصطلاحيّ عندئذ من مقتضيات تفريع المتصوّرات

2)- تعيين الأنواع بقطع النّظر عن أبوابها الكبرى كما في العبارات التالية: (بنات الثلاثة، بنات الأربعة، بنات الخمسة أو بنات الواو وبنات الياء).

3)- تعيين معياري ويكون ذلك بإصدار أحكام يعدّها النّحويّ ضروريّة كما في :(عربيّة جيّدة، قياس مُتْلَئِبٌّ ،وجه الكلام ، حدّ الكلام ..).

4)- تعيين ذو صبغة لسانيّة عامّة أو اجتماعيّة من ذلك أسماء اللّغات العربيّة (لغة الحجاز، لغة تميم ..)

5) تعيين بعض المتصوّرات بالإحالة على ما تكوّنت منه كعبارتي (الألف واللام ،الصّفة والموصوف)

### 2-1-2 : مصطلحات العناوين المركّبة تركيبا معقّدا ودورها التعييني

المركّبات الاصطلاحيّة في الكتاب قابلة لأن تتّسع داخليّا بحسب ما تتيحه لها إمكانات التّوسّع. وسنميّز ونحن نتحدّث عن دور هذه المصطلحات التعييني بين المركّبات المعتمدة في العناوين وبين غيرها الواسم للمتصوّرات.وما يدعونا إلى هذا التمييز تصوّر للعنونة رأينا لمحة منه في الفقرة الأولى من هذا البحث.

لنأخذ على سبيل المثال العنوان (هـ) التالي:

(هـ)- هذا باب الترخيم في الأسماء التي كلّ اسم منها من شيئين كانا فضمّ أحدهما إلى صاحبه فجعلا اسما واحدا.[7]

تضمّن العنوان مصطلحا مركزيّا هو الترخيم ركّبت معه عبارات تدلّ على سمات اصطلاحيّة تخصّصه ، لنحصل على متصوّر اختزله النّحاة اللاّحقون في عبارة مختصرة هي: **ترخيم المركّب أو الاسم المركّب.**

وإذا كانت عبارة **مركّب** بهذا المتصوّر تغيب في اصطلاحات الكتاب ،فإنّها هي التي لعبت دورا في اختزال عبارة سيبويه المطوّلة. ولكنّ هذا السبب ليس الوحيد في جعل عبارة الكتاب تطول ، فالسبب الحقيقي يتمثّل في رأينا في أنّ صاحب الكتاب أراد من عناوينه أن تحمل خلاصة شافية لمحتوى الفصل ومن هنا جاء الحرص على ذكر مثل تلك السّمات المعيّنة تعيينا فيه تخصيص لنوع الاسم المرخّم.

إنّ لغالب العناوين في الكتاب دورين أحدهما تعيين المتصوّر والثاني اختزال فيه إلماع لمحتوى الفصل ،وقد تختلط في أحيان كثيرة الوظيفتان وتمتزجان حتّى يتعذّر الفصل بينهما؛ وفي أحيان أخرى قد تغلب وظيفة منهما على أخرى.

لقد سمح التركيب المعقّد الذي في مصطلح العنوان كما في (د) أو (هـ) بأن يقدّم النحويّ ما يعدّه سمة فارقة للمصطلح ،ولسنا نعتقد أنّ صاحب الكتاب يقصد بالتعيين في تلك العناوين المعقّدة التسمية Dénomination أي إسناد مصطلح ثابت ومخصوص وإنّما غرضه من عمليّة التعيين الوصفيّة بمعنى ذكر الفصول المعرّفة بالشيء باعتبار دوره المعيّن لا المحدّد (ذاك الذي يذكر في الحدود).

ولإبراز الوصفيّة نقدّم النماذج التالية من العناوين:

(و)- هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصّفات التي ليست بعمل نحو(الحَسَنُ) و(الكَرِيمُ) وما أشبه ذلك مُجْرَى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها[8]

(ز)- هذا باب ما يُكَسَّرُ ممّا كُسِّرَ للجَمْعِ وما لا يُكَسَّرُ من أبنية الجمع إذا جعلته اسما لرجُل أو امرأة[9] (م: أَعْدَادٌ وأَنْهَارٌ) تكسّر على (أعاديلَ و أَنَامِيرَ) و (مَسَاجِدُ و مَفَاتِيحُ) لا تُكسّر).

تبرز الوصفيّة في العنوان (و) الذي يعيّن الصّفات العاملة عمل الفعل (بقطع النّظر عن كونها أعمالا أو غيرها). والوصف في (و) موجّه إلى تجزيء المتصوّر الأكبر وهو الاسم إلى اسم صفة واسم غير صفة، ثمّ إلى قسمة جزئيه إلى أسماء أعمال وأسماء غير أعمال وغير الأعمال إلى صفات وما شابهها. وهذا التفريع تسمح به طريقة التعيين الوصفيّ، ولا تسمح به طريقة التعيين بالتسمية، فبنية الأوّل مفتوحة وبنية الثاني مغلقة؛ والتعيين الأوّل طبيعته

اختزاليّة انتقائيّة لما يعدّ سمة السمات، والتعيين الثاني طبيعته توسيعيّة فيها تفصيل للسّمات الفارقة. وأهمّ ما يدلّ على المنزع التّفصيلي في (و) الخروج من سرد السّمات إلى التّمثيل عليها من الكلام. وهو تمثيل غرضه البيداغوجيّ التبين بالمثال وغرضه التعييني وسم المتصوّر بمثال طرازيّ كما يقول العرفانيّون اليوم.

أمّا في المثال (ز) فإنّ المصطلح المركزيّ المعيّن هو «ما كُسِّرَ للجَمْع» أو «جمعُ المُكَسَّرِ» في اصطلاح لسيبويه آخر، و «جمع التّكسير» في الاصطلاح المتواتر. وبقيّة السّمات المرتبطة بالمصطلح المركزيّ ممّا يفصّل هي تعيين لحالة من حالات المتصوّر تقابليّة بحسب حدوث الظّاهرة (تكسير الجمع المسمّى به) أو عدمه. بيد أنّ هذه الحالة لم تحتج في كتب النّحاة اللاّحقين إلى تسمية خاصّة؛ وذلك يعني أنّ من الوصف ما يتولّد منه الاصطلاح ومنه ما لا يتولّد منه؛ وأنّ التعيين بالوصفيّة يمكن أن يحدث في جميع الأبواب المتصوّريّة التي تكوّن النّظريّة ،لكنّ التعيين بالتسمية لا يكون إلاّ في الأبواب المتواضع على تعيينها بالاسم وإن كان هذا التواضع مفتوحا في بعض الأحيان – على النقيض ممّا يحدث في اللّغة- على اختيار المفرد لا الجماعة .

لقد كانت المصطلحات المعقّدة في عناوين الكتاب محليّة لا عامّة ، يصعب أن تفهم من غير رجوع إلى متونها ،فكأنّها هي اصطلاحات سياقيّة ؛ والأصل في المصطلح أن يكون إذا ما استعمل اسما غير مقيد إلاّ بسياقه الأكبر، سياق العلم الذي يبوّب فيه؛ فالأصل في المصطلحات أن تكون مفردة الدّلالة Monosémique لا متعدّدتها. وقد يتصوّر النّحوي وهو يثقل عباراته في العنوان أنّه يخفّف من الجهد الإدراكيّ بذكر أغلب سمات المعيَّن ، ولكنّ هذا المتصوّر قد يَقلِبُ عليه نواياه فيضحي الجهد جهدين :جهد اللفظ وجهد الذهن وعندئذ يصبح المبدأ : التطويل للتّبيين لاغيا ،لأنّ أوضاع الكلام الاصطلاحيّ ليست كأوضاع الكلام العاديّ.

## 2-2 : نوع المركّب الاصطلاحيّ وعلاقته بالتعيين:

المركّبات المعقّدة الأكثر تواترا في الكتاب هي : الموصولي والنعتي وشبه الإسنادي والإضافي.نقدّم في القسم الموالي من البحث عرضا لها وللدور الموكول إليها في التعيين.

### 1-2-2 : المركّب الموصولي:

غالبا ما يحضر هذا المركّب في عناوين الأبواب على أنه من العبارات المُعَيِّنة ، وعادة ما يكون مركّبا من اسم الموصول المشترك (ما) ومته:

(ح)- ما يعمل عمل الفعل [10]
(ط)- ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[11].

ويبدو هذا الضرب من المركّبات المعقّدة الأكثر تواترا في الكتاب ، خصوصا إذا ما نظرنا إلى حضوره باعتباره مكوّنا فرعيّا في بقيّة المركّبات ولا سيّما المركّب النّعتيّ كما في المثال (ي) التالي:
(ي)- الحروف التي تتنزّل بمنزلة الأمر والنّهي.[12]

وبنية هذا المركّب تبدو أقرب إلى الوصفيّة منها إلى القدرة على تعيين المتصوّرات تعيينا دقيقا. و خصوصيّة الوصفيّة في هذا المركّب أنّ المتصوّر الأساسيّ وهو المكوّن الموصوف فيه بالصّلة ، يقدّم بلفظ مفرط في التعميم ومبهم هو الموصول رغم أنّه من الممكن ترجمته باسم من أسماء الأبواب أو المقولات أو غيرها، بل إنّ مقتضيات الصناعة الاصطلاحيّة تحتّم البعد عن الإبهام والإتيان بالأسماء صريحة خصوصا وأنّها في الغالب موجودة. ولنا أن نتساءل والحالة هذه عن الأسباب الدّاعية إلى هذه التّعمية الاصطلاحيّة باستعمال الموصول رأسا للمركّب؟

لقد أراد صاحب الكتاب من خلال هذه البنية التركيبيّة أن يقدّم المصطلح بشكل تكون فيه السّمات الاصطلاحيّة المذكورة في الصلة هي المعرّف الأساسيّ بالمتصوّر قبل أن يوكل الأمر إلى الخطاب. كما أنّ الرّبط بين عبارة مبهمة غير اصطلاحيّة وصلتها يخدم تصوّرا في التعيين لا يرى من الوجيه الرّبط بين المصطلح العامّ وسماته الخصوصيّة بل يجعل السّمات كالكاشف عن الاسم الموسوم بها. وحرص سيبويه على هذا الشكل من التعيين باستخدام الاسم يكون كذلك في بعض العبارات التي يكون فيه المبهم معلوما كما في العبارة التالية:
(ك)- ما يَثْبُتُ فيه التنوينُ من الأسماء المنفيّة.[13]

فعبارة الأسماء المنفيّة في (ك) هي المصطلح المركزيّ الذي يمكن تعويض المبهم به كالتالي: الأسماء المنفيّة التي يثبت فيها التنوين. بيد أنّ تحويرا كهذا لا يؤدّي الغرض التعيينيّ المقصود من العبارة الأولى ،إذ إنّ تأخير المصطلح الموضّح على الشكل الذي في (ك) قد جعل الوضوح في الصّلة أي في الموضع المخصّص لتعريف المبهم بالسّمات المفهوميّة وليست تيته تعيين المتصوّر بتركيب تحدث فيه نسبة بين المصطلح الأساسي والفرعيّ بما هو سمة مقتطعة من المفهوم الخاصّ.

على أنّه من الجدير الملاحظة أنّ موضع المركّب الموصوليّ ليس في خانة التسميات والألقاب الاصطلاحيّة بل في دائرة المفاهيم والحدود . فبالتركيب بين مصطلح سيبويه المعقّد (المشار إليه في اللاّحق بخطّ عريض) وبعض مصطلحات خلفه (المذكورة أوّلا) المعوّضة لها يمكن أن نرى كيف أنّ عبارات الكتاب أولى لها أن تكون معرّفات لا معيّنات كالتالي:

(ل)- :اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعيّ: هو ما كان واحدا يقع على الجميع

(م)- :النعت السببيّ: هو ما يجري عليه صفة ما كان من سببه.

بهذا نرى كيف أنّ المركّب الموصوليّ في الاصطلاح النّحويّ يمثّل مرحلة يمكن عدّها بدائيّة في عمر الاصطلاح النّحويّ العربيّ؛ لأنّ البنية الاسميّة (تلك التي تستعمل للتسمية الاصطلاحيّة) تتداخل مع البنية المفهوميّة (التي تستعمل في الحدّ) تداخلا يدلّ على أنّ ما يعيّن الواحدة يمكن أن يعيّن الثانية. ومثل هذا التقاطع [13] يستغرب إذا عرفنا أنّ المصطلحات أسماء تُقطع من المفاهيم. ومهما يكن من أمر هذا التّداخل بين البنيتين ،فإنّ سيبويه قد أتاح له استخدام هذا المركّب أن يعيّن كثيرا من المتصوّرات النّحويّة التي ظلّت بعده تفتقر إلى اصطلاحات تلقّبها ؛ لأنّ إعادة هيكلة طائفة كبيرة منها كما في (ل) و (م) قد مكّن بعضها من تسميات جديدة أو مهذّبة من القديمة وحرم البعض الآخر من تعيين كان له في الكتاب فاندمج في تسميات أخرى شملته كما في المثال (ن) التالي:

(ن)- : ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر.[14]

تعيّن العبارة (ن) نوعا من المصادر المنصوبة كـ (صَبْرًا) في قولك (قَتَلْتُهُ صَبرًا) ، وتعيين هذه المصادر المنصوبة كان بمراعاة الدّلالة التركيبيّة الفارقة. غير أنّ هذا الوسم التّمييزي لن يُحتفظ به في كتب اللاّحقين ، وإنّما سيدمج هذا الضرب من المصادر في باب المفعول المطلق

ومثل هذا الإجراء لم يكن من غير تأثير في كيفيّة معاملة المتصوّرات؛لأنّ التّعامل مع المتصوّرات على أنها أبواب مخصوصة تعيّنها أسماء مخصوصة حتّى وإن كانت صفات بدائيّة يجعلها تحظى بالعناية تحليلا وتعليلا أكثر من دمجها في باب اصطلاحيّ كبير تُختصر فيه إلى عيّنة أو حالة

**2-2-2 : المركّب النعتيّ:**

إنّ تعقّد المركّب الاصطلاحيّ كان في الكتاب بأشكال متعدّدة أهمّها أن يكون المنعوت مركّبا بالموصول كما في :

(س) : المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول[15].

(ع) الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[16] (كان وأخواته).

وقد يتعقّد التركيب داخليا بواسطة المركّب شبه الإسناديّ كما في (ص):

(ص)- الأفعال المضارعة للأسماء.[17]

وبقطع النّظر عن الطّرق التي يتركّب بها المصطلح المركّب النعتي ، فإنّ هذا المركّب لا يختلف عن السّابق في المنحى الوصفيّ الذي يصطبغ به الطّابع التعييني. لكنّ الوصفيّة في المركّب

النعتي تختلف عن الموصوليّ في مسألتين على الأقلّ:

- أولاهما. أنّ الوصفيّة لا ترتبط بمبهم أو بعامّ عموميّته شديدة الشّياع ،بل إنّ المنعوت يشترط فيه من جهة التحديد المرجعيّ Détermination لا الإبهام كما هو حال الموصول. لذلك نجد لمنعوت وهو رأس المركّب عبارة معلومة تنتمي إلى دائرة متصوّريّة دقيقة وهي مثلا المفعول في (س) والفعل في (ع) و (ص).

ومن دام الأمر مرتبطا في الاصطلاح بأوضاع النّظريّة لا بأوضاع اللّغة ،فإنّ التحديد المرجعيّ ليس مفيدا إلاّ من داخل الدّائرة المتصوّريّة التي ينتمي إليها المنعوت (المفعول ، الفعل ..).

- ثانيتهما. أنّ التعيين بالمركّب النعتي يسر سيرا نظاميّا بأن يعيّن المنعوت الرّأس الاصطلاحيّ ويعيّن النعت الدّائرة المتصوّريّة المتفرعة عنه، أوقل إنّ الأوّل يعيّن الباب النحويّ أو المقولة النّحويّة بينما يعيّن الثاني شكلا مخصوصا من مظهرها: فالتعيين ههنا تعيين سلّميّ بمعنى أنّه يتجه اتّجاها انحداريّا من الأصل أو ما حمل عليه باتّجاه الفرع أو ما حُمل عليه.

وهكذا فإنّ تعيينيّة المركّب النعتي المعقّد للمصطلح النّحويّ في الكتاب تكتسب ميزتها من وجه الحاجة إليها ،وهي حاجة تنبع من الرّغبة في وسم متصوّرات نحويّة بألقاب متعالقة بواسطة هذا التركيب تعالقا ينسب المتصوّر النّحويّ الأكبر نسبة وصفيّة إلى مقولة تتحقّق فيه أو فرع ينحدر منه . وسار على هذا النهج أصحاب سيبويه فيما ابتدعوه من عبارات.

ويبدو أنّ هذا المركّب كان الأنجع في التسميات الاصطلاحيّة المركّبة بعد الكتاب ونجاعته نابعة من قابليّته أكثر من غيره لأنْ يُختَزَلَ ومن قدرته على الربط بين متصوّرات متعالقة سلميّا فهو بهذا الشكل يستجيب للمقتضيات التصنيفيّة Taxinomique للنظريّة النّحويّة ،وهو في هذا تشترك مع المركب الإضافيّ.

**3-2-2 : المركّب الإضافيّ:**

يدخل التعقيد المركّب الإضافيّ من جهة المضاف إليه بان يكون مركّبا بالعطف كما في (ن).

(ن): بنات الياء والواو.

أو مركّبا إضافيّا كما في (ق):

(ق): تحقير أقلّ العدد[18] (تحقير :قَدَمٌ بقولنا : قُدَيْمٌ).

أو مركّبا شبه إسناديّ كما في (ر) و(ش):

(ر): إضمار الفعل المستعمل إظهاره.[19]

(ش): إضمار الفعل المتروك إظهاره.[20]

وإذا كان أغلب استعمال المركّب الإضافيّ في الكتاب أن يكون بسيطا، فإنّ الحاجة إلى تعقيده تعود في العادة إلى رغبة في زيادة سمات إلى المركّب الإضافيّ لا يمكن أن يفي بها الشكل المبسّط من التركيب.

دور المركّب الاصطلاحيّ الإضافيّ تخصيص الفرع المتصوّريّ .وهذا وإن كان شأن المركّبين السابقين كذلك فإنّ ما يميّز الإضافيّ ينحصر في تأكيد معنى النّسبة وهو معنى الإضافة المركزيّ. وهو في المركّب الاصطلاحيّ يتحقق بأن يتعيّن متصوّر نحويّ ما بانتسابه إلى دائرة متصوّريّة مرتبطة به.

إلاّ أنّ هذا المعنى قد يؤدّى في الظّاهر بمركّبات أخرى كالمركّب النعتي ولكنا سنقارن بين متصوّرين أحدهما يؤدّى بالإضافي والثاني بالنعتي: العبارة الأولى هي المذكورة في (ق): تحقير أقلّ العدد، أمّا العبارة الثّانية فمصطلح نفترضه تقليبا لـ(ق) كالتالي:

(ق'): التّحقير الذي يكون في أقلّ العدد.

العلاقة النسبيّة التي في (ق) تفضي إلى تخصيص التّحقير (التصغير) بما هو مقولة تصريفيّة وذلك بنسبته إلى بعض وجوه تحقّق تلك المقولة في الاسم. وداخل هذه العلاقة النسبيّة العامّة علاقة أخرى نسبيّة تخصّص الاسم المصرّف بمقولة العدد بإضافته إلى لفظ دالّ على تسوير وتكميم هو «أقلّ».

لكنّ العلاقة النعتيّة في (ق') وإن ظهر فيها معنى التّخصيص الوصفيّ ،فإنّ معنى نسبة المتصوّر إلى ما يتحقّق فيه والتي استفيدت من العلاقة الإضافيّة، بدت ههنا كثيرة التستّر وعلى العكس من ذلك بدا التركيز على وسم يراعي فصل نوع من التّحقير عن أنواع أخرى مندرجة في بابه.

### 4-2-2 : المركّب شبه الإسنادي:

إذا نظرنا إلى حضور هذا المركّب في بقيّة المركّبات عددناه الأكثر تواترا في اصطلاحات الكتاب المركّبة تركيبا معقّدا وهذا المركّب ضربان أحدهما يكون رأسه مصطلحا والثاني يكون عبارة عاديّة غير اصطلاحيّة.

فمن الأمثلة التي يكون فيها رأس المركّب مصطلحا:

(ت): بدل النّكرة من المعرفة.[21]

(ث): الوقف في أواخر الكلم المتحرّكة في الوصل.[22]

عبارتا بدل و وقف اصطلاحان يعيّنان متصوّرين مبوّبين في الإعراب وفي الصوتيّات، وتطلّب تعيين متصورين يتفرّعان عنهما هذا الضرب من المركّب الذي يشبه في تعلّق رأسه ببقيّة العنصر تعلّق الفعل ببقيّة العناصر التي يقتضيها من فاعل ومفعول.

كان من الممكن أن يكون المركّب (ت) إضافيًا (بدل النكرة)، لكنّ تطلُّب تخصيص متصوّر البدل لم يكن ليكتفي بعنصر وحيد بل بعنصرين متعاملين، لذلك جاء هذا المركّب ليصف هذا التعالق الثالوثي بين عبارة مركزيّة هي البدل وعبارتين كانتا موضوع ذلك البدل. وفي المصطلح (ث) لم يكن ممكنا التعبير الدّقيق عن موضعة الوقف وخصوصيّاته من غير هذا المركّب أو المركّب النعتي الأطول:

(ث'): الوقف الذي يكون في أواخر الكلم المتحرّكة في الوصل.

لكنّ معاملة رأس المركّب على أنه قابل لإقامة علاقة شبه إسناديّة من غير الإتيان بفعل إضافي كالذي في الصلة (يكون) هو الذي جعل النّحويّ يختزل (ث') في (ث) دون أن يمسّ من تدقيق المتصوّر المخصوص. فالبنية في التركيب شبه الإسنادي تستفيد من التعالق الذي بين رأس المركّب المشتقّ وبقيّة المكوّنات في إقامة مركّب تفصيلي يسم بعض المتصوّرات التي تتطلّب تدقيقات أكثر من غيرها.

ومن التراكيب شبه الإسناديّة التي لا يكون فيها رأس المركّب مصطلحا:

(خ): عذر لوقوع الأمر.[23]

(ذ): استعمال الفعل في اللّفظ.[24]

العبارة(خ) عيّن بها صاحب الكتاب ما بات يعرف بالمفعول له (لأجله) وهي عبارة ذكرها صاحب الكتاب في الباب نفسه الذي وردت فيه (خ)، إذ قال : «فهذا كلّه ينتصب لأنّه مفعول له.»[25]

العبارات التي تكوّن منها (خ) تبدو في ظاهرها عبارات عاديّة غير اصطلاحيّة ،إلاّ أنّ صاحب الكتاب استخدم عبارة «وقوع» على أنّها اصطلاح.ففضلا عن ارتباطها اشتقاقيًا مع عبرة «واقع» التي نعت بها الفعل المتعدّي ، فإنّ المصطلح نفسه قد استخدم في اشتقاق عبرة المفعول له يقول سيبويه في مطلع الباب الذي ورد فيه المصطلح السّابق متحدّثا عن انتصاب المصادر الواقعة مفعولا له. «..فانتصب لأنّه موقوع له ، ولأنّه تفسير لما قبله لَمَ كان؟»[26] .

وإذا نظرنا إلى المصطلحات الثلاثة بتعالق فهمنا كيف انتقلنا من المركّب المعقّد(خ) إلى المفعول له كالتالي:

- عذر لوقوع الأمر ←——— موقوع له ←——— مفعول له.

فحدث اختصار للمركّب شبه الإسنادي دون أن يستبدل منه مركّب آخر، لأنّ مركّب الجرّ الذي يتعلّق بالمشتقّ ضروريّ في الفصل بين مختلف المفاعيل.

ومن جهة أخرى يختلف المركّب شبه الإسنادي عن بقيّة المركّبات بسمة بارزة وهي أنّ الوصفيّة فيه تقترب من وصفيّة الجمل ، ومادام الأمر كذلك فإنّ هذا المركّب يقع في مرحلة

وسطى بين التعيينيّة والتعبيريّة التي يأخذ سماتها من شبهه بالفعل الاصطلاحيّ الذي منه يبنى الخطاب. ونحن نفصّل البعد التعبيريّ في القسم اللاّحق من هذا المبحث.

### 3- التركيب الاصطلاحيّ والتعبير:

#### 1-3 : مشكلات نظريّة:

إنّ النظرة المعجميّ للمصطلح ، وهي نظرة سائدة في الدّراسات الاصطلاحيّة الحديثة، قد كان لها دور في بلورة نظريّة لعلم المصطلح Terminologie وفي جعل القواعد التي يمكن أن يستند إليها أيّ تطبيق اصطلاحيّ Terminographie صريحة بعد أن كانت حدسيّة شأنها في ذلك شأن أيّة ممارسة لغويّة قبل التنظير.

لكنّ أعظم تأثير معاكس كان لهذه النّظريّة تمثّل حسب رأينا في النّظر إلى الجهاز الاصطلاحيّ من جهة كونه قائمة اصطلاحيّة Nomenclature خاصّة بفنّ أو بعلم معيّنين. وقلّما ننظر إلى المصطلح في سياق الخطاب الذي نبت فيه أو نظر إليه على أنّه وحدة خطاب مختصّ لا وحدة معجميّة مختصّة ،على الرغم من أنّ العادة القديمة كان فيها الاتّجاهان: اتّجاه يضع جردا لعبارات فنّ معيّن وآخر يدرسها في سياقها الخطابيّ دون أن تحدث قطيعة تذكر بين الاتّجاهين.

على أنّ من يختار - كما اخترنا- بسط القضيّة الاصطلاحيّة على صعيد الخطاب، ينبغي له أن يفكّر في الطريقة التي سيتعامل بها مع الخطاب المخصوص :أينظر إليه من جهة التقنيات والصناعة الاصطلاحيّة أم من جهة المضامين. وسنكون في هذه الحالة أمام مزلقين : فإمّا أن نشكلن الخطاب الاصطلاحيّ ونختزله في مقولات تقنيّة تعزله عن روحه العلميّة، وإمّا أن نميل إلى المضامين المعرفيّة نحاورها فلا يكتسب بحثنا بعده الاصطلاحيّ المنظور.

إنّ القول بأنّ النّظريّة الاصطلاحيّة نظريّة تتقاطع مع معارف واختصاصات متفرّقة (انظر مثلا: M .T Cabre :1998) قول لا يفضي إلى حلّ فيما يتعلّق بالتعامل الخطابيّ مع المصطلح، لأنّه يقتضي معاملة هذا الخطاب في ضوء ما تسمح به التّوجّهات العلميّة للعلوم التي يوجد الاصطلاح في تقاطع عبورها نعني بها اللسانيّات والمنطق (من خلال مفهوم المتصوّر المستلهم من هذا الفنّ: Cabre :1998, : 4) والعلم الذي يستخدم تلك الاصطلاحات.

ومن الناحية الإجرائيّة يصعب أن نجد إطارا دراسيّا يمكن التوفيق فيه بين المقتضيات المتدافعة لهذه الفنون المتقاطعة والمجتمعة في بوتقة الخطاب المختصّ الذي عُمْلته المصطلح، لأنّه لابدّ أن يغلب عليه توجّه معيّن؛ بل إنّه داخل التّوجّه الواحد توجد فروع ومسارات متعدّدة ومتشابكة: ففي التوجّه اللساني الطّاغي على دراسة المصطلح نجد المنحى المعجمي

والمنحى اللساني الاجتماعيّ فيما يعرف بعلم الاصطلاح الاجتماعيّ[27] Socioterminologie والمنحى العرفانيّ وغيرها.

إنّ مثل هذه الإشكالات لا تثار في دراسة الخطاب الاصطلاحيّ اللّغويّ لأنّ اللغة فيه رحم مشترك بين القواعد التي تسيّر المصطلح والاجراءات التي تسيّر الخطاب العلميّ. فالنّحويّ مثلا يصطفي عباراته من اللغة ليصفها بها، وما دام الأمر كذلك فإنّ في اللغة ما به تفسّر النّظريّة والاصطلاح معا. ودليلنا على ذلك أنّ الجملة مفهوم نظريّ أساسيّ في الخطاب النّحويّ وهي بدورها مفهوم أساسيّ في الخطاب الاصطلاحيّ النّحويّ، إلى الضرب الأوّل من الجمل نسند تسمية الجملة الورلسانيّة ونسند اسم الجملة الاصطلاحيّة إلى الضرب الثاني.

**2-3 : الجملة الورَلسانيّة والجملة الاصطلاحيّة:**

ميّزت اللّسانيّة الفرنسيّة «ج. راي ديبوف» Josette Rey- Debove بين الجملة المنعكسة Phrase autonyme والجملة الورلسانيّة Phrase métalinguistique : الجملة الأولى وحدة خطاب عادي تصف وحدة لغويّة. هذه الجملة هي التي نجدها في شرح وحدة معجميّة أو التمثيل لها من الكلام العاديّ[28] والجملة الثانية هي وحدة خطاب تصف العناصر اللّغويّة أو هي على حدّ عبارة «دي بوف» «جملة في اللغة»[29]. وجمعت تحت تسمية الجملة الورلسانيّة ضروبا ثلاثة توجد على أشكالها الجملة نفسها هي:

- سلسلة من العلامات اللّسانيّة والمحايدة مثل قولنا في المبنيّ :/ **المبنيّ لا يتغيّر** / .
- سلسلة من العبارات الورَلسانيّة وذات الدلالة المنعكسة والمحايدة كما في :/ **الله هو اسم** . .
- سلسلة من العلامات الورلسانيّة التي تتكوّن منها جملة جعلت دلالتها منعكسة Autonomysé كما في قولك:/ **أنا غريبٌ (جملة)**/ .

الجملة الورلسانيّة هي في الخطاب النّحويّ الجملة الاصطلاحيّة يلتبس فيها الحديث النظريّ بمختلف تصنيفاته بالكلام العاديّ الذي يؤتى به للتمثيل أو للتّعليل. فالجملة الاصطلاحيّة إن كان قدرها أن تكون في الخطاب اللساني واصفة لنفسها فإنّها في خطابات اصطلاحيّة أخرى تكون من جهة المضمون منفصلة عن اللغة. فالجملة الاصطلاحيّة في الخطاب النّحويّ هي نفسها الجملة الورلسانيّة في تمظهراتها الثلاثة السابقة.

واعتمادا على الأمثلة التالية التي نستقيها من الكتاب نميّز بين الورلسانيّ و الاصطلاحيّ:

(ض): فإن لم تجزم الآخر نصبت[30].

(ظ): وتقول سِيرَ عليْهِ ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهار طويل . وإن لم تذكر الصّفة وأوردت هذا المعنى رفعت.[31]

(غ): هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يردّ في التّحقير من قبل أنّ ما بقي إذا حُقِّرَ يكونُ على مثال المُحَقَّرِ ولا يخرجُ من أمثلة التّحقير[32].

في النّموذج (ض) جملة اصطلاحيّة تصف حالة من أحوال الجملة الشرطيّة (مثل: أَزَيْدًا إِنْ رَأَيْتَ تَضْرِبْ) تألّفت من عبارات اصطلاحيّة كلّ مصطلح يدلّ مفردا على معنى اصطلاحيّ لا تدلّ عليه المجموعة الاصطلاحيّة نفسها إن لم تجتمع بهذا الشكل التركيبي الإسناديّ. وبهذه الجملة انتقلنا من طور التعيين والتسمية التي يؤدّيها المصطلح بما هو وحدة اصطلاحيّة بسيطة أو مركّبة إلى طور التعبير عن المتصوّرات النّحويّة وقد صارت قضايا كما يقول المناطقة. ذلك أنّ المتصوّر إذا كان «عنصرا فكريّا وبناء ذهنيّا يمثّل شيئا فرديّا . ويتكوّن من سلسلة من الخصائص التي يشترك فيها قسم من تلك الأشياء المفردة»[33] فإنّ تلك المتصوّرات مفردة ومركّبة ، المفردة تعيّنها الاصطلاحات بالتركيز على جملة الخصائص» وهي بدورها متصوّرات تستخدم في بناء الفكر والتعبير عنه»[34] ومن هذه الخصائص ينتخب النحويّ خصيصة يستمدّ منها التسمية. أمّا المتصوّرات المركّبة فتعبّر عن القضايا بما سمّيناه جملا اصطلاحيّة

والجملة الاصطلاحيّة كما في (ض) استفادت بالأساس من الفعل الاصطلاحيّ (تجزم، تنصب) وهذا الفعل المتولّد في رأينا من الأسماء الاصطلاحيّة (لا المتنقل بواسطة التوسيع المجازي إلى الاصطلاح مثلما هو شأن الأسماء) قد حتّمته ضرورة خطابيّة تعبيريّة كما حتّمت الضرورة التعيينيّة وجود الأسماء الاصطلاحيّة.

النّموذج (ظ) كان الخطاب فيه مزدوجا ،فالجزء الأوّل منه وهو المثال ينتمي إلى الخطاب غير الاصطلاحي لكنّه بدخوله لغرض يخدم الخطاب الاصطلاحيّ يصبح جزءا منه. فالجزء الثاني الذي هو هو جوهر الخطاب الاصطلاحيّ قد نزع حياديّة الخطاب العادي وأقحمه في نظامه النظريّ لذلك صار ينظر إلى الكلام العاديّ الذي في المثال من منظار مخصوص هو ما يميّز الخطاب النّحويّ عن غيره من الخطابات التي تدور رحاها حول الكلام.

وأخيرا فإنّ النّموذج (غ) وهو من عناوين الكتاب ورغم موقعه فإنّ التركيب فيه قد طال وجنح للإسناد كي تتولّد به تراكيب لا تمثّل» جملا ورزنامتية « كالتي في النمطين السابقين لأنّ الإسناد – وبقطع النّظر عن تمحّضه للاصطلاح أو عدمه- ظلّ مندرجا في مركّب اسميّ أوسع منه وظيفته التعيين لا التعبير.

**3.3 الجملة الاصطلاحيّة والتعبيريّة داخل الخطاب النحويّ:**

إنّ تنميط الجمل الورلسانيّة وإن كان مفيدا في دراسة وحدات الخطاب الاصطلاحيّ التعبيريّة وكيفيّات تشكلّها ، فإنّه يظلّ غير كاف إن هو لم يشفع بملاحظة الوحدات نفسها أثناء عملها في الخطاب. وهذا ما نراه اعتمادا على تحليل النصّ التالي من الكتاب تحليلا يقتصر نظره على عمل الجملة الورلسانيّة فيه:

قال سيبويه: «**واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف، لأنّهما غير مُنَادَيَيْن؛ ولا يرَخّم مضاف ولا اسم منوّن في النداء، منْ قِبَلِ أنّه جرى على الأصل وسلم من الحذف، حيث أُجْرِيَ مُجْراه في غير النّداء إذا حملته على ما ينصبُ**»[35].

من الممكن أن نتعامل مع هذا المقطع الخطابيّ تعاملا نفعيّا بأن نستخرج منه المتصوّر المركزيّ وننسب إليه جملة القواعد أو المبادئ المتحكّمة فيه كالتالي:

- المتصوّر الأكبر: الترخيم ؛
- المبادئ النظريّة:

أ- لايكون الترخيم في مضاف إليه.

ب- لايكون الترخيم في وصف.

ج- لايكون الترخيم في مضاف منادى.

د- لايكون الترخيم في منادى منوّن.

إلاّ أنّ مثل هذا الاختصار الذي كثيرا ما يلجأ إليه الباحثون في كلّ خطاب اصطلاحي عن الأحكام المتّصلة باصطلاح وعن الحدود و القواعد يلغي شيئين أساسيّن عل الأقلّ هما خصوصيّة الخطابات الاصطلاحيّة من ناحية والسياقات الشارحة أو المعلّلة للظواهر النظريّة المرتبطة بالاصطلاح من ناحية أخرى. وبهذا الإلغاء يذهب كثير من الخصائص التعبيريّة للخطاب الاصطلاحيّ.

فبالرّجوع إلى نصّ سيبويه يمكن أن نسوق الملاحظات التّالية حول الخصائص التعبيريّة للخطاب:

* أوّلا: أنّ الجمل الورَلسانيّة قد أدمجت في قالب تعليميّ وجّه الخطاب الاصطلاحيّ وجهة محددة تتطلّب من المتلقّي موقفا لا أكثر وهو أخذ الأحكام على أنّها قواعد لا تتطلّب جدلا بل تبنّيا. وهذا السياق يختلف عن قوالب خطابيّة أخرى تنشأ فيها النظريّات لتكون موضوعا للمجدل والتباري الفكريّ. وقيمة هذا القالب التعليميّ بالنسبة إلى المصطلح أنّه يوجّهه إلى البعد التقعيدي لا إلى البعد الخلافي الجدليّ.

* ثانيا:كانت البنية الدلالية في الجمل الورلسانيّة في هذا الخطاب ثنائيّة تجمع بين المنع وتعليله كالتالي:

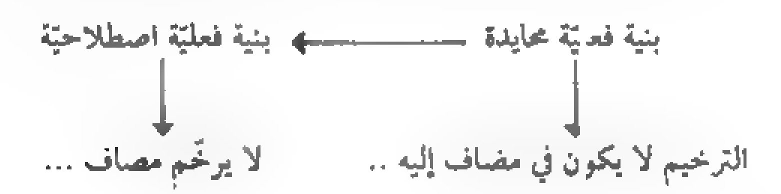
**– الترخيم لايكون....... لأنهما....**

**-لا يرخّم................. من قبل ......**

فمصطلح الترخيم عالق في هذا الخطاب بين بنية تنفي عنه حكما أو إجراء واخرى تعلّل ذلك النّفي. وإذا كانت البنية الأولى ممّا يدخل في الخطاب تحت آليّة القواعد التي لا جدل فيها فإنّ البنية الثانية قابلة لأن تنفتح على الاختلاف والاجتهاد في وضع علل أخرى لم يذكرها النّحويّ.

وهذه الملاحظة من شأنها أن تبيّن المنافذ التي منها كان الخطاب الاصطلاحيّ مفتوحا على التطوّر والاختلاف.

* ثالثا: سمح الخطاب باستبدال بنية فعليّة محايدة ببنية فعليّة اصطلاحيّة كالتالي:




البنية الفعليّة المحايدة هي الفعل (يكون) الذي استعمل في الجملة الورلسانيّة الأولى استعمالا مساعدا Auxiliaire في بنية اسميّة كان فيها المصطلح الاسميّ «الترخيم» أساسيّا. لكنّ هذه البنية الاسميّة صارت في الجملة الورلسانيّة الثانية فعليّة، وعوض أن يوجد فعل محايد أو مساعد استعمل النّحويّ فعلا شقيقا في دلالته وحرفه للاسم، وبذا تولّد الفعل الاصطلاحيّ ليعبّر عن مقتضيات خطابيّة تقعيديّة وليختصر بنية أطول كان فيها الاسم الاصطلاحيّ المكوّن الأساسيّ. بهذا نرى كيف تحوّل الاسم في الخطاب إلى فعل دون أن يفقد محتواه التعييني ولكنّه اكتسب طاقة تعبيريّة يحتاجها الخطاب.

**خـــــــاتمة:**

قادنا البحث في الوحدات الاصطلاحيّة المركّبة تركيبا معقّدا في كتاب سيبويه إلى التمييز بين وظيفتين أساسيّتين من أهم وظائف استخدام المصطلح هما التعيين والتعبير. فلاحظنا أنّ الوظيفتين قد تتقاطعان كما هو الحال في عناوين الكتاب المطوّلة المرتبطة

ارتباطا لفظيّا ومضمونيّا بالمتون. ولكنّ الوظيفة التعيينيّة تظلّ هي المهيمنة على المركّبات الاصطلاحيّة المعقّدة (الموصولة ،والنعتيّة والإضافيّة وشبه الإسناديّة) . وبيّنا ونحن نحلل لكلّ مركّب اصطلاحيّ خصوصيّته في تعيين المتصوّر وتلقيبه دون أن نلغي ما يربط بينها جميعا من وصفيّة زادتها عمقا التفصيليّة التي في هده المركّبات وميلها إلى التحليليّة. ولعلّ رأس الفكرة التي يمكن أن يمسك بها قارئ هذا المقال أنّ المنحى التّحليلي في الاصطلاحات يكبر كلّما كبر التركيب وتعقّدت عناصره، لذلك نعتبر الفعل الاصطلاحيّ في سياق الجملة الورلسانية(التي هي وحدة الخطاب الاصطلاحيّ النّحويّ) قمّة التحليليّة: بينما تكون المفردات من الاسماء الاصطلاحيّة فالمركبات البسيطة أقلّ حظّا فيها لأنّها بالاختصار الذي فيها تميل إلى تجريد المتصوّرات المجرّدة أصلا في وحدة طلاليّة دنيا هي جامعة لأهمّ سماتها.

**توفيق قريرة**

أحمد طلافحة
جامعة لوميير ليون2

# ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب

## 1 - تمهيد

كتاب سيبويه(ت 180هـ) هو أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا والرجوع إليه يعني الرجوع إلى ما حفظه لنا هذا الكتاب من جهود اللغويين العرب قبل سيبويه.

والحديث عن مصطلحات الكتاب يعني الحديث عمّا نقله سيبويه من مصطلحات سابقيه وعمّا أضافه هو إلى هذه المصطلحات، وإن كان من الصعب، بل من المستحيل، الجزم بمساهمة سيبويه في هذه المصطلحات أو نسبتها إلى واضعيها من المؤسسين والباحثين الأوائل في علوم العربية.

ستتناول هذه المقالة بالتحليل والنقد ظاهرة المشترك في هذه المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه بصرف النظر عن واضعيها؛ إذ ليس الهدف هنا نسبتها إلى مبتكريها فهذا أمر ـ كما قلنا ـ صعب ويحتاج إلى دراسة مستقلة قد لا تفضي إلى نتيجة جديّة؛ بسبب ضياع التراث النحوي منذ عهد أبي الأسود[1] إلى عهد سيبويه. فليس أمامنا، والحالة هذه، إلا نسبة كل ما ورد في الكتاب من مصطلحات إلى سيبويه، فهي إما أن تكون من ابتكاره هو نفسه، وهي في رأينا العدد الأكبر منها، أو أنها من ابتكار غيره ولكنه ارتضاها واستخدمها في كتابه.

ونقصد بالمشترك في مصطلحات سيبويه ما ورد منها من قبيل المشترك المعنوي أو الترادف، وهو «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد». (السيوطي، المزهر، ج1، ص402)، أو من قبيل المشترك اللفظي. وهو «اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر» (السيوطي، المزهر، ج1، 369)

لعل أولى الإشارات إلى ظاهرة المشترك في اللغة ما نجده في كتاب سيبويه نفسه، حين حدد العلاقة بين اللفظ والمعنى بقوله: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين [......] فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو (جلسَ وذهبَ). واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو:

(ذهبَ وانطلقَ). واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: (وجدت عليه من الموجِدة، ووجدت إذا أردت وِجدان الضالّة). وأشباه هذا كثير» (سيبويه ج1، ص24).

ولسنا هنا بصدد سرد ما قيل عن هاتين الظاهرتين في اللغة بمستواها العام، ولا بصدد ذكر المؤيدين أو المعارضين لها، ولكن يكفينا من ذلك كله أن نقول بأن كلا الطرفين، من قال بوجود هاتين الظاهرتين ومن عارض وجودهما[2] قد اتفقوا على أمر ـ وهو أن وجودهما على خلاف الأصل، فضلا عن أن المشترك اللفظي يؤدي إلى اللبس. فنجد ابن سيده يقول في المخصص:

«اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو وجه القياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر؛ فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس» (ابن سيده، المخصص، ج13، ص258).

وفي هذا المعنى أيضا نجد في المزهر «ولا خلاف أن المشترك على خلاف الأصل.» (السيوطي، المزهر، ج1، ص 370).

كما لا يعنينا في هذه المقالة المشترك الذي نجده في اللغة بمستواها العام، وإنما المشترك الذي نجده في المستوى التقني، أي الاستعمال الاصطلاحي، وإن كان المبدأ فيهما واحدا، إلا أن خطورة هذه الظاهرة أكبر عندما يتعلق الأمر بالمصطلح.

فإذا كانت المصطلحات النحوية، كغيرها من مصطلحات العلوم الأخرى، أداة لتأدية المفاهيم، فإن من أهم سماتها؛ كي تؤدي هذا الغرض، الوضوح والتعبير التام عن هذه المفاهيم، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت العلاقة بين المصطلح والمرجع كما قال غي روندو[3] علاقة أحادية التسمية (*univocité*) بمعنى أن يكون لكل مرجع تسمية واحدة فقط أي مصطلح واحد، وهي أيضا علاقة أحادية المرجعية أو أحادية الدلالة (*monoréférentialité*)؛ بمعنى أن كل مصطلح مرتبط بمرجع واحد فقط. بل إن البعض، ومنهم جون دوبوا[4]، قد ذهب ـ في الحديث عن أهمية هذه الخاصية «أحادية الدلالة» ـ إلى جعلها من الأمور التي تفرّق بين الاستعمال الاصطلاحي والاستعمال العام لكلمة ما؛ على أساس أن الاستعمال الاصطلاحي أحادي الدلالة ـ وإن كان الواقع خلاف ذلك ـ، في حين أن الاستعمال العام يكون متعدد الدلالة.

**2- الترادف في مصطلحات الكتاب:**

قلنا بأن الترادف بحسب اللغويين العرب هو «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد».(السيوطي، المزهر، ج1، ص402)، وأضاف التهانوي بأن تكون هذه الألفاظ مترادفة

في أصل الوضع، فقال في تعريفه: « توارد لفظين أو ألفاظ مفردات بحسب الوضع على معنى واحد» (التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص215).

الحديث هنا عن الترادف في اللغة على المستوى العام دون الإشارة إلى الترادف في المستوى التقني أو الاصطلاحي، ويبدو أن اللغويين العرب في تلك الفترة لم يهتموا بالتفريق في وجود هذه الظاهرة بين الاستعمال العام والاستعمال الاصطلاحي؛ ذلك أن المصطلحات كانت تستعار من اللغة بمستواها العام لتعبر عن المفاهيم التي استعيرت للتعبير عنها.

أمّا اللغويون الغربيون، فقد فرقوا بين وجود هذه الظاهرة في المستوى العام للغة وبين وجودها في المستوى الاصطلاحي، فجون ليونز مثلا يعرف الترادف بأنه مجموعة من التعبيرات التي لها نفس المعنى[5].

فهذا التعريف يختلف عن التعريفين الواردين سابقا بأنه يأخذ بعين الاعتبار التعابير المركبة أيضا، إلى جانب الكلمات المفردة، في إمكانية دلالتها على نفس المعنى. ويفرق ليونز لاحقا بين نوعين من الترادف، أولها، ويسميه المترادفات ذات المعاني المتقاربة «*neear synonyms*»؛ وسُمي كذلك لأن معاني تلك الألفاظ متقاربة، ولكنها لا تصل إلى حد التشابه التام. أما النوع الثاني فهو المترادفات ذات المعنى الواحد، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الترادف الكامل "*parfaite synonymie*" و هو معيار الترادف عنده[6].

فهذا النوع الثاني من الترادف هو الذي يهمنا في هذه المقالة؛ إذ إن الترادف في المستوى التقني (الاستعمال الفني) ترادف مرجعي «*synonymie référentielle*» بمعنى أن المصطلحات المترادفة تسمي المرجع نفسه، وهذا ما أشار إليه لويس غلبيرت حين قال بأن المصطلح العلمي والتقني لا يقبلان إلا الترادف المرجعي[7].

قلنا بأن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يدل عليه علاقة،في الحالة المثالية، أحادية التسمية، فهو- أي المصطلح - «رمز لغوي محدد لمفهوم محدد» (فيلبر، Standardisation of Terminology, p.17)، ومعنى العلاقة الأحادية التسمية، تفرُّدُ الرمزِ اللغوي في الدلالة على المفهوم.

غير أن كثيرا من اللغويين يقولون بإمكانية وجود الترادف في اللغة التقنية أو في الاصطلاح، و هذا الترادف، إن وجد، لا بد من أن يكون ترادفا متعلقا بالمرجع نفسه، أي أن تكون المصطلحات المترادفة كلها مرتبطة بنفس المرجع.

لنر الآن ما عليه واقع الحال في مصطلحات سيبويه.

يشتمل كتاب سيبويه على عدد كبير من المصطلحات المترادفة، فهو لا يكد يستقر عى مصطلح واحد للتعبير عن مفهوم معين حتى يلجأ إلى مصطلح آخر للتعبير عن المفهوم نفسه، والأمثلة على ذلك كثيرة، نختار منها بعض المصطلحات البسيطة قبل الحديث عن المصطلحات المركبة.

فسيبويه يستخدم ثلاث مصطلحات للدلالة على المفهوم النحوي «النعت»، إذ يستخدم **الوصف** و**الصفة** إلى جانب **النعت**. ففي استخدامه لمصطلح **وصف** يقول: «وتقول: مررت برجلٍ كلُّ ماله درهمان، لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأن «كل» مبتدأ والدرهمان مبنيان عليه فإن أردت بقولك: مررت برجل ذي عشرة أبوه جاز، لأنه قد يوصف به، تقول هذا مال كلُّ مال. وليس استعماله [استعمال كل **وصفا** بقوة أبي عشرة ولا كثرته ...» (سيبويه، ج2، ص27)

ومن استعماله لمصطلح **النعت** قوله: «اعلم أن كل ما جرى **نعتا** على النكرة فإنه منصوب في المعرفة، لأن ما يكون **نعتا** من اسم النكرة يصير خبرا للمعرفة، ... وذلك قولك مررت بزيدٍ حسنا أبوه.» (سيبويه، ج2، ص33).

وأما استعماله لمصطلح **الصفة**، فكقوله: ... ومما لا يكون إلا رفعا قولك أأخواك اللذان رأيتُ لأن رأيت صلة للذَين وبه يتم اسما، فكأنك قلت: أأخواك صاحبانا. . . وإذا كان الفعل في موضع **الصفة** فهو كذلك، وذلك قولك: أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه، وأكلَّ يوم ثوب تلبسُه.

فإذا كان **وصفا** فأحسنه أن يكون فيه الهاء، لأنه ليس بموضع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل، لأنه في موضع ما يكون من الاسم، ولم تكن لتقول: أزيد أنت رجل تضربه، وأنت إذا جعلته **وصفا** للمفعول لم تنصبه، لأنه ليس بمبني على الفعل، ولكن الفعل في موضع **الوصف** كما كان في موضع الخبر». (سيبويه، ج1، ص128_129).

صحيح أن استخدام للمصطلح **صفة** قد فاق - من ناحية عدد مرات التواتر - المصطلحين الآخرين، إلا أنها مع ذلك مصطلحات مترادفة؛ فليس هناك أي إشارة، في استخدامه لهذه المصطلحات، تدل على وجود فرق بينها. لكننا نجد بعض اللغويين اللاحقين يحاولون تفسير ذلك، فابن فارس مثلا يقول في باب النعت: «**النعت** هو **الوصف** كقولك هو عاقل وجاهل، وذكر عن الخليل أن **النعت** لا يكون ألا لمحمود، وأن **الوصف** قد يكون فيه وفي غيره». (الصاحبي في فقه اللغة، ص 88_89).

والذي يبدو لنا أن هذه المصطلحات الثلاث بالنسبة للنحويين عامة، و سيبويه بشكل

خص قد استخدمت على أنها مترادفة للدلالة على الوظيفة النحوية نفسها وهي النعت الذي يتبع المنعوت.

ومن المصطلحات البسيطة المترادفة مصطلحات **المصدر** و**الحدث** و**اسم الحدثان** و**الفعل**؛ فهي كلها قد وردت في كتاب سيبويه لتدل على المصدر. فقد جاء في الكتاب «والأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يفعُل، وفعَل يفعِل، وفعِل يفعَل، ويكون **المصدر** فَعْلا» (سيبويه، ج4، ص5).

وأما استخدامه **مصطلحي الحدث واسم الحدثان** للدلالة على المصدر فقوله: «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى **اسم الحَدَثان** الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليدل على **الحدث**[...]وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهابَ الشديد[...]» (سيبويه، ج1، ص34).

وأما استخدامه **الفِعل** للدلالة على المصدر فقوله: «وهذا شِبَع فاحش، إنما تريد الفعل [..] كما قالوا الحَلَب في الحليب والمصدر. وقد يقولون الحَلَب وهم يعنون اللبن. ويقولون حلبت حلبا، يريدون **الفِعل** الذي هو **مصدر**.» (سيبويه، ج4، ص42).

ويبدو أن شيوع استخدام **مصطلح** المصدر في مقابل مرادفاته يعود إلى تأثر سيبويه بدلالته اللغوية العامة؛ إذ إن المصدر قد سمي هكذا لصدور الفعل عنه كما قال الزمخشري.(ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص109).

أما استخدامه لمصطلح «**الفِعل**» مرادفا له فربما جاء، في رأينا، تأثرا بالصيغة التي عليها الفعل، وهي وزن فَعَلَ؛ فلا نجده يسمي **المصدر** من الفعل الرباعي أو من الأفعال المزيدة بالفِعل، بل كانت هذه التسمية خاصة بالمصدر من الفعل الثلاثي.

وعلى الرغم من قلة عدد مرات تواتر المصطلحين **حدث وحدثان**، إلا أننا نظن أنهما لأكثر تعبيرا عن هذا المفهوم، (مفهوم المصدر)؛ ذلك أنَّ سيبويه يستخدمه في سياق يتعلق بالمصدر في جميع أحواله، ومهما كانت الصيغة التي عليها الفعل المشتق منه؛ فالفعل الذي لا يتعدى الفاعل، مهما كانت صيغته، يتعدى إلى اسم الحدثان، فليس هناك تقييد بصيغة معينة، وليس هناك تركيز على سمة واحدة فقط من سمات المرجع، كما هو الحال في مصطلح المصدر الذي سمي كذلك لصدور الفعل عنه.

وبذلك يكون هذا المصطلح هو الأكثر دقة وتعبيرا عن مفهومه، هذا علاوة على ربطه بتعريف سيبويه للفعل بأنه «أمثلة أخذت من لفظ **أحداث** الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع». (سيبويه، ج. 1، ص 12).

وإذا ما تركنا المصطلح البسيط إلى المصطلح المركب، وجدنا أن هذه الظاهرة أكثر عموما في مصطلحات الكتاب، فلا نكاد نجد مصطلحا مركبا دون أن يكون له مصطلح آخر مرادف، بل ربما تجاوزت المصطلحات المرادفة عشرة المرادفات. سنتناول بعض هذه المصطلحات بالتحليل:

استخدم سيبويه خمسة مصطلحات للدلالة على الوحدة المرجعية التالية «**حرف الجزاء إن**»، إذ يسميها **إن الجزاء** (سيبويه، ج1،ص266) **وإن المجازاة**،(سيبويه، ج1،ص262) **وأصل الجزاء**،(سيبويه،ج3. ص112) **وأم الجزاء**،(سيبويه، ج1، ص134) **وأم حروف الجزاء** (سيبويه، ج3، ص63).

فأما استخدامه لمصطلح **إن الجزاء**، فإنما أراد بنسبة (إن) إلى الجزاء أن يفرق بين هذه الوظيفة ل «إن» وبين الوظائف الأخرى لها، إذ قد تكون للنفي أيضا وقد تكون «إن» المخففة من «إنَّ». وعلى هذا الأساس أيضا استخدم مصطلح «**إن المجازاة**»؛ وكان اختياره لأن ينسبها مرة إلى الجزاء ومرة إلى المجازاة من قبيل التحرر من الالتزام بلفظ واحد، وللعلاقة الكبيرة بينهما، فكلاهما مصدر يؤدي المعنى المطلوب وهو التعليق، فاختياره في الحالتين كان منسجما مع ما تسمح به العربية.

ولربما كان سيكتفي بهذه التسمية لتلك الوحدة المرجعية، لكنه آثر أن يعبر عنها بطريقة أخرى يذكر بها سمة ثانية من سمات هذه الوحدة المرجعية، ألا وهي كونها أم أدوات الجزاء. فنراه يعبر عن هذه السمة بطريقتين مختلفتين، لكنهما تؤديان الغرض نفسه، فاستخدم مرة كلمة «أصل» ونسبها إلى الجزاء فقال: **أصل الجزاء** ، واستخدم في المرة الثانية كلمة «أم» فقال : **أم حروف الجزاء**. وأما استخدامه لمصطلح **أم الجزاء**، فما ذلك إلا من نوع الاختصار الذي لا تضيف ولا تنقص شيئا من سمات الوحدة المرجعية.

وهذا النوع من المصطلحات المترادفة، التي استخدمت من أجل إعطاء بعض السمات للوحدة المرجعية المسماة، كثير الورود عند سيبويه، فهو يسمي الجمع المذكر السالم بمصطلح**الجمع بالواو والنون** (سيبويه، ج3، ص391)، وبمصطلح آخر مرادف هو **الجمع الذي على حد التثنية** (سيبويه.ج1،ص17.) هذا إضافة إلى استخدامه للفعل **جَمَعَ** في مصطلحين آخرين، إذ يعبر عن نفس المفهوم بقوله، **جمعَ بالواو والنون** (سيبويه،ج3، ص641)، **وجمعَ على حدّ التثنية** (سيبويه، ج1، ص18).

فالتسمية بالمصطلح الأول «**الجمع بالواو والنون**» تعبر عن سمة من سمات الوحدة المرجعية، وهي الواسطة المستخدمة للحصول على هذا النوع من الجمع، ألا وهي إضافة الواو

والنون إلى آخر الاسم المفرد، فهي إذن السمة الأولى، وهو إذ يريد أن يعبر عن سمة ثانية فإنه يستخدم لذلك مصطلحا آخر وهو «الجمع الذي على حد التثنية» ليشير بذلك إلى شبه بين طريقة تكوّن هذا النوع من الجمع وبين طريقة تكوّن المثنى، فكل منهما يتكون بإلصاق حركة طويلة ونون إلى آخر الاسم المفرد، وتكون هذه الحركة ألفا في حالة المثنى وواوا في الجمع.

وأما استخدامه للفعل جمعَ[9]، فالأرجح أنه سابق لاستخدام المصدر وهو الجمع، وربما يكون في ذلك دليل على خاصية من خواص المصطلح في كتاب سيبويه، وهو التطور الذي نلحظه في بعض مصطلحاته، وبخاصة تلك المصطلحات المركبة التي يشكل طولها المفرط عائقا وحرجا من استعمالها. وما عزوفه عن استخدام الفعل في تكوين مصطلحاته واستبدال المصدر أو أحد المشتقات به، إلا أحد ملامح هذا التطور.

والحقيقة أن هذا النوع من المترادفات كثير الحدوث في الاستعمال التقني (الفني) في العلوم بشكل عام، وهذا ما أشار إليه جاك لوتيلير حين قال بأن سبب هذا النوع من الترادف الذي سمّاه «الترادف ذو المضمون»[10] «*la synonymie de fond*»، أن كل واحد من المصطلحات المترادفة يشير إلى خاصية أو سمة من سمات الوحدة المرجعية، وهذه المصطلحات المترادفة تشير بمجموعها إلى أكبر عدد من السمات العامة للوحدة المرجعية[11].

ومن المصطلحات المركبة المترادفة أيضا المصطلحات التي تسمي جمع التكسير، فسيبويه يسمي هذه الوحدة المرجعية بالمصطلحات: **جمع كُسّر له الواحد** (سيبويه، ج3، ص379)، **وكسّر للجمع** (سيبويه، ج4، ص230)، **وكسّر للجميع** (سيبويه، ج3، ص399) **وكسّر على بناء الجمع** (سيبويه، ج3، ص582)، **وما كُسّر واحده** (سيبويه، ج3، ص369)، **وكسّر الواحد** (سيبويه، ج3، ص582)، **والتكسير للجمع** (سيبويه، ج3، ص434)، **وتكسير الواحد للجمع** (سيبويه، ج3، ص587)، **والكسر للجمع** (سيبويه، ج3، ص429)، **ومكسّر للجمع** (سيبويه، ج3، ص416)، **وتكسير على بناء الجمع** (سيبويه، ج4، ص415).

هذه المصطلحات الاثنا عشر تدل كلها على وحدة مرجعية واحدة وهي كما قلنا جمع التكسير، وإذا تأملنا فيها وجدنا أنها ليست من قبيل المصطلحات المترادفة التي يضيف كل واحد منها معلومات عن سمات الوحدة المرجعية، بل إنها كلها تعبر عن سمة واحدة وهي تكسير بناء الواحد للحصول على بناء الجمع.

لكننا نلاحظ أن الفرق بينها يكمن إما في ترتيب الوحدات المركبة لهذه المصطلحات على «المحور النسقي» (*l'axe syntagmatique*)، أو في استبدال بعض هذه الوحدات بوحدات أخرى

من نفس الجذر. فالفرق بين المصطلحين **جمع كُسّر له الواحد وتكسير الواحد للجمع** هو إعادة ترتيب الوحدات على «المحور النسقي» (*l'axe syntagmatique*)، وكذلك استبدال المصدر «**تكسير**» بالفعل «**كُسّر**». أما كلمة «الواحد» فهي لا تضيف شيئا إلى السمات العامة للوحدة المرجعية، إذ إن الجمع، مهما كان نوعه، لا يكون إلا من الواحد.

وإذا ما تأملنا المصطلحات، **كسّر للجمع**، و**التكسير للجمع**، و**الكسر للجمع**، و**مكسّر للجمع**، وجدنا أنها كلها تعبر عن الغرض نفسه، وهو تكسير [بناء الواحد] بهدف الحصول على[بناء الجمع]، وهذا الغرض قد عبّر عنه سيبويه مرة باستخدام الفعل «كسّر» والمرات الثلاث الأخرى باستخدام شكلين من أشكال المصادر التي تبيحها العربية للجذر (ك.س.ر) ومرة باستخدام اسم المفعول، من الفعل «**كسّر**» وهو «**مكسّر**».

وهذا النوع من الترادف، في المصطلحات المركبة، الذي يقوم على استبدال وحدة مكان أخرى تقوم مقامها مما تسمح به العربية، كثير الانتشار في كتاب سيبويه: كاستبدال المصدر أو اسم الفاعل بالفعل، كما في المثال المذكور أعلاه، وكذلك في مصطلحات مثل **حروف تعمل في الأفعال فتنصبها** (سيبويه، ج3، ص5)، **ما يعمل في الأفعال فينصبها** (سيبويه، ح3، ص10) و**الحروف العوامل في الأفعال الناصبة** (سيبويه، ح3، ص110)، ثم **حروف النصب** (سيبويه، ج3، ص5)، التي تسمي كلها وحدة مرجعية واحدة وهي تلك الحروف المختصة بالفعل المضارع والتي تعمل فيه النصب. وفي مثل **الحرف الذي يجر** (سيبويه، ح2، ص160)، و**الحرف الجارّ** (سيبويه، ج1، ص37 ٤) ثم **حرف الجر** (سيبويه، ج1، ص94)، وتسمي كلها الحروف التي تختص بالأسماء والتي تعمل فيها الجر. هذا علاوة عن **حروف الإضافة** (سيبويه، ج3، ص496)، غير أن هذا المصطلح يعبر عن سمة جوهرية أخرى هذه الحروف، وهي قيامها بإضافة الأفعال إلى الأسماء.

ومن ملامح هذا النوع أيضا الاختيارات التي يقوم بها سيبويه بين أدوات النفي: فيستبدل «لا» بـ«لم»، أو يستبدل «ليس» أو «غير» بـ «لا»، كما في المصطلحات **اسم لا يتمكن**(سيبويه، ج4، ص148)، و**الأسماء التي لم تتمكن**، (سيبويه، ج1، ص227) و**اسم ليس يتمكن** (سيبويه، ج2، ص402)، و**الاسم غير المتمكن** (سيبويه، ج3، ص293)، **واسم ليس متمكنا** (سيبويه، ج3، ص298)، التي تسمي الأسماء التي لا تتحمل جميع الحركات الإعرابية.

فكل هذه المصطلحات المترادفة ترمي إلى التعبير عمّا تدل عليه، وإن اختلفت طرقها والوحدات المستعملة في تركيبها، وما ذلك الاختلاف إلا لاتساع ظاهرة الاختيار الذي تسمح به العربية، وللعلاقة الكبيرة بينها.

وبذلك فإننا نستطيع أن نلخص العوامل المسببة للترادف في كتاب سيبويه بالنقاط التالية:

1ـ لعل أهم هذه النقاط هو حداثة هذا العلم «النحو» النسبية، فهو بالرغم من قطعه شوطا كبيرا في زمن سيبويه، وبالرغم من النشاط اللغوي الهائل قبل سيبويه، ما زال في مرحلة التطور والنمو ولم يكتسب بعد، كغيره من العلوم في أطوار بدايتها، جميع أدواته اللازمة للتعبير الدقيق عن مفاهيمه، فما هذا التردد في استعمال المصطلحات إلا دليل على أن هذه المصطلحات ما زالت في مرحلة التطور ولما تتخذ شكلها النهائي بعد، فكانت ذات طابع مؤقت بانتظار الوصول إلى مرحلة الاستقرار.

ولعل هذا يتماشى مع ما قاله لويس غيلبير(L. Guilbert) من أن الترادف في المصطلحات يكون ذا طابع مؤقت متعلق ببدايات البحث ونشأة المفاهيم[12].

2ـ ومن الأسباب الداعية للترادف، محاولة سيبويه التعبير عن السمات العامة للوحدة المرجعية، إذ يحمل كل مصطلح معلومات إضافية عن هذه الوحدة المرجعية،فنراه يسمي المفهوم بمصطلح جديد يركز فيه على سمة جديدة مما يجعل المفهوم أكثر وضوحا. وقد يعبر أحيانا عن السمة ذاتها بطرق متعددة تزيد من عدد المصطلحات المرادفة، لكنها لا تضيف شيئا جديدا إلى السمة نفسها.

3ـ ثم إن سيبويه يحاول أحيانا تعريف مصطلح بمصطلح آخر لظنه أن المفهوم لم يتضح باستعماله المصطلح الأول، ونمثل على ذلك بتعريفه مصطلح الحشو بالصلة إذ يقول: «فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة، لا يكون «ما» و«من» إذا كان الذي بعدهما حشوا، وهو الصلة، إلا معرفة.»(سيبويه، ج2، ص 107.)

4ـ وهناك عامل أخر مهم يفسر هذا الكم من المصطلحات المترادفة في كتاب سيبويه، ألا وهو التطور الداخلي في مصطلحات الكتاب، فهذه المصطلحات لم تبق جامدة في جملتها، بل إننا نرى كثيرا منها قد تطور إلى درجة الاستقرار فاستخدمها النحاة اللاحقون لسيبويه، بل إن بعضها قد وصل إلينا بالصورة التي أقرها سيبويه.

فالذي يبدو أن سيبويه كان واعيا للمشكلة المتسببة عن طول مصطلحاته وما يشكله هذا الطول من عائق في وجه استعمالها وانتشارها، فنراه يقدمها أحيانا بطريقة مختصرة تتمتع بقدرمقبول من النضوج والاستقرار، ولعل في ذلك إشارة إلى أن سيبويه عندما كان يقدم المفاهيم النحوية عن طريق تلك المصطلحت المفرطة في الطول، لم يكن يقصد إنشاء

مصطلحات لتدوم، بل كان هدفه الأول إيصال تلك المفاهيم بطريقة تؤدي إلى فهمها؛ ولذلك نراه دائم البحث عن البديل كلما استطاع إليه سبيلا، ساعيا إلى تهذيبها كلما أسعفته أفكاره

صحيح أن هذا التطور لم يكن في الأغلب منتظما من حيث وروده في الكتاب، إذ نراه أحيانا يعبر عن المفهوم بالمصطلح الناضج في البداية ثم يعود ويستخدم المصطلحات الأخرى المرادفة والتي هي أكثر تعقيدا وما ذلك إلا سمة من سمات الكتاب بشكل عام سواء أكان ذلك في طريقة تبويبه لموضوعات النحو وطرق عرضه لهذه الأبواب، أو في استخدامه للمصطلحات. ولعلنا نلتمس عذرا لسيبويه، فكتابه كان باكورة الإنتاج في كل جهود البحث في النحو العربي، ولم يؤلفه على منوال كتاب سابق فيتجنب هذه العيوب.

**3- المشترك اللفظي في مصطلحات الكتاب:**

ظاهرة المشترك اللفظي ـ من ناحية الكم ـ أقل أهمية، في مصطلحات الكتاب، من ظاهرة المشترك المعنوي ولكنها قد تكون الأكثر خطورة؛ وذلك لما تتضمنه من اللبس والفوضى في الدلالة.

وحد المشترك أهل الأصول، كما يخبرنا السيوطي، بأنه « اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر» (السيوطي، المزهر، ج1، 369). وكما قلنا عند الحديث عن المشترك المعنوي ـ الترادف ـ فليس في هذا التعريف تفريق بين المشترك اللفظي في اللغة بمستواها العام وبينه على المستوى الفني (التقني) في اللغة، وإن كان المبدأ واحدا.

لعل أكثر ما يهمنا في التفريق بين المشترك الفظي في المستوى العام للغة وبين ذلك في المستوى الفني، أننا نتحدث في هذا الأخير عن المرجع وليس عن المعنى. فالمصطلح يعد من قبيل المشترك اللفظي إن دل على اثنين من الوحدات المرجعية أو أكثر، وفي هذه الحالة نقول بأنه مصطلح متعدد المرجعية (*multiréférentiel*) أو متعدد الدلالة (*polysémique*)، في حين أنه إن دل على مرجع واحد فهو أحادي المرجعية (*monoréférentiel*) أو أحادي الدلالة (*monosémique*).

والحقيقة أن المصطلحات المتعددة الدلالة موجودة في كتاب سيبويه، إلا أن وجودها هذا لا يشكل ظاهرة كما كان الأمر في المصطلحات المترادفة؛ فهي وإن كان عددها مهما في المصطلح البسيط، فإنه لا يتعدى عدد أصابع اليد في المصطلح المركب.

فمن المصطلحات البسيطة المتعددة الدلالة مصطلح الحرف.فقد استعمله سيبويه للدلالة على حرف المعنى (الأداة) فمن ذلك قول سيبويه: «وتقول: إن لك هذا عليّ وأنك لا تؤذى،كأنك قلت. وإن لك أنك لا تؤذى. وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على إنّ لك. وقد قرئ

هذا الحرف على وجهين، قال بعضهم: «وإنك لا تظمأ فيها» وقال بعضهم: «وأنك» (سيبويه، ج3، ص123).

واستخدمه أيضا للدلالة على الكلمة، وذلك كقوله: «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي. فمن تلك الحروف: حسبك، وكفيك، وشرعك، وأشباهها». (سيبويه، ج3، ص100).

وللدلالة على الحروف الهجائية (حروف المعجم)، ومن ذلك قوله: «اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه الياء مفتوحا». (سيبويه، ج3، ص385).

ومنها أيضا مصطلح الفاعل الذي يدل عند سيبويه على فاعل الفعل، كمثل قوله: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول» (سيبويه، ج1، ص34). ويدل أيضا على اسم الفاعل، مثر قوله: «وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولا مضمومة: فلما قلت مُقاتِل ومُقاتَل فجرى على مثال يُقاتِل ويُقاتَل». (سيبويه، ج4، ص282).

ومثل فاعل، مفعول الذي يدل عند سيبويه على المفعول به ((سيبويه، ج1، ص33)، وعلى اسم المفعول (سيبويه، ج4، ص282).

ففيما يتعلق بهذه المصطلحات البسيطة فيمكن أن نتفق مع ما قاله الن ري من أنها إنما تعددت مرجعياتها لكونها من المصطلحات التي تقترب من العموم[13]، ولذلك نجد أن سيبويه قد خصص لكل مرجع من المراجع التي تدل عليه مصطلحا آخر يكون في الغالب أحادي الدلالة.

أما مصطلح فاعل، فالذي نظنه أن سيبويه قد أطلقه ليدل على فاعل الفعل، وإنما كان إطلاقه ليدل على اسم الفاعل من قبيل التجاوز والاتساع؛ وذلك نظرا لصياغته على وزن «فاعل» من الفعل الثلاثي. ومثل ذلك أيضا مصطلح مفعول.

أما المصطلحات المركبة المتعددة الدلالة فكانت قليلة جدا، فهي للدقة ثلاثة مصطلحات فقط هي:

اسم الفاعل الذي يدل على صيغة فاعل (سيبويه، ج1، 164)وعلى فاعل الفعل الناقص (سيبويه، ج1، ص45).

اسم المفعول الذي يدل على صيغة مفعول من الفعل(سيبويه، ج4، ص282) وعلى خبر كان (سيبويه، ج1، ص45)

المفعول به الذي يدل على الظرف (سيبويه، ج1، ص56) وعلى الحال، والمفعول معه (سيبويه، ج1، ص298)

فكل واحد من هذه المصطلحات يدل على مرجعين أو أكثر. والحقيقة أننا إذا كنا قد استطعنا اقتراح أسباب للترادف في مصطلحات الكتاب، فإننا لا نجد ما يبرر المشترك اللفظي في هذه المصطلحات؛ إذ إن ذلك مدعاة للبس والاضطراب، وهذا على عكس المراد من المصطلح بما أن الهدف منها التعبير الواضح عن المرجع، « وليس إدخال الإلباس من الحكمة والصواب، وواضع اللغة ـ عز وجل ـ حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني؛ فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية. (الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص22)

ولعلنا لا نتفق ـ على الأقل فيما يخص المصطلح في كتاب سيبويه ـ مع ما قاله هيرمانس[4] (HERMANS) في تبريره لوجود بعض المصطلحات المتعددة الدلالة، من أنه نوع من الاقتصاد اللغوي. إذ لو كان الأمر على ما قاله، لكان منهجا مطردا في كل مصطلحات الكتاب، ولما وجدنا ذلك الكم الهائل من المصطلحات المترادفة، فكيف نزعم أن سيبويه كان يقصد، باستخدامه مصطلحات متعددة الدلالة، الاقتصاد في اللغة، في حين نراه يسمي المرجع الواحد بعدد من المصطلحات التي قد يصل عددها إلى عشرة أحيانا.

ومع ذلك، فإن المصطلحات المتعددة الدلالة قليلة في كتاب سيبويه، وبخاصة ما كان منها من قبيل المصطلح المركب. وهذا أمر يمكن تفسيره بأن كثيرا من الوحدات المركّبة لتلك المصطلحات كانت تشير إلى سمة من السمات العامة للمرجع، وبما أن هذه السمات تختلف من مرجع إلى آخر، فإن من الصعب أن يدل المصطلح الواحد على وحدتين مرجعيتين مختلفتين. ولعل هذا من أهم خصائص المصطلح المركب.

والذي نقوله في النهاية، إن سيبويه، كان واعيا لمسألة اختياره لمصطلحاته. إذ يريدها مصطلحات واضحة، معبرة ما أمكن عن مفاهيمه، فكان يدل على بعض تلك المفاهيم، كلمنها، بمصطلحات متعددة، ولا يرى بأسا في ذلك ما دام كل منها يزيد من الفهم. وكان في الوقت نفسه، يريدها مصطلحات بعيدة كل البعد عن الإلباس، فجاء بها، في غالبيتها العظمى، مصطلحات أحادية الدلالة، والقليل الذي جاء منها متعدد الدلالة، كان السياق الذي وردت فيه كفيلا بأن يزيل عنه كل غموض ولبس.

**أمجد طلافحة**

زكية السائح دحماني
كلية الآداب منوبة

# توليد المصطلحات الجديدة بالتركيب الصرفي في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي: دراسة نماذج من المصطلحات العربية من كتاب العشر مقالات في العين

1 - تمهيد:

يُنْجَزُ التوليد الصرفي في اللغة بقواعد معيّنة ، ويكون في اللغات ذات البنية الصرفية المقيدة غير السلسلية بتوظيف أربع قواعد، هي: الاشتقاق والنحت والمعجَمَة والتركيب. ويمثل الاشتقاق في العربية أهم قاعدة توليدية. فهو عملية تحويلية داخلية تطرأ على الجذر فتنقله إلى بنية جذعية فعلية أو اسمية خاضعة لأنماط صيغية ذات معنى. يليه النحت الذي تصاغ بواسطته المفردة من مفردتين بإدماج إحداهما في الأخرى وإسقاط بعض أصواتهما. وظاهرة النحت التي ذكرها القدامى[1] والمحدثون[2] قد ظلت قاعدة صرفية توليدية مهمشة في النظام الصرفي العربي. فهي أضعف منزلة من الاشتقاق في التوليد الصرفي ومن المجاز في التوليد الدلالي. أما المَعْجَمَةُ la lexicalisation فتكون بتحويل التركيب النحوي إلى مفردة باختزال مجموع عناصره في وحدة معجمية بسيطة، وبتحويل الجملة أو التركيب من الخاصية التركيبية إلى الخاصية المعجمية[3]، و يتحقق بها غرضان: أولهما توسيع المعجم بوحدات معجمية جديدة انطلاقا من وحدات نحوية منتمية إلى التركيب النحوي la syntaxe، كحوقل من «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وثانيهما تحقيق الاقتصاد اللغوي في تراكيب يكثر استعمالها في الخطاب مثل «باسم الله» الذي وُلّد منه بَسْمَلَ، و «الحمد لله» الذي ولّد منه حَمْدَلَ. ومثل النحت تظلّ المعجمة محدودة الأثر في ابتكار مفردات جديدة.

أما التركيب la composition فهو يختلف عن النحت والمعجمة بقيامه على الجمع بين وحدتين معجميتين بسيطتين أو أكثر دون حذف مكوّن معجمي أو عنصر صوتيّ.

2 - قاعدة التركيب:

2 - 1 - مفهوم التركيب عند القدامى:

إن مفهوم التركيب قديم، فقد تعرضت له كتب النحو عند معالجتها لتكوّن الوحدات

المعجمية البسيطة والمركبة، وذكر اللغويون من المركبات انواعا، منها التركيب المزجي كبعلبك وحضرموت وخمسة عشر وحيص بيص، والتركيب الإضافي كأيدي سبأ، والتركيبالإسنادي كتأبط شرا وسرّ من رأى. فلتركيب يشمل عندهم ما يسمى اليوم في اللسانيات التضامّ la cooccurrence(بئر ارتوازية. أم القرى) والتلازم la collocation (حرف جر + اسم، حرف نصب + فعل مضارع). والتعابير الاصطلاحية les expressions idiomatiques (لبى داعي ربه-مات حتف انفه)[4].

لم يحظ التركيب، كظاهرة توليدية صرفية بما حظيت به قواعد التوليد الصرفي الأخرى من عناية. ونتيجة هذا التفاوت في الاهتمام فان الاختلاف في تناول قضايا التركيب واضحة بين اللغويين، وعدم الاتفاق على ضبط قواعد النسبة إلى المركب مثال بيّن على ذلك. فالاستراباذي[5] ينسب إلى صدر المركب كتأبّطيّ من تأبّط شرّا وخمسيّ من خمسة عشر وبعليّ من بعلبك. وقد ينسب إلى كامل المركب من غير حذف، إذا خف، كبعلبكيّ. أما الجرمي فقد أجاز النسبة إلى الجزء الثاني[6]. بينما رأى السجستاني إلحاق ياء النسبة بجزئي العدد كإحدى عشري[7]. وينسب إلى المضاف إليه من المركب الإضافي ويترك المضاف إذا كان مطردا مثل أم وابن وأبو (أبو الزبير: زبيريّ)، بينما ينسب في حالات أخرى إلى المضاف متى كان المضاف إليه غير معروف كامرئي نسبة إلى امريء القيس. وتبنى النسبة بالنحت من الاسم المركب تركيبا إضافيا على وزن فعلليّ بحذف بعض الأصوات من المكون الأول والمكون الثاني كعبشميّ من عبد شمس، مع عدم التنصيص على عدد الحروف المحذوفة وعلى مكانها من كل مكون.

إن دراسة اللغويين القدامى للمركبات قد تركزت أساسا على المستوى الإعرابيّ التركيبي syntaxique والمستوى التصريفي flexionnel. ولم تهتم كثيرا بظاهرة التوليد المعجمي فيها.

### 2 – 2 – مفهوم التركيب لسانيا :

التركيب شكليا هو تجميع وحدات من المعجم تبنى منها وحدات جديدة تسمى مركبة إذا تكونت من وحدتين بسيطتين ومعقدة إذا تكونت من ثلاث وحدات بسيطة أو كثر وهو دلاليا اختزال معنى الوحدتين أو الوحدات في معنى جديد . ويتطلب الانتقال من العبارة أو الجملة الأساسية إلى الوحدة المعجمية المركبة تحقيق بعض التحويلات des transformations، توظف فيها مقولة الاسمية التي يتولد عنها مركب اسمي أو مركّب نعتي رأسه صفة (كثير الرماد، طويل العماد). فالتركيب كما يقول لوي غلبار(Louis Guilbert) يتعارض والفعلية la verbalisation[8].

أمّا ما كان من التراكيب من نوع «مشى وجاء aller et venir (جيئة وذهابا) فهو لا يحمل على ظاهرة التركيب – لأنه من باب العطف[9] la coordination – كما يُحمل غيرها من الاستعمالات التي تلازمت فيها الأفعال فشابهت المركب كبعض الأفعال المستعملة في لغة القانون على أنها في بنيتها العميقة مركبات اسمية تحولت بالتغيير إلى مركباتإسنادية فعلية حذف حرف العطف الذي بينها لغاية بلاغية. فهي تراكيب حاصلة بالفصل بين عناصرها par (asyndète)[9] والربط بينها من نوع الربط بين الجمل والعبارات ربط خطي متقطع (نذكر منها:saisir – gagner, saisir revendiquer, saisir brander[11]).

إلا أن خاصية الاسمية التي تتصف بها المركبات لا تنفي إمكانية احتوائه على فعل كعنصر من عناصر المركب المعجمي الاسمي أو النعتي: marteau à plaquer، العضلات التي تحرك العين.

إن ما يميز المركب المعجمي l'unité lexicale composée ou complexe عن المركب الحر في الجملة l'unité syntaxique libre، مجموعة من السمات الصرفية والتركيبية تتحقق في أكبر عدد من المركبات يلخصها لوي غلبار في النقاط التالية[12]:

-العنصر الأول في المركب المعجمي لا يطابق عددا أداة التعريف le déterminant '
.Un tire-bouchon à des tire-bouchons

-يتحد العنصران اتحادا تاما مما يجعلهما كالكتلة الواحدة : portefeuille.

-يجمع بين العنصرين بخط واصل : aide-soignante

-يمكن تغيير محلات عنصري المركب على عكس ما كانا عليه في الجملة: télévision

-تحتوي المركبات العلمية على عناصر رابطة مثل i و o في Thermomètre.

وقد اهتمت بالظاهرة أيضا الباحثة الفرنسية فرنسواز مورترو Françoise Mortureux[13] وبينت أن دراسة التركيب كانت تقابل في الفرنسية بين صنفين من المركبات: مركبات علمية «savantes» تقتبس من اللغتين اليونانية واللاتينية أصولها ونحوها الداخلي، ومركبات «شعبية» populaires رائجة بين مستعملي اللغة، تستمد أصولها من اللغة الفرنسية حسب ترتيب النحو الفرنسي للمكونات. ثم تطورت دراسة التركيب، وتجاوز اللسانيون هذا المنهج التقابلي بين نوعي المركبات، وعوضوه بمناهج ومقاربات لسانية أعطت أنواعا أخرى من المركبات منها المركبات العلمية savantes ou allogènes[14] التي تتكون أساسا من عناصر لسانية مقترضة من اليونانية واللاتينية ومن عناصر فرنسية: ( مثل cardiogramme, aérostagnation ).

وقد توصل البحث اللغوي أيضا إلى ابتكار منهج في التركيب يقوم على توليد وحدات علمية مركبة بها يمكن عد نحتا بإنقاص عناصر صرفية وصوتمية morphophonologique، يؤسس بها لوحدات جديدة مختزلة ومثالها: stagflation: inflation + stagnation. هذه الطريقة النحتية قديمة في النظام الصرفي العربي حديثة نسبيا في نظام اللغة الفرنسية، اصطلح عليها بالأكرونيم[15] Acronyme.

وإلى جنب الألوجين والأكرونيم يوجد صنف آخر من المركبات يعبر عنه بالفرنسية بمصطلح[16] les conglomérés وهي مركبات تضم أكثر من مكونين لذلك اعتبرت معقدة تكون في بنيتها الأصلية تركيبا إسناديا محولا إلى تركيب اسمي ومثاله monte en l'air. أو هي عبارة ظرفية une locution adverbiale، عناصرها غير قابلة للتجزئة، فتعامل كالاسم الواحد: aujourd'hui.

وقد أشار اللساني الفرنسي بنفينست E. Benveniste إلى الفرق بين congloméré و synapsie[17]. فالنوع الأول من المركبات congloméré خاصيته الاتحاد بين عناصره. أما النوع الثاني فهو حادث أطلق عليه بنفينست مصطلح synapsie، وتمثل الخصائص التالية سماته الأساسية[18]:

-يتكوّن من وحدات حرة ويخلو من عناصر رابطة توجد في المركب العلمي مثل (o و i)
-يقتصر على مقولة الاسم والصفة.
-يكون الوصل بين عناصره بروابط نحوية من نوع (à, de, par).

تتمثل ميزة هذا الصنف من التراكيب التي تحدث عنها بنفيست قياسا على تراكيب قديمة مثل[19] pomme de terre, plat à barbe ، في أنها مكنت من تكوين مركبات معقدة لا يحدّ من طولها حتى تستجيب لحاجة اللغة الى وضع عدد لا متناه من المصطلحات إضافة إلى أنها وظّفت التركيب الاعرابيّ la composition syntaxique الذي هو وليد تحويل الجملة الأساسية وانتقال المركّب المعقّد الاسمي من مستوى الجملة أي التركيب النحوي إلى مستوى المعجم أي الوحدة المعجمة المركبة. ويذكر بنفنيست لهذا التحويل أمثلة منها[20]: Il garde un asile la nuit: gardien d'asile de nuit.

ويمكن بعد هذا أن نعتبر نظام التركيب في العربية شبيها إلى حد كبير بنظام التركيب في اللغات الهندية الأوروبية. ولا غرابة في ذلك فالمجموعتان تنضويان تحت صنف اللغات التصريفية[21] les langues flexionnelles .

تحتوي العربية على وحدات مركبة ذات عنصرين معجميين وعلى وحدات معقدة رأسها اسم أو صفة، منها ما هو ثلاثي (قرن الإيل المحرق)22 ومنها ما هو رباعي (الأدوية التي تحد البصر)[23]

ومنها ما هو خماسي (الغشاء الذي فوق قحف الرأس)[24] ومنها ما هو سداسي (الحكة المزمنة التي تكون في الأجفان)[25] ، وقد تبلغ السبعة عناصر (الثقب الذي في العظم الذي في قعر العين)[26]. فكل مركب زادت عناصره على الاثنين عُدَّ معقّدا.و تغلب سمة الاسمية على التركيب بأنواعه، وتليه الوصفية، وتكثر الوحدات المركبة والمعقدة في المعجم المختص خلافا للمعجم العام الذي تكثر فيه الوحدات البسيطة من مقولات الفعل والاسم والصفة والظرف.

3- المدونة:

تتكون مدونة المركبات المولدة التي سندرس من مصطلحات استخرجناها من المقالتين الأولى والثامنة من كتاب العشر مقالات في العين لحنين بن إسحاق. وقد بوبنا المركبات في المقالتين بتقسيمها إلى مركبات حقيقية هي الثنائية العناصر ويقابلها بالفرنسية مصطلح com- posés ومركبات تجاوزت في تكوّنها ثلاثة عناصر فهي مركبات معقدةcomplexes وبالاعتماد على المدونة، سندرس إذن قاعدة التركيب في مصدرعلمي قديم هو العشر مقالات في العين وفي مجال مخصوص هو طب العيون.

وتمثل الصفحات في الثبت التالي درجة تواتر المصطلح المركب في كل مقالة ويصاحبها المقابل اليوناني متى ذكر في النص. كما أننا اعتمدنا رموزا تصاحب كل تركيب وتشير إلى طبيعة المصطلح ومجاله ، وهي:

ع: عضو

د: دواء

ق: قروح/ مرض.

(1) – المقالة الأولى: في طبيعة العين وتركيبها:

1 – المركبات الثنائية العناصر (composés):

أ المركب الإضافي (اسم+ اسم N+N)

| المركب | خاصيته | مقابله اليوناني | الصفحة |
|---|---|---|---|
| بياض البيض | (ع) | | 82-74 |
| عضل العين | (ع) | | 81 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| عظم الرأس | (ع) | | 77 |
| قحف الرأس | (ع) | | 78 |
| آفة العظم | (ق) | | 78 |
| بياص لعين | (ع) | | 82 |

ب المركب النعتي (اسم + سمة N + adj)

| | | | |
|---|---|---|---|
| الأعضاء المركبة | (ع) | | 73 |
| الرطوبة الجليدية | (ع) | قريسطالويداس | 80-79-78-77-76-75 |
| الرطوبة الزجاجية | (ع) | إيالويداس | 78 77 76 74 |
| حجاب شبكي | (ع) | امفيليسطر ويديس حيطن | 77-74 |
| الطبقة المشيمية | (ع) | خوريويديس خيطن | 80-78-74 |
| الطبقة النورية | (ع) | | لوحة رقم 3 |
| الطبقة الصلبة | (ع) | سقليروس | 79-75 |
| العصبة الصلبة | (ع) | | 83 |
| الحجاب الصلب | (ع) | | 77 |
| الروح النفسانيّ | (ع) | | 77 |
| الغشاء الرقيق | (ع) | | 87 77 |
| الروح النوريّ | (ع) | | 77 |
| الطبقة الشبكية | (ع) | حوريوديس | 78 80 |

| الحجاب الخارج | (ع) | أفيفافيقوس | 79 |
|---|---|---|---|
| الحجاب القرنيّ | (ع) | | 79 |
| الطبقة العنبية | (ع) | راغويذيس خيطن | 80-79 |
| الصفقة القرنية | (ع) | قيراطاويذيس | 79 |
| الرطوبة البيضية | (ع) | اوويذاس | 79 |
| الطبقة الخارجية/ الملتحمة | (ع) | افيفافيقوس | 81 |
| العصبة الصلبة | (ع) | | 82 |
| العضل الحجاب | (ع) | أفيفافيقوس | 82 |
| الجفن الأعلى | (ع) | | 82 |
| الجفن الأسفل | (ع) | | 82 |
| الحجاب الرقيق | (ع) | | 77 |

2 المركبات المعقدة (complexes):

اسم + مر. موصولي اسمي
-اسم + مر موصولي اسمي+ مر. موصولي اسمي
اسم + مر. شبه اسنادي
-اسم + مر. بالجر (ب+اسم)
اسم + مر. نعتي
-اسم + مر. إضافي

| عصبة الدماغ الصلبة | (ع) | | 76 |
|---|---|---|---|
| عصبة الدماغ اللينة | (ع) | | 76 |
| الرطوبة الشبيهة بالجليد: | (ع) | قريسطالويذاس | 73 |
| النور من الدماغ | (ع) | | لوحة رقم 2 |
| الرطوبة الشبيهة ببياض البيض: | (ع) | أوويذاس | 80-75 |
| الرطوبة التي خلف الجليدية | (ع) | | 75 |

| الطبقة الشبيهة بالشبكة | (ع) | | 79-76 |
|---|---|---|---|
| العضل المحرك للعين | (ع) | | 77 |
| حجاب رقيق ليّن | (ع) | | 77 |
| حجاب غليظ صلب | (ع) | | 77 |
| آفة عظم الرأس | (ق) | | 77 |
| الثقب الذي في العين الذي في قعر العين | (ع) | | 77 |
| الغشاء الشبيه بالقرن | (ع) | | 79 |
| الغشاء الغليظ الصلب | (ع) | | 78 |
| الرطوبة التي قدام الجليدية | (ع) | | 78 |
| الغشاء الرقيق الذي على العصبة | (ع) | | 78 |
| الغشاء الغليظ الذي على العصبة | (ع) | | 78 |
| الغشاء الرقيق الشبيه بالقرن | (ع) | | 79 |
| روح مضيء نير | (ع) | | 79 |
| الغشاء الشبيه بالمشيمة | (ع) | | 79 |
| الغشاء الذي فوق قحف الرأس | (ع) | | 79 |
| الرطوبة التي تشبه بياض البيض | (ع) | | 79 |
| الغشاء الذي على نصف الجليدية | (ع) | | 80 |
| العضلات التي تحرك العين | (ع) | | 81 |

**(2)- المقالة الثامنة: في أدوية العين وأجناسها وفنون استعمالها:**

1 - المركبات الثنائية العناصر:

أ - المركب الإضافي.

| عيدان البطباط | (د) | | 158 |
|---|---|---|---|
| عصارة اهوفوقسطيذاس | (د) | | 160-158 |
| ماء التفاح | (د) | | 169 -158 |
| ماء البابونج | (د) | | 158 |
| قشر الكندر | (د) | | 168-158 |
| قشر اليبروح | (د) | | 158 |
| سنبل الطّيب | (د) | | 158 |
| زهرة النحاس | (د) | | 167-163-159 |
| بياض البيض | (د) | | 168-163-159 |
| خشونة الأجفان | (ق) | | 168-167-163-161 |
| ماء الرازيانج | (د) | | 165-163 |
| صفاقات العين | (ع) | | 166-164 |
| ماء الحلبة | (د) | | 169-166 |
| ماء الورد | (د) | | 168 |
| ماء الصمغ | (د) | | 166 |
| ماء الكثيرا | (د) | | 166 |
| قرن العنز | (ق) | | 167 |
| حكة الأجفان | (ق) | | 167 |
| الدار صيني | (د) | | 166-161 |
| توبال الحديد | (د) | | 168-159 |
| توبال النحاس | (د) | | 167-163-159 |
| بزر الورد | (د) | | 168 |
| دقاق الكندر | (د) | | 168 |
| ماء الحصرم | (د) | | 168 |
| دفع السيلان | (ق) | | 168 |

ب – المركب النعتي (اسم + صفة)

| | | | |
|---|---|---|---|
| الادوية المعتدلة | (د) | | 165 |
| الأورام الصلبة | (ق) | | 160 |
| جوهر أرضي | (د) | | 160 |
| جوهر مائي | (د) | | 160 |
| الرطوبة المائية | (ق) | | 165-163 |
| النحاس المحرق | (د) | | 167-163 |
| التوتيا المغسول | (د) | | 165-163 |
| الرطوبة المائية | (ق) | | 165-163 |
| الإقليميا المحرقة | (د) | | 165 |
| الاسفيذاج المغسول | (د) | | 165 |
| الأثمد المغسول | (د) | | 165 |
| الأدوية المسددة | (د) | | 165 |
| أدوية حجارية | (د) | | 165 |
| اسخان معتدل | (د) | | 166 |
| الرطوبة الحارة | (ق) | | 166 |
| الأدوية الفتاحة | (د) | | 166 |
| الأدوية المنضجة | (د) | | 168-166 |
| القرون المحرقة | (د) | | 167 |
| الأثر الغليظ | (ق) | | 167 |
| القلقديس المحرق | (ق) | | 167 |
| الأدوية القابضة | (د) | | 168 |
| الادوية المعفنة | (د) | | 167 |
| الأدوية الأرضية | (د) | | 168 |
| صفاقات العين | (ع) | | 166-164 |
| أدوية مخدرة | (د) | | 169-166 |
| الادوية الجلاء | (د) | | 167 |
| العفص الفج | (د) | | 168 |
| الحضض الهندي | (د) | | 169 |
| اكحال مسخنة | (د) | | 169 |

2 - المركبات المعقدة:

| الآثار التي في العين | (ق) | 159 |
|---|---|---|
| ظلمة البصر الحادثة عن الغلظ | (ق) | 159 |
| القروح التي في العين | (ق) | 159 |
| الماء الذي في العين | (ق) | 160 |
| القروح التي يعسر اندمالها | (ق) | 161 |
| زيادة اللحم في القروح | (ق) | 161 |
| الفضلة الغليظة اللزجة | (ق) | 162 |
| السيلان الذي يعرض في العين | (ق) | 163 |
| القروح التي في الاجساد اللينة | (ق) | 163 |
| تجفيف السيلان اللطيف الحار | (ق) | 164 |
| الرطوبة المحتبسة في أوراد العين | (ق) | 164 |
| السيلان اللطيف الحار | (ق) | 164 |
| اورام صفاقات العين | (ق) | 166 |
| الحكة المزمنة التي تكون في الأجفان | (ق) | 167 |
| الظفرة المزمنة الصلبة الغليظة | (ق) | 167 |
| الأدوية المعتدلة في الحر والبرد | (د) | 165 |
| الأدوية القريبة من الاعتدال | (د) | 165 |
| الرصاص المحرق المغسول | (د) | 165 |
| الخشونة الكائنة عن حدة الرطوبة | (ق) | 165 |
| لطيف بياض البيض | (د) | 166 |
| الأدوية الفتاحة للسدد المحللة | (د) | 166 |
| الأثر الذي ليس بغليظ | (ق) | 167 |
| قرن الأيل المحرق | (ق) | 167 |
| الأثر الغليظ المحرق | (ق) | 167 |
| الحكة المزمنة التي تكون في الأجفان | (ق) | 167 |
| الأدوية التي تحد البصر | (د) | 168 |
| المدة المحتبسة داخل القرنية | (ق) | 168 |
| الأدوية التي تستعمل في الأورام الصلبة | (د) | 168 |
| الكحل المتخذ بالدار صيني | (د) | 169 |
| ماء إكليل الملك | (د) | 169 |

#### 4 - تحليل المدوّنة:

يعود ظهور المعجم العامي العربي المختص إلى بداية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. وهو ثمرة ترجمة العلوم اليونانية أساسا، ومن أشهر أعلام تلك الحركة وأهمهم حنين بن إسحاق الذي نقل بدوره عديد الكتب في الطب والصيدلة وساهم بما ترجم في إنشاء ثقافة علمية عربية وفي نقل المعرفة من مصادرها مباشرة بفضل حذقه للغات العربية واليونانية والسريانية ومعرفته للعلوم وخاصة للطب، فطبع اللغة العربية بطابع الأسلوب العلمي وكوّن مدرسة للنقل والتأليف العلميين أثرت العربية بمصطلحات طبية وصيدلية ومواليدية أي في النبات والحيوان والمعادن. وألف عددا كبيرا من الكتب في الطب والفلسفة وعلم النحو والتاريخ والعقيدة والسيرة الذاتية[27].

وكان يتجشم مشاق الرحلة الطويلة بحثا عن المخطوطات والنسخ الكاملة لترجمتها. وقد بلغ أعلى درجات المجد كمترجم ومتطبب خاصة في خلافة المتوكل على الله (232هـ-247 م). وألف حنين بن إسحاق كتبا في طب العيون منها كتاب العشر مقالات في العين الذي يعد من أوائل الكتب العلمية العربية في طب العيون، احتوى على مقالات تعالج تركيب العين وشرحها وعللها وعلاجها، ونتناول منها بالتحليل المقالتين الأولى والثامنة.

لقد خامرتنا أسئلة كثيرة ونحن نعالج المقالة الأولى في «طبيعة العين وتركيبها» والمقالة الثمنة «في أدوية العين وأجناسها وفنون استعمالها» عن المنهج الذي نقل به حنين بن إسحاق المصطلح اليوناني إلى العربية وعن مدى تأثره باللغة المصدر. كما تساءلنا عن قدرته على مواجهة قضية المصطلح المترجم وعن مدى اعتماده على التركيب في نقل المصطلح اليوناني في هاتين المقالتين.

لم نتوصل إلى أجوبة عن كل الأسئلة الخاصة بعلاقة اليونانية بالعربية لعدم معرفتنا للغة المنقول عنها. لذلك سنقدم مجموعة من الملاحظات المنهجية حول قضايا الترجمة وحول إنتاجية قاعدة التركيب من خلال عملية إحصائية.

#### 4-1 - تداخل المعجمين:

معجم أسماء الأمراض والأدواء وأعضاء العين، بوحداته البسيطة والمركبة والمعقدة جله مأخوذ من ألفاظ اللغة العامة كالحكة وماء الورد وأصل العين... وحتى الألفاظ التي وردت مصطلحات لمعجم العين: كيصر ،جفن وعين فهي في اللغة العامة ألفاظ متعددة الدلالات من باب الاشتراك الدلالي la polysémie، انتقلت في المدونة من التعميم إلى التخصيص ومن الايحاء إلى الدلالة الأحدية والتعيين مثل صفاقات العين وجرب العين وجرب الجفن وحدة البصر.

## 4 2 إشكالية الترجمة:

واجه حنين ابن إسحاق صعوبات في نقل المصطلح اليوناني إلى العربية ، يدل على ذلك كثرة المركبات النعتية التي وردت في المدوّنة . فقد وصف الأمراض والأعضاء بمركبات نعتية حقيقية des composés أو مركبات معقدة des complexes، قصد تذليل صعوبات الترجمة ومن أجل البحث عن المقابل العربي، مثال ذلك (وقد أشرنا إلى المقالة بـ «م»، وإلى السطر بـ «س»، وإلى الصفحة بـ «ص») :

الغشاء الغليظ الصلب (م1/ س5/ ص78)

الحجاب الشبيه بالقرن (م1/ س1/ ص79)

الأدوية التي تحد البصر (م8/ س10/ ص168)

المدة المحتبسة داخل القرنية (م8/ س18/ ص168)

وهذه الطريقة في النقل تبدو لأول وهلة غير قادرة على تكوين مصطلحات بقدر ما تشرح المصطلح في لغته المصدر كما تظهر المترجم غير قادر على أن يتجاوز مرحلة الترجمة الحرفية la traduction littérale والتفسير والمناقلة la paraphrase، ولكن ما قام به حنين يمكن أن يعد ابتكارا إذا طبقنا عليه ما اصطلح عليه بنفنيست بـ synapsie لما يتوفر في المركبات التي استعملها حنين من الخصائص التي ذكرها اللساني الفرنسي؛ وتصبح الترجمة الحرفية والمناقلة بذلك وسيلتين في وضع المصطلح.

### 4- 3 – المصطلحات المعقدة les termes complexes:

ورد بعض المصطلحات المعقدة في المدونة مترجما من اليونانية ، وأخذ بعضها من العربية. وإن أصل المصطلحات ألفاظ لغوية عامة من ذلك:

الغشاء الرقيق الشبيه بالمشيمة (م1/ س20 / ص78)

الحجاب الشبيه بالقرن (م1/ س1/ ص79)

فكل من «شبيه» و«رقيق» هي من ألفاظ اللغة تصف المصطلح وتدققه وتكسبه خاصيته فيتميز بها المصطلح عن مصطلح آخر قريب منه. فالجفن الأسفل يختلف عن الجفن الأعلى(المقالة الثامنة ص82): والطبقة طبقات منها الشبكية ومنها القرنية ومنها الخارجية ومنها المشيمية (المقالة الأولى) والرطوبة أنواع (المقالة الأولى)

لم يقم أي مصطلح مركب أو معقد على فعل في رأسه، لأن الفعل، من مقولات المعجم العامّ، وهو أقل قدرة على التعبير عن المفاهيم وعلى حملها. بينما وردت بعض المركبات شبه الإسنادية التي يقوم فيها الاسم المشتق مقامَ الفعل وهي مركبات تكوّن الجزء الثاني من المصطلح، ويملأ المحل الأول من المركب الاسمي الاسم وأحيانا الصفة وعدده كثير في المدونة

الرطوبة الشبيهة بالجليد (م1/ س6/ ص73)

الطبقة الشبيهة بالشبكة (م1/ س16/ ص76)

الغشاء الرقيق الشبيه بالمشيمة (م1/ س20/ ص78)

ظلمة البصر الحادثة عن الغلظ (م8/ س8/ ص159)

الرطوبة المحتسبة في أوراد العين (م8/ س10/ ص164)

الأدوية المعتدلة في الحر والبرد (م8/ س3/ ص165)

الأدوية القريبة من الاعتدال م8/ س3/ ص165)

ووردت بعض المصطلحات المعقدة تحمل ضمن مكوناتها فعلا ويبقى رأس المركب دائما للاسم:

الرطوبة التي تشبه بياض العين (م1/ س20/ ص79)

العضلات التي تحرك العين (م1/ س12/ ص81)

القروح التي يعسر اندمالها (م8/ س2/ ص161)

السيلان الذي يعرض في العين (م8س10/ ص163)

الأدوية التي تحد البصر (م8/ س10/ ص168)

الأدوية التي تستعمل في الأورام الصلبة (م8/ س19/ ص168)

هذه الأفعال لا تؤثر في طبيعة المصطلح الاسمية، لأن الفعل يتعلق بالموصول الاسمي، والصلة تكون تركيبا إسناديا.

وإذا نظرنا في نسب التواتر لاحظنا أن عدد المصطلحات المركبة في المقالتين (م1=24، م8=50) يفوق عدد المصطلحات المعقدة (م1=24،، م8=26).

وتفوق نسبة المصطلحات المعقدة ذات الثلاثة والأربعة والخمسة عناصر بقية النسب حيث ورد مثال واحد بسبعة عناصر ومثال واحد بثمانية عناصر.

-الثقب الذي في العظم الذي في قعر العين (م1/ س16/ ص77)

-الغشاء الذي على نصف الجليدية من خارج (م1/ س11/ ص80)

فهذه المركبات المعقدة ليست تسميات بقدر ما هي تفاسير. تبين اللوحات التالية نسب توزع المركبات على المقالتين.

أ- المقالة الأولى: أعضاء العين:

| المصطلحات المركبة | | | المصطلحات المعقدة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع المركب | إلصاق | نعتي | 3 عناصر | 4 عناصر | 5 عناصر | 6 عناصر | 7 عناصر | 8 عناصر |
| العدد | 4 | 20 | 7 | 8 | 6 | 1 | 1 | 1 |
| النسبة | 8.33٪ | 41.66٪ | 14.58٪ | 16.66٪ | 12.5٪ | 2.08٪ | 2.08٪ | 2.08٪ |

ب المقالة الثامنة: أمراض العين وأدويتها:

| المصطلحات المركبة | | | المصطلحات المعقدة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع المركب | إضافي | نعتي | 3 عناصر | 4 عناصر | 5 عناصر | 6 عناصر |
| العدد | 26 | 24 | 6 | 9 | 8 | 3 |
| النسبة | 34 2٪ | 31.57٪ | 7.89٪ | 11.84٪ | 10.52٪ | 3.94٪ |

إن المركبات المعقدة تعريفات أكثر مما هي مصطلحات وتسميات لأنها تقدم حملة من سمات وتدقق الوصف كما في المثال التالي: «الظفرة المزمنة الصلبة الغليظة (م8/ س15/ ص167) وهي أقلّ تواترا من المصطلحات المركّبة (انظر المدوّنة).

فالمصطلح المركب والمصطلح المعقد أكثر دقة من المصطلح البسيط في ضبط المفاهيم إلى حسب أنهما ينقلان المصطلح المترجم نقلا قريبا من المعنى الذي تدلّ عليه اللّغة المصدر

### 4 4 المركبات الهجينة:

احتوت المقالة الثامنة من معجم أسماء الأدوية على مصطلحات مركبة اسمية من نوع خص تتكون من عنصر عربي وعنصر أجنبي أطلق عليه الأستاذ إبراهيم بن مراد مصطلح المركبات الاسمية الهجينة[28] وهي مركبات توجد في المعاجم المختصة. ومن هذه المركبات مركب نعتي واحد هو: التوتيا المغسول (م8/ س4/ ص163) ، أما بقية المركبات فإضافية

- عصارة الهوفوقسطيذاس (م8/ س10/ ص158)
- ماء الدابونج (م8/ س10/ ص158)
- قشر الكندر (م8/ س13/ ص158)
- قشر اليبروح (م8/ س14/ ص158)
- توبال الحديد (م8/ س2/ ص159)
- ماء الرازيانج (م8/ س / ص163)

ولا شك أن في هذه التراكيب آثار العجمة ، فهي محيلة إلى أدوية مفردة ، والأدوية المفردة عامة مبحث دخيل على اللغة العربية وثقافتها، وقد استعصى منذ ظهوره في القرن الثالث الهجري كثير من مصطلحاته على الترجمة ؛ لذلك عادة ما تقترض المصطلحات الأعجمية اقتراضا تاما إذا استعصت تماما على الترجمة أو تترجم حرفيا من اللغة المصدر إلى اللغة المورد بالاقتراض الدلالي، إلا أن حنين بن إسحاق قد ترجم جزءا كبيرا من مصطلحات المقالة الثامنة وحافظ في أمثلة قليلة على عنصر من عنصري المركب أعجميا كما بينا ذلك في الأمثلة السابقة.

**4- 5 - مقولة الاسم:**

نلاحظ من خلال استقرائنا للمقالتين تفرد المصطلح المركب الإضافي أو النعتي بمقولة الاسم، فلاسم من المقولات المعجمية في المعجم العام وفي المعجم المختص . وهو أمكن من الفعل والظرف والصفة في الأداة للتعبير عن المفاهيم، ولذلك نجد أن مقولة الاسم أكثر تواترا في المعجمية المختصة وبها يُنْتَقَل باللفظ من التعميم إلى التخصيص. وليس أدل على أهمية الاسم في التعبير عن المفاهيم من «أن المقولة المعجمية المغلبة في المقترضات هي مقولة الاسم»[29] وقليلا ما تقترض الأفعال.

والسبب الرئيس لذلك هو أن الأسماء تتبع الأشياء في الاتصال بين الحضارات والثقافات والشعوب. فالاسم يحيل على المفهيم ويعينه لذلك يتولد المصطلح من الاسم وتصنف المصطلحات على أسس الأسماء لا الأفعال، لأن الأسماء تخصص وتعين ولذلك يبقى الاسم أساس الاصطلاح. ونظرا إلى دقة المصطلح وصرامته فانه يعبر عنه بما يدل على الحدث والذات دون زمان معين، فالمفاهيم إنما هي تسميات خاصة وقوام المعجم المختص مفهومي conceptuel منظومي systématique، ولأن المصطلحات ذات علاقة مرجعية بموجودات لا تحمل معاني معجمية عامة بل تحمل مفاهيم وتحيل على معارف، فقد عبر عنها بالاسم دون غيره من المقولات المعجمة لأن الاسم «هو العلامة والسمة المنبهة إلى المسمى، المشيرة إلى المقصود»

ونتيجة لكل هذه المعطيات تصبح المقولة المعجمية الأقدرعلى حمل المفهوم والأقرب للاستعمال في الاصطلاح هي الاسم بأنواعه. وقد ظهر أثر الاسمية في مختلف المركبات التي اشتملت عليها المدونة ، وهي إما مركبات اسمية نعتية وإما مركبات إضافية.

على أن توزيع المركبات الإضافية في أسماء الأدوية يختلف عما هو عليه في المصطلحات الطبية، فترتفع نسبة المركبات الإضافية التي خاصيتها التعيين والتخصيص لا الوصف. وقد يدل هذا الاختلاف على قدم معجم الأدوية وحداثة معجم الاصطلاحات الطبية، ومصطلحات أمراض العيون على وجه الخصوص، الأمر الذي جعل مصنف الكتاب يعمد إلى الأسلوب الوصفي عند تقديمه لمصطلحات الأمراض فيكون المصطلح في نفس الوقت معينا ومعرفا ومفسرا، بينما يكتفي بالتخصيص مع الأدواء نظرا إلى وجود مصطلحات الصيدلة وانتشار مبحث الأدوية المفردة المترجمة عن اليونانية.

**4- 6 - الحقل المفهومي Le champ conceptuel:**

الوحدات المعجمية العلمية مستحدثة مقصودة لذاتها وليست عفوية إنها مأخوذة من مصادر عربية قائمة الذات كمعجم اللغة العامة أو من مصادر عربية يونانية بالتعريب

و لترجمة والدخيل ويتميز المصطلح العلمي عن لفظ اللغة بأحادية الدلالة والدقة في التعبير عن لمفهوم، وإن كانت بعض المصطلحات الفنية تشكو الترادف. وعلاقة المصطلح بالموجودات علاقة غير مرجعية، لأنه يعبر عن ماهية ومفهوم لها ارتباط بموجود حسي مثل الموجودات لمنتمية إلى لمواليد أو موجود مجرد مثل الموجودات المنتمية إلى الرياضيات.

وقد تكوّن ضمن معجم المصطلحات الطبية في المقالة الثامنة حقل مفهومي للأدواء، عنصره مركبات تشترك كلها في الرأس وهو لفظ «دواء» الذي يمثل المعنم العام لرئيس l'archisememe وحوله تتشكل عديد المعينات وتكون حقلا مفهوميا للأدواء متكون من مصطلحات مركبة نعتية وأخرى معقدة نقدم نماذج منها:

| | |
|---|---|
| الأدوية المسددة | (م8/ س12/ ص74) |
| لأدوية الفتاحة | (م8/ س10/ ص166) |
| الأدوية المحدرة | (م8/ س10/ ص169) |
| لأدوية المعتدلة في الحر والبرد | (م8/ س3/ ص165) |
| لأدوية التي تحد البصر | (م8/ س10/ ص168) |
| لأدوية التي تستعمل في الأورام الصلبة | (م8/ س19/ ص168) |

**5 - خاتمـــــة:**

قد تسهل ترجمة إنتاج له علاقة بالفكر والفن كالأدب والفلسفة، ولكن ليس من الهين ترجمة العلوم وخاصة ما تعلق منها بعلم حديث ودقيق كعلم طب العيون. فعلى المترجم أن يكون عارفا بهذا العلم، ملمّا بخصائصه وماهرا في النقل. ورغم حذق حنين بن إسحاق للغة اليونانية حذقا يمكنه من أن ينقل عنها مباشرة إلى السريانية والعربية، ورغم إتقانه الجيد للعربية ومعرفته الكبيرة بقواعدها وأسرارها ونظامها، فقد كان تأثره واضحا باليونانية في نقل المصطلحات، وكان حرصه على بناء نظام مصطلحي دقيق وجلي، من خلال استعمال المصطلح اليوناني مع المقابل العربي أهمّ من حرصه على البحث -الذي قد يطول- عن المقابل العربي. فلا ننسى أن حنين بن إسحاق ليس لغويا بل هو مترجم وطبيب لا يهتم بالبحث عن المقابل الدقيق بقدر ما يهتم بنقل المعرفة ويسعى لإثراء المعجم العربي المختص. وواضح أيضا من خلال جردنا لمصطلحات المقالات الأولى والثالثة والثامنة مدى سيطرة المركبات على المصطلحية العلمية. فالتركيب قاعدة هامة من قواعد التوليد والترجمة، يسهم في إثراء المعجم المختص بوحدات معجمية عربية تغني عن اللجوء إلى الاقتراض المعجمي.

وقد ساعد حنين بن إسحاق في وضع المصطلحات المتعلقة بالعين وأمراضها وأدويتها في مقالات كتابه العشر اعتماده على منهج نقل المدلول من اللغة المصدر إلى اللغة المورد واستوجبت منه ترجمة المداليل رغبة في الوصف والتفسير فاستعمل في مواضع متعددة من المقالتين الأولى والثانية أداة التفسير أي والفعل أعني وذلك قصد تقريب المصطلح ورفع الإبهام والغموض عنه.

كما أنه يحرص على ذكر المقابل اليوناني متى توفر بل إنه يذكر أحيانا لنفس المصطلح المترجم مقابلين اثنين من اللغة الأم (م1/ ص77). وهو يستعمل في تركيب المصطلح المعقد التشبيه «الرطوبة التي تشبه بياض البيض» (م1/ ص79). والوصف بالاسم الموصول «الذي».

## زكية السائح دحاني

**التعاليق:**

1- انظر الخليل بن أحمد: كتاب العين. ج1. ص60-61.

سيبويه: الكتاب 3/ 396...404.

ابن يعيش: شرح المفصل 4/ 111.

الاستراباذي: شرح الكافية 2/ 81.

2- الحمزاوي (رشاد): نظرية النحت العربية. ص 77-127.

3- ابن مراد: مقدمة لنظرية المعجم ص155.

4- عنر التركيب في اللغة تصاحبا لفظيا. والتصاحب اللفظي أنواع:

أ - التضام. وحدة معجمة مركبة من عنصرين فأكثر، وهي تسمية تطلق على مسميات وتعامل معاملة الاسم العلم في التعيين. التضام عكس التلازم – ظاهرة تطلق على ألفاظ اللغة وعلى المصطلح، وتقبل إبدال جزء بآخر أو إضافة شيء إليها من أمثلتها في اللغة العامة: رأس الجسد ورأس الجبل ورأس القبيلة ورأس المركب... والمكون الأول للتضام يسمى الضميمة وهو حامل للمعنى الأساسي.

ب – التلازم: مصاحبة إجبارية. استبدال مكوناتها مقيد والربط بين عناصرها دقيق تختار مكونات لتلازم بعضها البعض، فيقال السلام عليكم ولا يقال الأمان عليكم.

ج -- التعابير الاصطلاحية هي تعابير خاصة بأبناء اللغة يصعب إدراكها أو ترجمتها حرفيا إلى لغة أخرى. فهي سلسلة من الكلمات تقيدها عوامل دلالية وتركيبية تجعل منها وحدة تتسم بالثبوت منها ضرب به عرض الحائط ولبى داعي ربه ..

5- الاستراباذي: شرح الكافية 2/ 81.

6- نفسه 2/ 81.

الحبيب النصراوي
المعهد العالي للغات بتونس

# التوليد بالاقتراض في مصطلحات الصيدلة خلال القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي): تطبيق على «الكتاب المنصوري في الطبّ» للرازي

## 1- تمهيد:

1-1- يقوم هذا العمل على دراسة وصفية استقرائية لظاهرة لسانيّة معيّنة قد عرفتها اللغة العربية أثناء حركة الإنشاء العلمي، هي ظاهرة الاقتراض. فليس عملنا إذن في الحديث عن الاقتراض عامة، بل هو في الاقتراض باعتباره «قاعدة» من قواعد التوليد في المعجم، وهو مبحث واسع متشعب، لا أحد اليوم ينكر أهميته في الدرس اللساني الحديث، ودوره في تطوّر اللغة عامة، وتطوّر المعجم خاصة. وهو لدى المتكلم من أيسر قواعد التوليد استعمالا -وخاصة في البيئات المتاخمة المتداخلة اللغات- لحلّ معضلة التواصل مع الواقع والتأثير فيه، إمّا اضطرارا وإما بحثا عن تعبيرية ينشدها في تقييد نماذج أخرى. لهذا يصنّف الدارسون[1] الاقتراض بمفهومه العام إلى صنفين: أحدهما إبلاغيّ (dénotatif) ويتعلّق بتسمية الأشياء والمفاهيم التي تظهر في بلدان أجنبية؛ والآخر إيحائيّ (connotatif ) وهو غير ضروريّ، يرجع إلى رغبة المتكلم في التأقلم مع واقع المجتمعات الراقية ومفاهيمها المهيمنة حضاريا.

ولئن صحّ هذا التصنيف في ألفاظ اللغة العامة، فإنّه لا يبدو كذلك في مصطلحات العلوم وخاصة في القديم. فقد كان من العسير اقتراض مصطلحات غير ضرورية لأنّ ذلك يعدّ من الاقتراض «البذخي» الذي لم يكن من أهداف العلماء أصلا. فقد اضطرّ العلماء، أثناء نقل المصطلحات الأعجمية، إلى اقتراض ما كان منها غير معروف في اللغة العربية، وما غلب منها استعماله بلغته الأجنبية فاشتهر ولم تبق حاجة إلى إيجاد مقابل له في العربية. فهو بلغته أدقّ. ولا شكّ أنّ ذلك الاقتراض كان يتماشى وطبيعة «حركة الإنشاء» العلمي التي قامت على الاقتراض الثقافي أساسا، ومن الطبيعي أن يرافق الاقتراضَ الثقافي اقتراض لغويّ معجميّ.

ويعدّ الدارسون مبحث «العلوم القديمة» أو «علوم العجم» حينئذ مبحثا دخيلا في الثقافة العربية، تضافرت في تكوين رصيده المعجميّ لغات أعجمية أصلا، وهذا ما يجعله في صلب قضايا الاقتراض[2]. وقد انتقل إلى العربية عن طريق حركة ترجمة رائدة، أصبحت الآن معالمه وأعلامه وآثارها الجليلة غير خافية على الدارسين. فقد حظيت علوم اليونان

باهتمام علماء العرب، وإليهم يرجع فضل الحفاظ عليها وترجمتها والإضافة إليها.

1-2- ووجود حركة الترجمة في تاريخ العلوم العربية يعني أنّ ينابيع العلوم الصحيحة لم تكن عربية خالصة. بل إنّ العلماء العرب قد قاموا بنقل أغلب هذه العلوم من اللغات الأعجمية منذ أواسط القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي. فترجمت النصوص اليونانية خاصة إلى اللغة العربية. ونخصّ بالذكر من تلك النصوص: كتاب «المقالات الخمس في هيولى الطبّ» لديوسقريديس الذي عاش في القرن الأول الميلادي، وكتاب «الأدوية المفردة» لجالينوس الذي عاش في القرن الثاني الميلادي. والملاحظ أنّ مترجمي هذين الكتابين: اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق قد تركا مصطلحات يونانية كثيرة على حالها الأعجمية، لم يستطيعا نقلها إلى العربية[3]. ثم ظهرت المؤلفات العربية الأولى في هذه العلوم قائمة على الاقتراض الثقافي أيضا، نذكر منها: مؤلفات يوحنا بن ماسويه (تـ 243هـ/ 857م) مثل «التمام والكمال»، و«إصلاح الأدوية المسهلة»؛ ومؤلفات حنين بن إسحاق (تـ260هـ/ 873م) مثل «العشر مقالات في العين»، و«كتاب المسائل للمتعلمين»، و«كتاب الأغذية»...[4].

وقد صاحب هذه الحركة مظهران من الاقتراض: المظهر الأول هو الاقتراض المعجمي التام؛ والمظهر الثاني هو الاقتراض الدلالي. ونقصد بالاقتراض المعجمي التام نقل الدليل تاما بداله ومدلوله؛ ونقصد بالاقتراض الدلالي نقل المدلول دون الدال (أي نقل المفهوم الأعجمي بدال عربيّ) [5].

وقد ظهرت هذه المقترضات بصنفيها في جلّ المؤلفات العلمية العربية التي صنفت في القرن الثالث الهجري وما بعده، واستمرت في المؤلفات التي ظهرت في القرون التالية حتى القرن السابع الهجري. لكنّ العلوم تتفاوت في درجة قبولها لصنفي المقترضات على أساس أنّ من هذه العلوم ما هو مؤسس على مصطلحات مرتبطة بمفاهيم قابلة للتجريد (وما هو قابل للتجريد قابل للترجمة بمقابل عربي مثل مصطلحات الفلسفة والرياضيات..)؛ ومنها علوم أخرى مؤسسة على مصطلحات تحمل مفاهيم ترجع إلى أشياء غير قابلة للتجريد، ومن هذه العلوم الصيدلة، فإنّ أهمّ ما تتأسس عليه الصيدلة هو علم العقاقيروخاصة ما يعرف منها بالأدوية المفردة، والأدوية المفردة عند القدماء كانت إما نباتية وإما حيوانية وإما معدنية، ونقل أسماء تلك الأدوية إلى العربية يخضع لطبيعة المسمّيات، وهي ثلاثة أصناف: فمنها صنف أول يمكن ترجمة تسمياته بمقابلاتها العربية لأنّها موجودة في الثقافة العربية (ومن أمثلة ذلك نذكر: من مصطلحات النبات «الحنّاء»، و«العوسج»..؛ ومن مصطلحات الحيوان «التمساح»، و«الجراد»..؛ ومن مصطلحات المعادن: «الذهب»، و«العقيق»..) [6]؛ ومنها صنف ثان لا تعرفه الثقافة العربية، ولكن يمكن نقل تسمياته

عن طريق ترجمتها ترجمة حرفية، وتلك الترجمة الحرفية هي التي تسمّى الاقتراض الدلالي (ومن أمثلة ذلك في كتاب «الجامع» لابن البيطار مثلا ترجمة مصطلح «قونسّ باطسّ»بقوله: «تفسيره عليق الكلب، لأنّ «قونس» باليونانية: كلب، و«باطس»: «عليق»؛ وترجمته مصطلح «أور سالينون» بقوله «هو الكرفس الجبلي، لأنّ «أورا» باليوناني جبل، و«سالين كرفس» )

• ومنها صنف ثالث ذو منزلة مهمّة، وهو يشمل المصطلحات الأعجمية التي لم يستطيع المترجمون إيجاد مقابلات عربية لها، لمقابلتها بها، ولم يستطيعوا ترجمتها ترجمة حرفية، فاضطرّوا حينئذ إلى نقلها إلى العربية باقتراضها اقتراضا تاما.

من هذا الباب دخلت المقترضات المعجمية العلوم العربية، وخاصة في الأدوية المفردة، وقد أدّى ذلك إلى انتشار مصطلحات كثيرة طبية وصيدلية في المؤلفات العربية مقترضة من اللغتين اليونانية والفارسية، ومن تلك المؤلفات كتاب «المنصوري في الطب» لأبي بكر الرازي ( ت . 313 هـ / 925 م) وخاصة في مقالته الثالثة المخصصة للأدوية والأغذية. وهي موضوع بحثنا لدراسة الاقتراض المعجمي من حيث هو قاعدة من قواعد التوليد في المعجم أثناء مرحلة الإنشاء العلمي، وخاصة في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ( وقد ألّف الرازي الكتاب المنصوري في السنوات الأخيرة من القرن الثالث ).

**2 - منهج الرازي :**

**2- 1** - لئن عدّ الاقتراض ظاهرة لسانية خلافية، باعتباره يخرق نظام اللغة المتقبّلة، بما يحدثه فيها من أعجمية قد تؤدّي إلى تجاهل رصيدها الأصيل، فإنّه يمكن، من ناحية أخرى، النظر إليه على أنّه مظهر لساني ضروريّ، لأنّه يثري رصيد اللغة المورد إذ يسدّ الخانات الفارغة فيها بما كان ينقصها من وحدات معجمية أو دلالات. فإنّ من شروطه أن يكون معبّرا عن حقائق ليس لها ما يقابلها في اللغة المورد، وهو ما يضمن حصوله على حيّز في الاستعمال اللغوي[8]. من هذه الزاوية تنزّل الدّراسة المعجمية الاقتراضَ باعتباره ضرورةً ضمن حركة التجديد اللغوي[9] لأنه من العوامل الأساسية في تطوير المعجم[10].

على أنّ لطبيعة المقترضات التي سنعالج في هذا البحث خصوصية، وهي أنّها مصطلحات يمكن أن يكون لمعالجتها معالجة لسانية معجمية بُعدٌ آخر يُضاف إلى بعدها العلمي، وهو ما تمثله الحركة الاصطلاحية عند العرب في مرحلة متقدمة من تاريخ العلوم عندهم من دليل على أهمية الاعتماد على قاعدة الاقتراض في توسيع المصطلحية العربية وإثراء معجمها فقد عدّ هذا الضرب من التوليد المصطلحي أكثر اطّرادا وتواترا في كتب العلوم من قواعد التوليد الأخرى.

لذلك سيكون هدفنا من هذا العمل البحث في الأسس المنهجية والنظرية التي اعتمدها العلماء العرب في توليد المصطلح عن طريق قاعدة الاقتراض، اعتمادا على مصدر بعينه كان من أهم ما أنتجته حركة الإنشاء العلمي العربي من الآثار، وهو الكتاب «المنصوري في الطب» لأبي بكر الرازي. والكتاب مقسم إلى عشر مقالات، سنهتمّ بالمقالة الثالثة منها، وهي «في تعرّف قوى الأغذية والأدوية»، وتشتمل على أربعة وعشرين فصلا، سننظر منها في الفصل الرابع والعشرين، وهو « في الأدوية التي يكثر استعمالها»، ويضمّ مسردا في مصطلحات الصيدلة، قد تداخلت فيه اللغات، وهو يمثّل لذلك مادة مناسبة لدرس ظاهرة الاقتراض في المؤلفات الطبية والصيدلية العربية في القديم، وعلاقتها بمسألة التوليد المصطلحي في العربية.

فما هي أصول هذا الاقتراض ولغاته؟ وما مدى إنتاجيته باعتباره قاعدة توليدية لإثراء المعجم المختصّ في مجال علم محدّد هو علم الصيدلة؟

2- 2 - يكشف الرصيد المصطلحي المعتمد في المقالة المدروسة - وكذلك في كتب الطب والصيدلة العربية عامة - أنّ الاقتراض كان فيها سمة بارزة، فهو أداة لغوية تعكس حركة اللغات في تفاعلها الحضاري والثقافي، وتكشف ما بين الجماعات اللغوية المتجاورة من علاقات متنوعة[11]، منها العلاقات التي يحدثها انتشار العلوم وما يقتضيه من تقارض بين اللغات أو نتيجة انتقال الأشياء والمفاهيم المرتبطة بها.

لكنّ ما يلفت الانتباه أنّ الرازي لم يسجّل في هذا الكتاب موقفا نظريّا من مسألة التوليد بالاقتراض أو من المستويات اللغوية عامة، ولم يول في عمله المصطلحي اهتماما لقضايا التداخل اللغوي. وهو ما يوحي في اعتقادنا، ببداهة المسألة في نظره إذ الأمر متعلق بلغة العلوم عامة. فهو فيما يبدو ما كان يرى في الاقتراض -من حيث تأديته لوظيفة علمية بأمانة ودقّة- عائقا لغويّا، بل كان يقف من المسألة اللغوية موقف العالم الذي يهمّه البحث عن النافع لإيفاء العلم حقّه من الوضوح، فاستعمل لذلك لغة علمية وعملية تطغى عليها المصطلحات السائدة عالميا، وتعتمد الاقتراض وسيلة عونا لتجاوز المصاعب والوصول إلى الأهداف العلميّة. فتتخذ الاقتراض لذلك قاعدة توليدية وعملية لإنجاز عمله الاصطلاحي.

وما يدعونا إلى تغليب هذا التصوّر المنهجي عنده أنّه لم يظهر تحيّزا للغة العربية، ولم يتشدد في اشتراط استعمال الفصيح ، ولم يبحث عن مقابلات عربية قد لا تكون معروفة أو دقيقة، وقد تحوجُ إلى استعمال المصطلحات الأعجمية معها لفهمها. فكان اعتماده على الاقتراض إذن ضربا من طلب الدقة والوضوح، فقد لاحظنا أحيانا وجود المقابل العربيّ للمصطلح الأعجميّ، لكنّ الرازي يختار المصطلح الأعجمي لدقّته وانتشاره وبعده عن اللبس، ومن أمثلة ذلك نذكر:

| | | |
|---|---|---|
| -أسقيل: | يوناني، يقال له بالعربية: | العنصل أو بصل الفأر[12]؛ |
| - شيلم: | فارسي، بالعربية: | الزوان [13]؛ |
| -كرمارك: | فارسي، بالعربية: | حبّ الأثل[14]؛ |
| -مصطكي: | يونانيّ، بالعربية: | العلك الرومي[15].. |

وهذا دليل في اعتقادنا على أهمية الاعتبارات العلمية الخالصة عنده وهو ما يجعل الاقتراض قضية منهجية دقيقة ذات قيمة وظائفية في تبليغ النّصّ العلمي، وليس هو وسيلة مجرّد التبسيط والتيسير.

ويمكن أن نستخلص أهم الخصائص المنهجية التي قام عليها عمل الرازي المصطلحي في اعتماده على الاقتراض:

أ- إحلال الاقتراض مكانة مشروعة ضمن قواعد التوليد المعجمي المعلومة في العربية.

ب- تنزيل المصطلح الأعجمي منزلة مهمة في كتابه. إذ رأى أنّ العربية لا تستطيع أن تلبّي حاجاتها إلى التعبير عن المفاهيم العلمية الجديدة بمفردها، مكتفية برصيدها المعجمي الذاتي؛

ج- ضعف الاعتماد على قواعد التوليد الأخرى كالمجاز والترجمة الحرفية أو الاشتقاق.

**3- اللغات المقرضة:**

يمثّل التطور المعرفي عادة عامل ضغط من أجل تطوير اللغة، من خلال وسائلها الداخلية وعن طريق الاقتراض من اللغات الأخرى، خاصة عندما تكون الثقافات والحضارات في اتّصال مباشر يسمح بظهور مفردات أجنبية. وقد كانت العربية على صلة قوية بلغات حضارية كبرى مثل اليونانية والفارسية واللاتينية، وهي لغات رافقت دائما العربية في مراحل ازدهارها العلمي، وكانت في الغالب المعوّل عليها في مجال العلوم الصحيحة خاصة. كما كانت تجد متدادها أيضا من خلال ما ترسّب في محيطها السامي من فروع لغوية كالآرامية والسريانية لم تنقطع عن تزويد العربية ببعض ما تحتاج إليه [16].

وقد توسّعت هذه الحقيقة بتوسّع مجال العربية في العصور الإسلامية اللاحقة، بما أنها أصبحت لغة أكبر ثقافة سائدة، ولهذا ستتوسّع علاقاتها لتشمل لغات كثيرة، بعضها يمثّل لغات شعوب أصبحت تتكلّم العربية دون أن تتخلّى تماما عن مخزونها في ما ليس له وجود في العربية من أسماء الأشياء والموجودات الحسية والمجردة. وقد احتاجت العربية فعلا إلى هذه اللغات القديمة لنقل بعض أسماء المواليد خاصة في العلوم الصيدلية؛ وبعضها الآخر يمثّل لغات حضرية ذات شأن في ازدهار الثقافة والعلوم، ولذلك عندما أرست مفاهيمها العلمية حمّلتها

أسماءها الدالة على أصالتها، تبرهن على أنّ الاقتراض استجابة لبيئة المصطلح المقترض، كما أنّه دليل على نوع من التفوّق الثقافي. ولذلك نجد أنّ اللغات التي أقرضت العربية صنفان:

أ- صنف أول تمثّله لغات ذات منزلة ضعيفة، وهي في الغالب لغات تنتمي معها العربية إلى أصل ساميّ واحد، مثل السريانية والآرامية.. ولعلّ استفادة العربية منها لا يخرج عمّا بين هذه اللغات والعربية من رصيد قديم مشترك مازالت آثاره قائمة في الاستعمال؛

ب- صنف ثان قوي المنزلة: تمثله لغتان أساسيتان لهما إشعاع ثقافي وحضاري كبير سبقتا العربية في تطوّر العلوم ووضع مصطلحاتها، وهما اليونانية والفارسية، وعدد مصطلحاتها مائتان وأحد عشر (211) مصطلحا، وسنهتمّ في بحثنا بمعالجة مصطلحات هاتين اللغتين فقط.

ويمكن بالنظر إلى اللوحة التالية تبيّن أثر هاتين اللغتين ومدى الإضافة التي أفادها العلم العربي من صهر ما تحمّل له منهما في روافد مشتركة لتكوين علم إنساني شامل.

| مصطلحات عربية | فارسية | يونانية | المجموع |
|---|---|---|---|
| 83 | 82 | 46 | 112 |
| 39,4٪ | 38,8٪ | 22٪ | 100٪ |

غير أنّ هذا النوع من المقترضات يطرح على العربية مشكل التعامل مع لغات تختلف عنها اختلافا كبيرا في مستويي الأصوات والبنية الصرفية خاصة. لهذا فإنّ هذا الضرب من الاقتراض غالبا ما تصحبه معالجات قصد التخفيف من عجمته ما أمكن.

ومن أهم تلك المعالجات تغليب واضح لمصطلحات اللغة الفارسية على مصطلحات اللغة اليونانية، رغم أنّ اليونانية هي مصدر العلوم. فقد كان العرب يعدّون الفارسية لغة إسلامية لا تخرجهم عن الإطار الذهني والعقائدي للثقافة الإسلامية. ولذلك كانوا يعتبرون اليونانية هي اللغة الأعجمية حق، ويسعون إلى تخفيف عجمتها باستعمال وسيط فارسي يبدو أيسر تقبّلا في اللغة العربية. بل إنّ من هذه المصطلحات الفارسية ما كان مستعملا في البلاد العربية وتنوسي أصله الفارسي، فإنّ من مصطلحات المواليد خاصة ما تعرّب من زمان وأصبح وسيلة لرفع العجمة عن المصطلحات اليونانية الحديثة الظهور في العلوم المترجمة.

ومع ذلك فإنّ قسما مهمّا من هذه المصطلحات قد ظلّ محافظا على عجمته، وليس ذلك بغريب في العربية، فقد قال سيبويه: «وربّما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن»[12].

### 4 - من مظاهر تعريب المصطلح المقترض:

ويمكن إذن تصنيف المصطلحات المقترضة في المقالة الثالثة من الكتاب المنصوري إلى ثلاثة أصناف

**4-1-** مصطلحات موافقة لأبنية العربية، فهي مخضعة في الأصل لأقيسة العربية ولا نكد نلحظ فيها اختلافا عن العربية في البنية أو في الأصوات. فإنّ من الأصول الفارسية خاصة ما لا يختلف عن الكلمة العربية إلا في معناه، على حدّ قول الأب رفائيل نخلة اليسوعي [18]. وهي تعطي في كثير من الحالات أبنية تناسب أبنية في الأسماء أو الصفات الموجودة أصلا في العربية. وهو ما يثبته الجدول التالي[19]:

| المصطلح | لغته | أصله |
|---|---|---|
| 1 أُشْنَة[20] | فارسية | أشْنَة |
| 2. بُسّد [21] | فارسية | بسّد |
| 3 بلاذر[22] | فارسية | بلادر |
| 4 بُلبوس [23] | يونانية | Bolbós |
| 5. بلسم [24] | يونانية | valsamon |
| 6 بهمن[25] | فارسية | بهمن |
| 7 سرو[26] | فارسية | سرو |
| 8 شبرم[27] | فارسية | شبرم |
| 9 طباشير[28] | فارسية | تباشير |
| 10 عصفر [29] | فارسية | أصور |
| 11 غار[30] | فارسية | غار |
| 12 غافت[31] | فارسية | غافت |
| 13 فو[32] | يونانية | Phû |
| 14 كبابة[33] | فارسية | كبابه |
| 15. لك[34] | فارسية | لك |
| 16 موميائي [35] | يونانية | Mûmia |
| 17 وج [36] | فارسية | وج |

**4-2-** مصطلحات جرى تغيير بعض عناصرها الصوتية أو الصرفية أو كليهما معا لتوافق البنية العربية. ففي مستوى الأصوات تخالف اليونانية العربية في: (g, p) وهما تنقلان في الغالب باء والفاء ، وبالجيم والغين؛ وتخالف الفارسية العربية في الباء المثلثة النقط التحتية (p)، و الجيم المثلثة النقط التحتية (tch)، و الزاي المثلثة النقط الفوقية(dj)، والكاف المثلثة النقط الفوقية ، وقد تكتب بخط مائل فوقها (g)، وهي تنقل في الغالب في العربية إلى: فاء وباء وزاي

وجيم وغين؛ كما لاحظنا انتقال الدال الفارسية إلى ذال (بادآورد: باذأورد)؛ والهاء في آخر الكلمة إلى جيم (شيتره: شيترج) .

كما تخالف اليونانية والفارسية في مستوى البنية الصرفية - باعتبارهما لغتين ذاتي بنية سلسلية - العربية باعتبارها لغة ذات بنية غير سلسلية لا تخرج المفردة فيها عن نظام صيغيّ معلوم في البنية الصرفية، وقد أُدخِلَتْ في العربية على البنية الأعجمية تغييراتٌ في الحركات أساسا كما هو في: (نَطْرُون وأصلها اليوناني: Nitron)؛ أو في الحروف كما هو في: (دِفْلَى: وأصلها اليوناني: Daphné ؛ أو في الحركات والحروف معا كما في: (غاريقون، وأصلها اليوناني: Agarikon).. إضافة إلى أنّ العربية - وهي لغة لا يُبدأ فيها بساكن - قد تضيف همزة أو ألف اعتماد لتيسير النطق بالكلمات المبدوءة بساكن (مثل أسقيل: وأصلها اليوناني: (Skilla:

| المصطلح | لغته | أصله | نوع التغيير |
|---|---|---|---|
| 1 - أسارون[37] | يونانية | Asaron | إطالة الحركة الأخيرة |
| 2 - أسقيل(أشقيل)[38] | يونانية | Skilla | حروف وحركات |
| 3 - أشَق[39] | فارسية | أشه | -- |
| 4 - أملج[40] | فارسية | أمله | قلب الهاء جيما |
| 5 - أنجرة[41] | فارسية | إنجره | قلب حركة الحرف الأول |
| 6 - بُرُنْج[42] | فارسية | بِرَنْك | حروف وحركات |
| 7 - بليلج[43] | فارسية | بليله | قلب الهاء جيما |
| 8 - بنج[44] | فارسية | بنك | قلب الكاف جيما |
| 9 - بورق[45] | فارسية | بوره | قلب الهاء قافا |
| 10 - جلّنار[46] | فارسية | كل إنار | -- |
| 11 - حماما[47] | يونانية | Amômon | -- |
| 12 - دفلى[48] | يونانية | Daphné | قلب النون لاما |
| 13 - درونج[49] | فارسية | درونك | قلب الكاف جيما |
| 14 - راتينج[50] | يونانية | Rhétiné | حروف وحركات |
| 15 - زاج[51] | فارسية | زاك | قلب الكاف زايا |
| 16 - زرنب[52] | فارسية | زرناب | تقصير حركة النون الطويلة |
| 17 - زرنيخ[53] | يونانية | Arsenikōn | حروف وحركات |
| 18 - زوفا[54] | يونانية | Hyssôpos | -- |
| 19 - زِئبق[55] | فارسية | زيوة | -- |

| المصطلح | اللغة | الأصل | التغيير |
|---|---|---|---|
| 20 - ساذج[56] | فارسية | سادَهْ | قلب الهاء جيما |
| 21 - شنجار[57] | فارسية | شنكار | قلب الكاف جيما |
| 21 - غاريقون(أغاريقون)[58] | يونانية | Agarikon | -- |
| 23 - قاقلة [59] | فارسية | قاقلة | -- |
| 24 - قاقاليا[60] | يونانية | Kakalía | -- |
| 25 - قلقاس[61] | يونانية | Kolokássion | -- |
| 26 - قيشور [62] | يونانية | Kissêris | -- |
| 27 - كرنب[63] | يونانية | Krámbē | حركات |
| 28 - كندر[64] | يونانية | Khóndros | حروف وحركات |
| 29 - كهربا [65] | فارسية | كاهْ رُبا | حركات |
| 30 - مغد[66] | فارسية | مغد | حركات |
| 31 - نطرون | يونانية | Nitron | حركات |
| 32 - ط [67] | يونانية | Náphtha | حركات |
| 33 - هليلج[68] | فارسية | هليله | قلب الهاء جيما |
| 34 - هيّل [69] | فارسية | êlā | حروف وحركات |

4 -3. مصطلحات حافظت على بنيتها الأعجمية رغم بعض التغيرات الصوتية أو الصرفية:

| المصطلح | لغته | أصله |
|---|---|---|
| 1. أفثيمون [70] | يونانية | Epithymon |
| 2. أفسنتين[71] | يونانية | Apsinthion |
| 3. أقاقيا [72] | يونانية | Akakiá |
| 4. أنزروت[73] | فارسية | أنزروت |
| 5. بسفايج(بسبايج)[74] | فارسية | بَسْ بايك |
| 6. تافسيا [75] | يونانية | Thapsía |
| 7. ترنجين[76] | فارسية | ترنكبين |
| 8. تشميزج[77] | فارسية | تشميزج |
| 9. توتيا [78] | فارسية | طوْطوة |
| 10. تودري[79] | فارسية | تودري |
| 11. جبسين[80] | يونانية | Gypsos |
| 12. جَبْلَهُنْك [81] | فارسية | جبْز آهَنْك |
| 13. جنطيانا [82] | يونانية | Gentianê |

| | | |
|---|---|---|
| .14 رازينج [83] | فارسية | رازْ يانهْ |
| .15 ريوند [84] | فارسية | راوند |
| .16 زَرَنْباد [85] | فارسية | زُرُنْبادهْ |
| .17 سبستان [86] | فارسية | سبستانْ |
| .18 سنبادج [87] | فارسية | سُنبادهْ |
| .19 سقمونيا [88] | يونانية | Skammônia |
| .20 سقنقور [89] | يونانية | Skinkos |
| .21 سكبينج [90] | فارسية | سكبينهْ |
| .22 سندروس [91] | يونانية | Sandarakê |
| .23 شابابك(شابانك) [92] | فارسية | شاهبانك |
| .24 شادنج [93] | فارسية | شادنهْ |
| .25 شقرديون [94] | يونانية | Skórdion |
| .26 شوْنيز [95] | فارسية | شنيز |
| .27 شيطرج [96] | فارسية | شيترهْ |
| .28 شيلم [97] | فارسية | شلّمَكْ |
| .29 فاوانيا [98] | يونانية | Paiônia |
| .30 فراسيون [99] | يونانية | Prásion |
| .31 فرْبيون [100] | يونانية | Euphórbion |
| .32 فودنج [101] | فارسية | بودنهْ |
| .33 فوفل [102] | فارسية | پوپل |
| .34 قردامانا/ قردامن [103] | يونانية | Kárdamon |
| .35 قردمانا [104] | يونانية | - |
| .36 قنطوريون [105] | يونانية | Kentaurion |
| .37 قيشور [106] | يونانية | Kisséris |
| .38 كبيكج [107] | فارسية | كبيكج |
| .39 كزمازك [108] | فارسية | كزمازك |
| .40 مصطكي [109] | يونانية | Mastikhê |
| .41 نوشادر [110] | فارسية | نوشادر |

ويمكن إرجاع الأصناف الثلاثة التي ذكرنا إلى صنفين كبيرين: الأول هو ما وافق ابنية العربية وأقيستها، سواء لموافقته لها في أصوله الأعجمية اليونانية والفارسية أو لأن تغييرات صوتية وصرفية قد دخلت عليه حتى وافق أقيسة العربية، وهذا الصنف هو الذي

يسمى عادة بالمعرّب؛ والصنف الثاني هو ما استعصى على أبنية العربية ولم يُدْخَلْ عليه تغيير فبقي محافظا على كثير أو قليل من مظاهر عجمته، وهذا يسمى عادة بالدخيل. ولم تكن منزلة «الدخيل» في المقالة الثالثة من الكتاب المنصوري ضعيفة، وهي دالة على أن الرازي كان يورد المصطلحات الأعجمية كما وجدها مقترضة في المصادر التي نقل عنها، فإن جل المصطلحات الأعجمية المقترضة التي وردت عنده قد ذكرت من قبل في كتب الأدوية المفردة المترجمة إلى العربية – مثل كتابي ديوسقريديس وجالينوس – أو المؤلفة بها في القرن الثالث الهجري . وقد اعتمدها لتأدية المفاهيم التي أراد وصفها دون أن يجتهد في تغييرها بإثبات ما ظهر لبعضها من مقابلات عربية بعد مرحلة اقتراضها أو بإخضاع الدخيل منها لأقيسة العربية لتندمج في نظام البنية العربية ، فكانت معاملته للمقترضات المعجمية معاملة معاصريه : فهي مقترضات ضرورية لأنها تسد خانات فارغة في المعجم العلمي العربي المختص في مجال الصيدلة ، وقد تواصل اعتمادها رغم ما ظهر لبعضها من مقابلات عربية تقوم مقامها لأن لغة العلم ما زالت في القرن الثالث أعجمية ، إذ كانت مفاهيمه والمصطلحات الحاملة لها هي المراجع المعتمدة.

## 5 - خاتمة:

إنّ الاقتراض مهما أحوجت الظروف إليه، يظلّ محلّ خلاف حول أهميته وخاصة حول اعتباره وسيلة من وسائل التوليد. فهو الطريق الأقصر ولكنّه الأخطر. إذ هو لا يخضع لمقاييس التوليد الذاتية القائمة على تطوّر داخليّ نتيجة ما تسمح به أنظمة اللغة ذاتها، بل هو تحوّل لغويّ يُلجأ إليه لحلّ صعوبة بنيوية أو لسدّ فراغات في اللغة المورد. لكنّه عائد أحيانا إلى اعتباطية لغوية يذكيها التداخل الثقافي، وهذا اعتراف بالطابع الكوني لظاهرة الاقتراض اللغوي.

وبسبب التسارع اللغوي في لغة العلوم خاصة، فإن الاقتراض يصبح مصدرا ممكنا لسدّ حاجات التطور بأيسر السبل. فإنّنا نجد آراء كثيرة منذ القديم تعتبره توسّعا أقرّه أئمة اللغة زمن ازدهارها. ورأيناه وسيلة من الوسائل المستخدمة في التوليد اللغوي، يطبّق بيسر في المصطلحات العلمية خاصة. وتتجاوز أهميته مجرّد نقل الأدلّة اللغوية، إلى التأقلم معها[111] لتصبح مكوّنا مهمّا من مكوّنات رصيدها اللغوي والمصطلحي.

لذلك عالجنا في بحثنا ظاهرة الاقتراض في العربية باعتبارها مظهرا توليديا لا غنى للغة عنه. وقد كان له في العربية وظيفة لغوية أساسية في المعجم المختصّ والعلم العربي عامة، والدليل على ذلك ما نجم عنه من ثراء مصطلحيّ فتح آفاق العلوم أمام الإبداع العربي، وكان من العوامل الحاسمة في بقاء العربية وتطورها. فإنّ العربية لم تصبح لغة حيّة علميّة قادرة على التعبير عن

مستحدثات العلوم والفنون بطاقاتها الداخلية فحسب، وإنّها أيضا بيا أمدّتها به اللغات المجاورة لها من المستحدث من الألفاظ والمصطلحات والدلالات الجديدة، فتنزّلت آنذاك المنزلة الأولى بين لغات العالم، ما بين القرن الرابع والقرن الثامن الهجريين (العاشر والرابع عشر الميلاديين).

لكن ما كان لهذه الظاهرة أن تنجز ما أنجزته في الثقافة العربية في غياب أمرين: 1) مقدرة العربية على استيعاب الأعجمي وصهره في طاقتها الإنتاجية لتكوين ثقافة علمية ذات لغة حيّة طيّعة؛ و2)انتشار التسامح الثقافي والحضاري في المجتمع العربي الإسلامي بسبب ما كان عليه من استقلال وقوة. فإنّ العامل الأساسي في نجاح الاقتراض يعود إلى مدى اتّساع المجال الحيوي للغة المتقبلة، و لمجال الاجتماعي للمتكلمين.

الحبيب النصراوي

**التعاليق:**

1 - Guilbert: La créativité lexicale, p91.

2 - ابن مراد : مسائل في المعجم، ص198.

3 - ينظر: ابن مراد: المعجم العلمي العربي المختصّ، ص ص84-85.

4 - نفسه، ص ص 76-78.

5 - ابن مراد : مسائل في المعجم ص ص50-52.

6 - ابن مراد: المعجم العلمي العربي المختص، ص92.

7 - ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 1/ 193.

8 - يقول (دورروىDeroy): لا يوجد توليد حقيقيّ إلاّ إذا تحقّق في استعمال جماعة لغوية في زمان معين. واستعمال المصطلح في لغة العلوم وتداوله في لغة العلماء هو معيار نجاحه، حتى إن لم يقرّه المعجم ولم يستعمله المجتمع. وهنا يكون انصهار المصطلح في أدنى مستوياته. بينما نراه في المستوى العلمي يفقد عجمته وينصهر في الموروث الثقافي ويصبح جزءا غير مرفوض منه. وليس المقصود بفقدان العجمة ما يطرأ على المظهر الصرفي والمظهر الصوتي من التغيير فحسب وإنّما المقصود بصفة خاصة البعد الدلالي المفهومي. وهنا نصل إلى مفهوم الاقتراض الحقيقي. أي الانصهار التام في اللغة المورد وصعوبة اكتشافه لأوّل وهلة. ولكنّه يبقى بالنسبة إلى المختصين قابلا للتّمييز من خلال تباينه مع الكلمات الفصيحة في درجة المحافظة على قواعد اللغة الصوتية والصرفية والدلالية والتركيبية. فبينما تحافظ الكلمات الفصيحة على الخضوع لتلك القواعد نرى المقترضات تشذّ عنها إن جزئيّا أو كلّيا وفق درجة انصهارها في نظام اللغة المورد: (L'Emprunt linguistique, p .4).

9 - Taïeb Baccouche: L'Emprunt en Arabe moderne, Tunis 1993.

10 - Deroy: L' Emprunt linguistique, p .8.